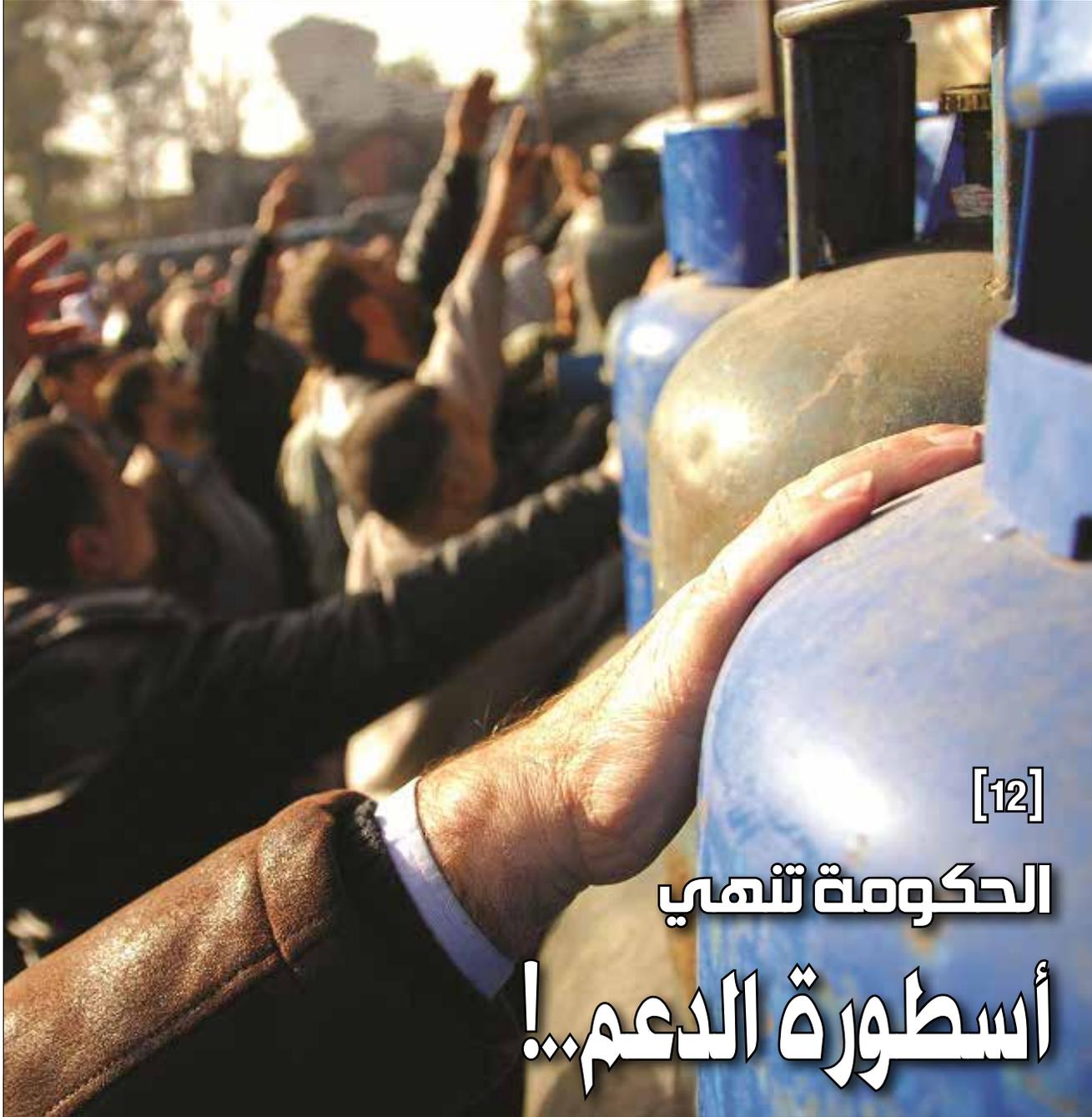




كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● العدد «25» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تليفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



[12]

الحكومة تنهي أسطورة الدعم!

أرشيف قاسيون

الافتتاحية

المبادرة الروسية: من «المفرق» إلى «الجملة»!

يعيش عالم اليوم مرحلة سمّتها الأساسية هي التغيرات السريعة والكبرى في الوقت نفسه. وإذا كان خط السير العام، هو باتجاه إعادة صياغة المنظومة الدولية بإحداثياتها المختلفة، الاقتصادية والعسكرية والسياسية، بحيث تتوافق مع التوازن الدولي الجديد، فإن هذه العملية مرت حتى الآن بطورين متعاقبين..

الطور الأول: اشتغال الروس وحلفائهم على فصل الملفات العالقة ونقاط الاشتباك والحريق عن بعضها البعض، بحيث يجري إطفاءها الواحدة تلو الأخرى، وبأقل الأضرار الممكنة، بمقابل اشتغال واشتغال على ربط الحرائق جميعها بحيث يغذي كل منها الآخر، ما يمنع أي تقدم جدي، في مختلف المناطق التي دأبت واشتغل على التعامل معها بـ«الجملة» بوصفها ساحة حرب واحدة.

الطور الثاني: ويمكن تاريخه ابتداءً من دخول روسيا على خط محاربة الإرهاب في سورية بشكل مباشر قبل عشرة أيام تقريباً، وسمته انتقال الروس من العمل بـ«المفرق» إلى العمل بـ«الجملة»، وانطلاقاً من محاربة الفاشية الجديدة بتجليها الإرهابي، وباعتبارها تلك الأداة التي استخدمتها واشتغل لربط الحرائق بعضها ببعض. إن من نافل القول أن طرفي الصراع إنما يتعاملان مع العالم بأسره باعتباره ساحة واحدة بالمعنى الاستراتيجي، ولكن تعاقب الطورين الذي أشرنا إليه يتعلق بإدارة الصراع تكتيكياً من جهة، وبدرجة نضج وتعمق هذا الصراع من الجهة الأخرى.. فإذا كانت واشتغل قد اعتمدت في التعامل مع أزمته العميقة، ومع صعود القطب الآخر، سياسة الهروب إلى الأمام بشكل مستمر عبر تغذية الفاشية الجديدة وإشغال المزيد والمزيد من الحرائق، فإن العمل الاستباقي في مواجهة هذه الحرائق عبر ضرب أداتها الأساسية على المستوى العالمي، أصبح الخطة الأساسية والوحيدة للقطب المضاد، الأمر الذي وجد ترجمته العملية الأولى في الدخول الجدي على محاربة الإرهاب في الساحة السورية، وهو ما سيستدعي موضوعاً استكمال تلك الترجمة في العراق وربما في أفغانستان وليبيا.

ولعل الطور الثاني - طور العمل بالجملة - سيكون المدخل نحو طور ثالث يعاد فيه فصل الملفات وحللتها على قاعدة تهتك الفاشية الجديدة وتقهقرها، على أن هذا الطور لن يكون بعيداً إذا ما أخذنا في الحساب درجة التسارع القائمة..

ورغم أنه ما يزال من المبكر الحديث عن نتائج النشاط العسكري الروسي، ولكن درجة التسارع العالية للأحداث تسمح بوضع نتائج أولية أهمها:

أثبتت الأيام القليلة الماضية أن حرب موسكو على الإرهاب وقوى الفاشية الجديدة في سورية هي حرب جديّة وفاعلة.

الحرب الروسية ضد الفاشية الجديدة في سورية ستفتح الباب أمام مكافحة الإرهاب والفاشية على المستوى العالمي.

الحرج الأمريكي أمام فاعلية الروس سيزداد باضطراب وسيضعف مواقع واشتغل ومواقفها السياسية على المستوى الدولي.

مختلف أشكال الهجوم الإعلامي على الروس، ومحاولات تسطيح النشاط الروسي بدعايات أنه يهدف لدعم النظام السوري، تعبر أول ما تعبر عن مستوى الحرج الأمريكي العالي، وثانياً عن محاولات واشتغل إبطاء مفاعيل هذا النشاط واحتمالات امتداده نحو العراق وغيره.

بالمحصلة، يبدو واضحاً أن الروس ماضون في تصعيد وتوسيع حربهم على الفاشية الجديدة بوصفهم المكافح الأساسي لها، الحرب التي سيناور الغرب قدر استطاعته قبل أن يلتحق بركبها، هذه المناورة التي كلما طالت أكثر، كلما أضعفت مواقع الغرب وزادت خسائره.

وفي السياق، وفي الإطار السوري الخاص، فإن العمل على الموازنة بين محاربة الإرهاب وبين إطلاق الحل السياسي، سيشكل النموذج الأولي الذي سيجري الاشتغال على تعميمه على الساحات المختلفة لاحقاً.

شؤون استراتيجية



رأس المال المالي..

السياسات النقدية والمال العام

18

شؤون اقتصادية



«التأمين الخاص»

موارد محمية ليبرالياً

13

شؤون محلية



سياح

غرباء على أرضهم..

09

ملف «سورية 2015»



«سو 34»

والدوي السياسي

04

بين «الصناعة» ونقابات «النسجية».. فائض العمالة أم نقصها؟!



ولدينا اليوم 8 معلمين، على 8 أنوال فقط، أي أن عدم تعيين عمال جدد وبعمير صغير وتدريبهم، سيعني أننا سنخسر جزءاً هاماً من المهنة بعد سنوات قليلة، كذلك الأمر في صناعة النسيج حيث أصبح أغلب عمال حلب المتخصصين في تركيا، مع تدهور الظروف الاقتصادية والأمنية في حلب، بحسب نقابتي حلب.

نظام الحوافز.. تصنيف المهنة!

دعا النقابيون إلى تطوير قانون الحوافز القائم منذ السبعينيات، والذي يلعب دوراً أساسياً مع تراجع الإنتاج، بإلغاء حافز العمال على البقاء في المجال الإنتاجي، وتحصل انتقالات بأعداد كبيرة إلى العمل الإداري والخدمي، كما أشار النقابي كمال الجن رئيس نقابة الغزل والنسيج في اللاذقية بأن راتب العامل سابقاً كان 2800 ل.س، بينما الحوافز كانت تبلغ 3000 ل.س أي أعلى من الراتب، أما لاحقاً أصبح راتب العامل الإنتاجي لـ 8 ساعات 27000 ل.س على سبيل المثال، بينما حوافزه اليوم لا تتعدى 500-1000 ل.س.

والعمل الإنتاجي في قطاعات الغزل والنسيج عمل شاق ومضني، وفيه مخاطر. لذلك طالب النقابيون بتصنيفها ضمن المهن الخطرة، وتقديم التعويضات المطلوبة.

أية صناعة والعمال لا يجدون قوتهم؟!

النقابي محمد أمين عضو المكتب التنفيذي بالاتحاد المهني للغزل والنسيج، أشار إلى أن مشاكل القطاع وحلولها المطروحة مكررة من 15 سنة، والصعوبات تتزايد، وقد فاقمتها الأزمة، أما الحلول فلا تنتقل للتطبيق. متسائلاً: «هل الحكم والخضم واحد أم ما يجري أوسع من مقدراتنا؟!»، ومكملاً: «هل يستطيع هذا القطاع الذي عنصره الأساسي العمل، أن يتطور بينما مستوى معيشة العامل، وأجره لا يكفي لتجديد قوة عمله؟ وبينما عمالنا عجزوا في عمر الأربعين، حيث ينبغي قبل كل شيء البحث عن أسباب عدم تنفيذ الخطط في تدهور طاقات العمال وقدراتهم في ظل ظروف معيشتهم المحزنة!».

عامل من غزل إدلب، للعمل في المحالج، لن يفي بالعرض. أما الوزارة، فتقيس المسألة بمحدد وحيد هو عبء الرواتب، فعلى الرغم من اعتراف الوزارة بأن دراستها لواقع العمالة في القطاع، أفضت إلى نتيجة أن 60% من العمال بين عمري 55-60 سنة، بقيت ردود الوزير بأن 7600 عامل في حلب كتلة رواتبهم 3 مليار ل.س، يجب أن يجدوا عملاً، و1300 عامل من غزل إدلب على سبيل المثال، كتلة رواتبهم 400 مليون ل.س، يجب أن يجدوا دوراً لهم في حماة، أي كانت طبيعة العمل!.

في دمشق.. خطوط بلا عمال!

صالح منصور رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج في دمشق، أشار إلى وجود خطوط متوقفة نتيجة نقص في اليد العاملة المنتجة والفنيين، ووافقت الوزارة على تعيين عمال جدد بعقود 3 أشهر، إلا أن الحاجة هي لعمال دائمين، لأن الموسمي وتحديدًا لهذه الفترة القصيرة، سيتحول إلى هدر للجهد حيث فترات التدريب تطول عن ثلاثة أشهر. لذلك يرى النقابي الحاجة إلى تثبيت عمال دائمين، في كل من شركتي الوسيم التي كان لديها 900 عامل واليوم 400 فقط، وشركة الشرق التي يتوقف 70% من ألاتها بسبب نقص العمال، بينما عمال الشركات المتوقفة من اختصاصات أخرى، وأعمارهم كبيرة!.

اختصاصات متباينة وصناعات مهددة!

كذلك أشار نبيل معلا رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج بحمص، إلى أن فائض عمال المصابع، لا يمكن الاستفادة منهم في شركة الوليد للغزل، مؤكداً على الحاجة إلى تدريب وتطوير مهنيين شباب. المشكلة ذاتها تظهر في معامل السجاد سواء في دمشق، أم السويداء، حيث أشار مدير المعمل جورج صفر، إلى أن عمال الشركة الخماسية، لا يستطيعون أن يلبوا النقص في معمل سجاد دمشق بسبب أعمارهم الكبيرة من جهة، وطبيعة العمل من جهة أخرى، حيث أن معلم على نول السجاد يتطلب تدريب سنتين كاملتين،

جمعت نقابات العمال للمرة الثانية الحكومة وعمال وإدارات شركات القطاع العام الصناعي على منصتها، فبعد مؤتمر لصناعة الاسمنت في سورية، عقد في الاتحاد العام لعمال دمشق، مؤتمر للصناعات النسيجية بتاريخ 7/10/2015 حضره وزير الصناعة ونالت القضايا العمالية، والاقتصادية الفنية حصتها من طروحات غنية حول واقع القطاع..

■ محرر الشؤون النقابية

قاسيون تابعت أعمال الملتقى وترصد أهم القضايا العمالية حول قطاع الصناعات النسيجية، بينما سيكون للقضايا الاقتصادية والفنية المرتبطة بالقطاع موضع آخر للفاش.

تشغيل العمال المتوقفين بأي ثمن!

الحكومة عبر وزارتها مصررة على مبدأ تقليص التكاليف في الأجور العمالية، حيث يعلن الوزير أن كتلة الأجور تبلغ 20 مليار ل.س، ولا يمكن زيادة العبء، بالتالي فإنها تعلن استبعاد التعيين الجديد، أو تثبيت العمالة الموسمية، لأن المنطق وفق الوزارة يقول: بأن عمال الشركات المدمرة والمتوقفة الذين تستمر الدولة بدفع رواتبهم، يجب أن «يعملوا» أيما وضعتهم الدولة، بحسب الوزير، وأن «يتم تدريبهم أيًا كانت طبيعة العمل». للنقابيين رأي آخر في هذا السياق، ويرون أن هذه الرؤية قد تبدو منطقية من حيث توفير المال العام، ولكن عملياً قد يؤدي هذا المنطق إلى إعاقة العمل لحد توقفه، بل وتهديد وجود بعض القطاعات. رئيسة نقابة غزل حماة عبير الصليب، ترى أن العمل في محالج حماة سيتوقف، وهو اليوم شبه متوقف، بعد أن تم تقليص عدد العمال الموسمين الذين كانت تقوم على عملهم المحالج، بعد فصلهم، حيث مقابل 1200 عامل ثابت، كان تعداد الموسمين في الظروف العادية 7000 عامل، تقلص إلى 300 عامل فقط! والفصل الذي تم في 30/8/2015 أتى بعد أن عملوا لفترات طويلة، وكسبوا الخبرة بالعمل، ولم يحصلوا حتى على التعويض المعيشي 4000 ل.س، كما لم يحصل عمال محالج المنطقية الوسطى عموماً على الحوافز بسبب التشغيل للغير، وترى النقابية بأن بديل الوزارة بنذب 700

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الوزير يصرّح؟

الملتقى الذي عقد يوم الأربعاء 10/10/2015 لبحث واقع صناعة الغزل والنسيج في الأزمة هو استكمال لخطة الاتحاد العام لبحث واقع الصناعة السورية، والسبل الكفيلة للنهوض بها والاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة، وهي كثيرة، كما عبر عن ذلك العديد من النقابيين الحاضرين للملتقى، والذين كانوا واضحين في طرحهم للصعوبات التي تواجه صناعة الغزل والنسيج في سورية، حيث كان التباين واضحاً بين النقابيين ووزير الصناعة في عدة أمور جوهرية تخص حقوق ومصالح العمال، وتخص أيضاً آليات العمل الإنتاجي، من حيث الخطط الاستثمارية في تطوير خطوط الإنتاجية، وواقع الكهرباء في التشغيل الكامل للعامل، وتأمين المواد الأولية اللازمة للإنتاج، مثل: القطن المحلوج المتوفر في المخازن بكميات كبيرة كما صرح عن ذلك وزير الصناعة.

في هذا الملتقى طرح الوزير مجموعة من القضايا ذات صلة بالتوجه العام للحكومة المتعلقة بقضايا القطاع العام الصناعي وقطاع النسيج:

أولاً: قانون التشاركية الذي يحدد مسار الحكومة بتشغيل المعامل وهو بديل أساسي للاستثمار الحكومي في القطاع الصناعي الحكومي، حيث أشار الوزير في أكثر من مرة، إلى أن الحكومة قد توجهت إلى الصناعيين من أجل الاستثمار في معامل الغزل والنسيج، ولكن لم يتقدم أحد من الصناعيين لهذا الطلب. ثانياً: وجود كميات كبيرة من القطن تكفي لأشهر ولكنها لم تصنع وعزا الموضوع إلى تقصير بعض الإدارات.

ثالثاً: يجري نقل العمال من مكان لآخر دون وجود سياسة تدريب لهم، تمكنهم من القيام بالعمل الجديد، مما خلق عبئاً على الشركات المنقول لها العمال، وهناك عمال يفضلون عدم النقل مما جعل الوزير يتهمهم باللا وطنية. بالمقابل يؤكد رد النقابيين على ما طرحه الوزير عمق الاختلاف في حل القضايا المطروحة حيث رد أحد النقابيين: أن العمال وطنيون وتضحياتهم في تشغيل المعامل ليست بخافية على أحد والطبقة العاملة قدمت الشهداء، وأضاف نقابي ثان: أن الأجور لا تكفي لتجديد قوة عمل العامل ومن الواجب زيادة الأجور بما يتناسب مع الأسعار. نقابي آخر أوضح موقفه من قانون التشاركية الذي سيؤدي إلى خسارة القطاع العام وتسليمه لغير مستحقه.

من خلال ما طرح في الملتقى يمكن الاستنتاج أن قطاع الغزل والنسيج سيبقى يراوح في مكانه طالما أن الحكومة تراهن في عملية تشغيله على مشاركة المتقدمين لاستثماره، وأنها غير معنية في تشغيله، اعتماداً على الاستثمارات الحكومية في هذا القطاع الهام والأساسي في الصناعة السورية.

العمل الإنتاجي في قطاعات الغزل والنسيج عمل شاق ومضني، وفيه مخاطر

عمال كي الجوارب أشغال شاقة وتدهور مستمر



يعتبر كوي الجوارب أحد مراحل الإنتاج في صناعة الجوارب، وتتطلب عمالاً مهنيين من نوع خاص، كونها ذات طابع حرفي من جهة وعملية روتينية شاقة من جهة أخرى. ولا يمكن لأي عامل كان أن يحل مكان «كوي الجوارب» كما في مراحل الإنتاج الأخرى.

■ هاشم العقبوي

الأكثر تعباً والأعلى أجراً

ينقسم العمل في صناعة الجوارب لمرحل عديدة، يبدأ بالمكثات التي تنتسج، مروراً بالحبكة أو الشكة ثم الكي، وتنتهي عند مرحلة التغليف «أمبلاج»، وتتفاوت الأجور بين عمال المراحل وتختلف طبيعة العمل وظروفه، ويبقى لعمال الكوي خصوصية محددة، فهم لا يعملون وراء آلة ما، لأنه لطبيعة المهنة يكونون هم الآلة، فقوالب الكوي المزودة بالحرارة والمثبتة على طاولة الكوي تلعب دور بيت النار «التنور» والعمال مثل الفران في حركته الدائمة المتكررة والمنضبطة كرقاص الساعة، ولا يقتصر الأمر على الوقوف ورقص القدمين، بل يتوجب على ساعديه ألا تتوقفا عن تلبس وتخليج القوالب الحارة «بفردات» الجوارب كي تأخذ الحرارة المطلوبة ليفرزها ويجاوزها ويطويها كأزواج وينظمها كزئينات لتذهب لمرحلة التغليف، ولكل نوع من الجوارب طريقة خاصة لكيها وكذلك لكل صنف أو قياس وتبقى السمة العامة هي الحركة الدائمة للأطراف الأربعة، مع تركيز ذهني عالي للفرز والتنظيم، ويحاسب رب العمل «الكواية» على القطعة أي الدزينة وليس بأجر ثابت، أو نظام ساعات، وعلى مبدأ «الخصكار»، لا ساعات الدوام، ورغم ارتفاع أجر ساعة العمل الواحدة للكوي، إذا ما أخذنا المعدل الوسطي لها عن باقي أجور العمال في أقسام أخرى، يبقى أجراً لا يتناسب مع طبيعة هذا العمل الشاق والمتلف والممل، فمتوسط ساعات العمل عشر ساعات ومتوسط أجر الساعة 160 ليرة حالياً، يذهب قسم كبير منه كتمن غذاء ومسكنات ومراهم، فلا يوجد عامل كوي لا يعاني من مشكلة الدوالي بأنواعها وآلام تشنجات الظهر والرقبة فالجهد العضلي والذهني المبذول يتطلب هو الآخر إعادة إنتاج.

ترجع أجور لا يتوقف

تراجعت أجور عمال كوي الجوارب بفعل عوامل

متوسط أجر
عمال الكوي
الأسبوعي 4000
الذي يعادل
حسب سعر صرف
الدولار «50»
قبل الأزمة 80
دولارا لا يتعدى
9000 حالياً أي
27 دولارا وفق
سعر الصرف
الحالي «325»

ويبعده عن السوق السورية، ونجحوا في ذلك، لكن على حساب عمالهم فحفظوا الأجور وكثفوا الإنتاج، ومنهم عمال الكوي الذين فقدوا الميزات السابقة، وأصبحت أجورهم لا تتناسب مع طبيعة عملهم الشاقة، ولا تصمد أمام تحرير الأسعار ورفع الدعم الحكومي عن الأساسيات، فشهدوا تدهوراً مستمراً لأجورهم بشكل تدريجي حتى تفجر الأزمة، وتفاقم الكارثة الإنسانية والمعيشية، التي جعلت من متوسط أجورهم الأسبوعي 4000 الذي يعادل حسب سعر صرف الدولار «50» قبل الأزمة 80 دولارا لا يتعدى 9000 حالياً أي 27 دولارا وفق سعر الصرف الحالي «325» ليتقاسم الفرق كلاً من الحكومة الثابتة على نهج إفقار الطبقة العاملة، ورب العمل الذي لا يوفر قرشاً يستطيع سلبه من عاملة المتمسك بلقمة عيشه الشريفة والكرامة.

إن الظلم الواقع على عمال كوي الجوارب ليس خاصاً بهم، ولكنه أقسى نظراً لطبيعة عملهم الشاقة والمسببة لمشاكل صحية مزمنة، ولا يمكن رفع مظلوميتهم دون رفعها عن الطبقة العاملة كافة التي تنهب من قبل المحتكرين بظل سياسات حكومية تحتاج لإسقاطها نهائياً وبسرعة.

«تخبير» أرباب العمل، وهكذا بدأ السوق يعج بمئات عمال الكوي المتدربين، ولم يستمر الأمر طويلاً حيث توقف الطلب الروسي على الجوارب في منتصف التسعينيات، بعد أن أحدث توسعاً كبيراً بالصناعة ودخلت مكثات حديثة «الكمبيوتر» بشكل كبير إلى السوق، وازدادت أعداد العمالة المتدربة التي تنافست على فرص العمل المتراجعة، فانعكست الآلية تماماً، وأصبح العرض يفوق الطلب على عمال الكوي، فهبطت الأجور بشكل كبير لصالح أرباب العمل.

سياسات حكومية تأكل الأجر

ما أن بدأت السياسات الاقتصادية الليبرالية «السوق الحر» التي أقرتها الحكومة، حتى بدأت البضائع الغربية، ومنها الجوارب بالدخول إلى السوق المحلية، من كل حذب وصوب، وخاصة الجوارب الصينية، دون أي اعتبار لمصلحة صناعة وطنية تصدر منتجاتها، وتحوي عشرات آلاف العمال، فنافست وزاحمت الجوارب المنتجة سورياً، فتعرض السوق لهزة كبيرة، وتراجع الإنتاج، وتعطل العمال، فتعامل أرباب العمل بمنطقهم المعهود فحفظوا تكاليف إنتاجهم كي ينافسوا المنتج الصيني

كثيرة خلال الخمسين سنة الأخيرة، ففي مرحلة السبعينيات والثمانينيات ومع توسع صناعة الجوارب والطلب المستمر على اليد العاملة، توافدت بشكل يومي عشرات الأيدي العاملة الراغبة في العمل بمثل هذه الصناعة الرائجة والمتطورة، فهي التي تضمن الاستمرارية بالعمل والأجر المقبول، وحافظت مهنة الكوي على هيبتها وتميزها، فتعلم الكوي ليس بالأمر السهل حين ذلك، حيث كانت نوعية المنتجات تحتاج لمهارة أعلى وصبر كبير للتعامل مع الحرارة العالية للقوالب، فكان أجر أسبوع واحد يعادل ضعف راتب الموظف، واستمر هذا حتى أواخر الثمانينيات، يوم جاء ما يسمى «الطلب الروسي» حيث استنفرت جميع مفاصل صناعة الجوارب لتكثف ثمار المرحلة، فارتفع الطلب على الأيدي العاملة وخاصة عمال الكوي، فارتفعت أجورهم بشكل كبير، مما جعل الفتية والأطفال يقبلون على تعلم الكوي لرغبة أهلهم بتعليمها لهم، فهي أصبحت «مزارب ذهب»، ووجد أرباب العمل في هذا فرصة لهم كي يزيدوا في ربحهم، ويحفظوا كلف الإنتاج بتقليص أجر معلم الكوي، وطبعاً على حساب الجودة أيضاً، والتي دفع الجميع ثمنها لاحقاً، حين أوقف الروس سحبهم للبضائع بسبب

المولدة، وسعر الصرف، وأجور النقل وخرجية الحواجز وخلافه، ولكن مدير المعمل وعامل الكوي أجهضوا حججه بإعطائه الأرقام الحقيقية لربحه وأحرجوه فطلبها لمكتبه عارضا رفع أجور جزئي ألف هنا وألف هناك مقابل تهذئة الأمور، وعودة تدوير الآلات وزيادة كبيرة للمديرين، فرفض ذلك وأصر على زيادة 50% للعمال جميعهم، فهددهم بصرفهم من العمل، فهددوه بالتأمينات، فعاد وناقشهم بهدوء ليحصلوا منه على الزيادة المتفق عليها مع العمال وهي 30% فخرجوا ليضعوا الجميع بصورة ما حدث وليعود كل منه لعمله المأجور.

تعقيب

إن الفرق الشاسع ما بين الأجور والأسعار، الذي وصل لحد واسع جداً، لا تستطيع أية زيادة نسبية ردمه، لا يغني عن المطالبة الدائمة بها، ومم كان من المفيد حقا تواجد أكثر فاعلية للتقانات في القطاع الخاص لتقود العمال في معركتهم المعيشية.

بأن رب العمل عاد ووعدهم مرة أخرى متحججاً بعدم تصريف البضائع وضعف حركة السوق، ولم يكتف بذلك بل قلص عيدياتهم التي تعودوا على قبضها في الأعياد من 5000 آلاف ل 2000 ليرة فقط وخرج الجميع لعطلة العيد مكسوري خاطر، دون أن يعلموا بأن حالهم جميعاً سواء فقد ظن كل عامل منهم بأنه هو المظلوم على حساب الآخرين، وهذا ما تغير بعد انتهاء العطلة حيث اجتمع العمال على إبريق الشاي صباح الثلاثاء ما بعد العيد، وبعد تبادل الشكاوى فيما بينهم تبين لهم بأنهم جميعاً في الهم سواء فأطلقوا التهديدات والشتائم ولكنهم اتفقوا بعدها على الإضراب عن العمل، وإطفاء كافة الآلات حتى يحصلوا على الزيادة التي يريدونها، وهي حسب اتفاقهم 30% أو يتركوا العمل جميعاً، بعد أخذ تعويضاتهم المستحقة، واتصل مدير المعمل برب العمل ليخبره بتوقف المعمل، ومطالب العمال فأسرع بالحضور للمعمل لصب غضبه على العمال الذين لم يسكتوا وبادلوه الصراخ بالصراخ، مما جعله يخفف من حدته ويشرح لهم مشكلة غلاء الخيط والمازوت من أجل

اضراب يجدي نفعاً

■ مراسل قاسيون

قامت مجموعة من العمال الذين يعملون في قطاع صناعة الجوارب في أحد المعامل الصغيرة للقطاع الخاص الموجود في المنطقة الصناعية، بإضراب عن العمل بعد عطلة العيد مباشرة مطالبين بزيادة فورية على الأجر، كون رب عملهم لم يرفع لهم أجورهم منذ عام، رغم الارتفاعات الكبيرة على أسعار المواد كافة مع العلم أنه سبق ووعدهم بها، ولكن كل عامل على حدة، فكل المطالبات السابقة كان العامل أو العاملة يطلبون بالزيادة عند قبض أجورهم، ورب العمل بدوره يعدهم بها ولم يستجب سوى لعمالين أحدهم عامل مكثات وهو مدير المعمل، والآخر عامل كوي وهو المسؤول عن قسم الكوي والأمبلاج، بزيادة نسبية بسيطة لم تؤد الغاية منها، هذا ما جعل العمال الذين يبلغ عددهم 16 عاملاً يشعرون بضيق كبير، ولكنهم منوا أنفسهم بالزيادة على عيد الأضحى، وفوجئوا يوم الثلاثاء ما قبل يوم الوقفة، حين قبضوا أجورهم الأخير،

د. جميل في ندوة السقيلية:

مكافحة الإرهاب والحل السياسي متلازمان

الروسية أضاف د. جميل: «التدخل محدود عددياً وزمنياً وهو مساعدة مؤقتة من أجل إزالة الخلل بميزان القوى، ومساعدة قادرة على قسم ظهر الإرهاب التكفيري، ومساعدة لدفع الحل السياسي، وأنا مقتنع بأن الحل السياسي أصبح في متناول اليد وأقرب من أي وقت مضى».

وحول علاقة مكافحة الإرهاب بالحل السياسي أكد الرفيق: «إن مكافحة الإرهاب والحل السياسي سكتان متوازيتان، وكل منهما يتطلب الآخر، فمحاورة الإرهاب تعجل الحل السياسي، والحل السياسي يساعد في القضاء على الإرهاب، والعملية السياسية القادمة هي تنفيذ بيان جنيفاً ببنوده كلها بما فيها حكومة انتقالية موزعة بين المعارضة والنظام».

وبصدد ردود أفعال المعارضة على العمليات العسكرية الروسية، أجاب جميل: «إن المعارضة ليست متحدة بهذا الخصوص أما بالنسبة لنا

فنحن أيدنا التدخل الروسي».

هذا وقد أوضح جميل رداً على سؤال عن أسباب بقاءه خارج البلاد بأنه لديه «تكليف من رئاسة الحزب ورئاسة جبهة التغيير والتحرير لمتابعة ملف الحل السياسي، وانعقاد جنيف3، بالإضافة إلى أنه لا توجد لدينا الضمانات السياسية، و غير السياسية الكافية، و حين تتوفر جميع الضمانات ستروني بيتكم.



سورية، ومصلة روسيا بذلك تحدث جميل: «إن العمليات العسكرية الروسية تتم بقرار من مجلس الاتحاد الروسي، وبمهمة محددة، وفترة زمنية مؤقتة، وأن التدخل الروسي ليس لأن لروسيا مصالح في سورية، بل لأن وجود الإرهاب وبقاءه في سورية، يهدد الأمن الروسي وانهيار سورية هو انتقال الحريق إلى روسيا...»، وعن آفاق تطور العملية العسكرية

جميل: «إن عملية مكافحة الإرهاب بقيادة روسيا بدأت بنجاح ولكنها لن تنتهي خلال أيام، وروسيا الآن أنجزت أكثر مما أنجزه التحالف الأمريكي في سنة، لذلك فإن الأمريكان في ورطة و موقف محرج».

بعد الانتهاء من مداخلة، أجاب الدكتور جميل على الأسئلة التي طرحها الحضور، و رآيه في أسباب الوجود العسكري الروسي في

■ كرم مرهج

بدأ الرفيق جميل حديثه بالوضع الدولي، واصفاً المحلة الحالية التي نعيشها بأنها: «مرحلة تشكل توازن قوى دولية جديد، تجلت بالفيديو الروسي الصيني، بعد أن كان الميزان مختلاً، وخلال السنوات تعمقت الأزمة الاقتصادية العالمية، وتراجع الدور الأمريكي أكثر فأكثر»، وتابع الرفيق جميل الحديث قائلاً: «لقد كان الفيديو الروسي دفاعاً سلبياً لمنع تقدم القطب الأمريكي، واليوم تنتقل من الدفاع السلبي إلى الدفاع النشط، و ثم إلى الهجوم وبذلك تكون الإمبراطورية الأمريكية التي هيمنت على العالم لمدة ربع قرن هي أقصر إمبراطورية عمراً في التاريخ، وهذا له انعكاسات عديدة، وأهمها انعكاسات على إقليمنا الممتد من بحر قزوين إلى منطقة الشرق الأوسط وحتى منطقة الجزيرة العربية».

وأضاف جميل حول الفاشية الجديدة: «إن الفوضى الخلاقة التي تحدثت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أوجدت لها الإدارة الأمريكية أداة تنفيذية، متمثلة بـ «داعش»، وهي «هتلر الجديد» والتي بدأت بالظهور منذ عام 2005 ودُعمت بالأسلحة، وتم غض النظر عنها حتى أصبحت وحشاً». في الوضع العسكري الراهن، قال الرفيق

بدعوة من الرفاق في لجنة محافظة حماة لحزب الإزادة الشعبية أقيمت في مدينة السقيلية، يوم الإثنين الواقع في 2015/10/5 ندوة سياسية عبر السكايب، مع الرفيق فدرى جميل أمين حزب الإزادة الشعبية، حضرها طيف واسع من الرفاق والأصدقاء.

«سو34» والهدير السياسي

من يكرر الحديث عن هدير «سوخوي» العسكري فقط، ويصم الأذان عن الدوي السياسي الذي أحدثه، فهو حتماً لا يدرك سبب وأهمية وأبعاد العمليات العسكرية الروسية، أو يتعاطى عنها.

■ عامر الحسن

في الحرب من الطبيعي أن تكون أخبار الميدان هي الخبر الأساسي، وأن يكون لها الحيز الأوسع في التداول الإعلامي. ولكن في الحروب يبقى السلاح أداة لتحقيق مشروع سياسي ما ليس إلا، وغالباً- كما جرت العادة- ما يكون الهدف الحقيقي غير معلن، ويغلف بأهداف أخرى، ضمن إطار البروباغندا المرافقة للحرب المعنية.

غير أن ما يميز العمليات العسكرية الروسية اليوم، هو إعلان أهدافها مسبقاً من جهة، وأنها تأتي استكمالاً للموقف السياسي الروسي حيال الأزمة السورية منذ انفجارها، من جهة أخرى، في موقف غير في تكتيكاته حسب الوقائع الملموسة، ولكنه لم يغير مطلقاً الهدف النهائي والمتجسد بـ: منع انهيار الدولة السورية، وفسح المجال أمام الشعب السوري لتقرير مصيره، بما فيه مستقبل نظامه السياسي، دون فرض أو إملاءات من أحد، كما أعلنت الدبلوماسية الروسية مراراً وتكراراً. وفي هذا السياق كانت المبادرة الروسية بانعقاد جنيفاً، وكان الإصرار الروسي على جنيف2، وكانت لقاءات موسكو التشاورية، وكان فتح الخطوط مع قوى المعارضة السورية كلها، رغم اختلاف الروس العميق مع بعض قواها، وكان



الأزمة، والمال الذي وصلت إليه البلاد، هي نتيجة لطريقة تعاطي مختلف الأفرقاء، مع الأزمة منذ تفجرها في 2011. ثالثاً: إن استمرار حالة الاستعصاء على مدى خمس سنوات فتح الباب موضوعياً، أمام دخول قوى جديدة على خط الأزمة، لصالح هذا الطرف أو ذلك.

رابعاً: إن «الإرهاب» كعنصر دخيل، ظهر ونما على هوامش العنف السوري البيئي، وترعرع وامتد نفوذه وزاد دوره من خلال دعم إقليمي ودولي مكشوف ومستتر، وأصبح خطراً على الدولة السورية.

خامساً: بالترافق مع سيادة مفهوم «الحسم والانسقاط» في المشهد

الإعلامي، كان ثمة رأي آخر عبرت عنه قوى معارضة سورية، وقوى دولية يدعو إلى الحوار بين السوريين، ويعمل على توفير القنوات والأدوات الضرورية لمسار الحل السياسي، بحذيه: الحفاظ على الدولة السورية، وحق الشعب السوري المشروع في التغيير الجذري. إن الذين يصمون أذانهم عن الدور الذي يمكن أن تلعبه الضربات الجوية الروسية ضد داعش وشبهياتها، في تقريب الحل السياسي، ووسمها بأنها أحد أشكال التدخل الخارجي بالمفهوم التقليدي المرفوض، إنما هم من يتجاهلون خصائص هذه الأزمة، وتعقيداتها، وتشابكاتها، ومسؤولية ودور القوى المختلفة فيها، وهم ممن لهم مصلحة باستمرارها، وهم صدى لتلك المواقف التي أوصلت البلاد إلى ما وصلت إليه.

الموقف من أية قوة دولية أو إقليمية.

خصائص الأزمة السورية

رغم التبدلات الطارئة، والعناصر الجديدة التي دخلت وتدخل في معادلة الأزمة، الطارئة منها والمفتعلة مثل «الإرهاب»، والموضوعية منها والمشروعة، مثل المشاركة الروسية المباشرة في العمليات الحربية، ثمة خصائص لا ينبغي تجاهلها بأية حال من الأحوال، إذا أردنا الوصول إلى استنتاجات سليمة، ووضع الأسس الصحيحة للخروج من هذه الأزمة.

أولاً: الأزمة هي نتاج تناقضات في الدولة السورية، نتجت عن المسار المتبع في التطور التاريخي للنظام الاقتصادي الاجتماعي، وبنيتها الفوقية، أي النظام السياسي.

ثانياً: حالة الاستعصاء التي مرت بها

أي أنه يندرج، بوحي أم بدونه، في خانة الموقف الأمريكي، القائم على استمرار الاستنزاف السوري، والاستثمار فيه، بتعميم الفوضى، والتحكم بالمسارات، وصولاً إلى تدمير الدولة السورية، على مراحل، بعد أن عجزت واشنطن عن فعل ذلك بالضربة القاضية.

أصحاب هذا الموقف يقزمون قضية التدخل الخارجي إلى مجرد مفهوم جغرافي، طالما أن كلاً من روسيا والولايات المتحدة دول أجنبية، في الوقت الذي كان وما زال هذا المفهوم يتعلق بالمشروع السياسي للقوى الدولية المختلفة. فالتدخل الخارجي، مفهوم اقتصادي اجتماعي وسياسي، خط الفصل فيه هو موضوع السيادة الوطنية بمعناه الكامل، بما فيه الحق في اختيار النظام السياسي، واستناداً إلى خط الفصل هذا، يجب أن يتحدد

الضغط الروسي على القوى الإقليمية الداعمة للجماعات المسلحة. بمعنى آخر، فإن النشاط الدبلوماسي كله من أجل حل سياسي للأزمة السورية دولياً، مسجل باسم الروس حصراً، حتى استطاعت الدبلوماسية الروسية كسر التعنت، وأقر الجميع بالحل السياسي.

الموقف الوسطي؟

من أكثر المواقف ديماغوجية وتضليلاً حتى الآن في قراءة الدور الروسي، بما فيها الموقف من العمليات العسكرية، هو وضع إشارة مساواة بين التدخل الأمريكي، والعمليات العسكرية الروسية. وهذا ما ظهر ويظهر لدى بعض النخب السياسية الثقافية السورية، معارضة وموالية، كل من موقعه ولغاياته. وموقف يبدو أنه ووسطي و«وطني»، ولكنه في الجوهر موقف منحاز تماماً لـ«اللاحل»،



لافروف يبحث مع كيري طرق التسوية السورية

ناقش وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع نظيره الأمريكي جون كيري خلال مكالمة هاتفية الخميس الفائت الوضع في سورية وأوكرانيا.. وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني الخميس 8 تشرين الأول أنه: «وفقاً لتكليف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأمريكي باراك أوباما في ختام اجتماعهما على هامش جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، استكمل وزيراً الخارجية مناقشة طرق تسوية الوضع في سورية، بما في ذلك ضرورة تجنب وقوع حوادث في المجال الجوي فوق سورية، وضرورة التنسيق في مكافحة «داعش» وغيرها من الجماعات الإرهابية، وتعزيز عملية التسوية السياسية في سورية وفقاً لبيان جنيف في 30 حزيران 2012». وأشارت الوزارة إلى أن الاتصال الهاتفي جاء بناء على طلب من الجانب الأمريكي.

بيسكوف: التسوية السياسية هي الهدف النهائي

جنيف» مؤكدة أن موسكو فعلت ذلك بشكل علني. وأوضحت أن العملية الجوية الروسية في سورية تجري بالتعاون مع الجيش السوري على الأرض وبذلك تختلف عن عملية التحالف الدولي الذي رفض التنسيق مع دمشق.

وقالت المتحدث باسم الخارجية الروسية: إن روسيا لا تنوي الانضمام إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لأنها تعتبر نشاطه، دون تفويض دولي ودون طلب من الحكومة السورية، غير شرعي.

وقالت زاخاروفا إن موسكو لم تتلق بعد أي رد من واشنطن بخصوص «الجيش السوري الحر».

وأضافت: «تمكنا من استئناف قناة الاتصال مع واشنطن على مستوى وزارتي الدفاع للبلدين.. ودائماً يمكن الاتصال بنا والتأكد وإزالة الشكوك وتقديم تقييمات واضحة ودقيقة للجمهور».

من جهة أخرى أكدت المتحدثة: أن موسكو تقيم ما يحدث في سورية بشكل موضوعي وواقعي، وترى أخطاء ارتكبتها النظام السوري، إلا أنها تحذر من عواقب إسقاط النظام بالقوة، مشيرة إلى أن بيان جنيف لعام 2012 أكد صراحة أن أية تغييرات سياسية في سورية يجب أن تجري عن طريق التوافق الوطني.



«من غير المستبعد أن تقع «سي إن إن» في الخطأ إذا ما علمنا أن صحيفتها يخلطون بين بوتين وبياتين».

وفي سياق متصل قالت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إن «السيناريو الأفغاني» لن يتكرر أبداً، وأضافت: «قبل شهرين طرحنا مبادرة خاصة بحل الأزمة السورية على مسارين - من خلال توحيد جهود من يحارب «داعش» على الأرض جميعهم وكذلك من الجو وتنسيق جهود الجميع وتبادل المعلومات والمعطيات الاستخباراتية، والمسار الآخر - تحريك التسوية السياسية على أساس بيان

أعلن الكرملين الثلاثاء الماضي أن التسوية السياسية هي الهدف النهائي لجميع خطوات روسيا في سورية.

وقال ديمتري بيسكوف، الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي، تعليقاً على تصريحات بعض أطراف المعارضة السورية بخصوص نشاط روسيا العسكري: «تعد التسوية السياسية الهدف النهائي وراء جميع خطوات روسيا «بشأن سورية»، وهو طبعاً الهدف المشترك الوحيد للمجتمع الدولي برمته».

كما شدد بيسكوف في معرض تعليقه على قلق حلف الناتو وأطراف أخرى من طابع أهداف الغارات الروسية، على أن الغارات الروسية جميعها تستهدف الجماعات الإرهابية في سورية التي أصبح عددها هائلاً.

ونفى المسؤول الروسي الأنباء التي تناقلتها وسائل إعلام أمريكية حول استعدادات روسية لشن عملية برية في سورية، وأعاد إلى الأذهان بأن قناة «سي إن إن» الأمريكية التي بثت هذا الخبر نقلاً عما أسمته «مصادر في وزارة الدفاع الروسية»، أخطأت مؤخراً عند تغطية فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأطلقت على الرئيس فلاديمير بوتين اسم الرئيس الروسي الراحل بورييس يلتسين، وقال بهذا الصدد:



شويغو: كثافة الغارات الروسية ستزداد!

كشف وزير الدفاع الروسي أن العسكريين الروس الذين يواصلون تنفيذ المهام المطروحة المتعلقة بضرب تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» وجماعات إرهابية أخرى في سورية، أصابوا حتى الأربعاء الماضي 112 موقعا للإرهابيين. وأكد أن كثافة الغارات الروسية تزداد، وقد تمكنت الوحدات الاستطلاعية خلال اليومين الماضيين من الكشف عن عدد كبير من منشآت تابعة لـ«داعش» ومنها مركز قيادة ومخزن للخزيرة والمعدات الحربية وقواعد تدريب.

بدورها أكدت هيئة الأركان الروسية يوم الجمعة 2015/10/9، أن الطيران الروسي استهدف 60 موقعا لتنظيم داعش الإرهابي خلال 24 ساعة ماضية، مما أسفر عن مقتل أكثر من 100 إرهابي بينهم قياديون في التنظيم بالرقعة مع تدمير 16 معسكراً وقاعدة لتدريب الإرهابيين.

وفي وقت سابق، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنها قد تقبل مقترحات البنتاغون بشأن التنسيق في محاربة «داعش» بسورية، وقال ممثل الوزارة إيغور كوناشينيكوف: «ردت وزارة الدفاع الروسية على طلب البنتاغون وقامت بالنظر في مقترحات الجانب الأمريكي حول تنسيق الأعمال في إطار مكافحة تنظيم داعش الإرهابي على أراضي سورية. وبشكل عام، يمكن قبول المقترحات للتنفيذ» وأضاف: «لم يبق سوى توضيح بعض الأشياء التقنية التي سيتم بحثها اليوم من قبل ممثلين عن وزارة الدفاع الروسية والبنتاغون على مستوى الخبراء».

مشاورات روسية - أوروبية

لإقامة اتصالات بـ«الجيش الحر»



هذا السياق على استعداد روسيا لبحث أية اقتراحات بناءة بهذا الشأن.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد كشف يوم الأربعاء الماضي أن نظيره الفرنسي فرانسوا هولاند طرح خلال لقاؤهما الأخير اقتراحاً يقضي بتوحيد جهود الجيشين السوريين النظامي و«الحر».

وأردف قائلاً: «إننا لا نعرف حتى الآن أين يعمل هذا «الجيش الحر» ومن يتزعمه، لكن إذا كنا ننطلق من أنه جناح قتالي لما يسمى المعارضة السورية المعتدلة، فسيسمح توحيد الجهود، إن نجح، في النضال ضد العدو المشترك المتمثل في الجماعات الإرهابية ومنها داعش وجبهة النصرة وتنظيمات مشابهة، بتوفير مقدمات جيدة للتسوية السياسية المستقبلية في سورية».

في هذه الأثناء التقى ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسي في باريس يوم الجمعة 2015/10/9، صالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وركزت المحادثات على التنسيق في محاربة «داعش» وتطبيق بيان جنيف الخاص بالتسوية السياسية في سورية.

وقال ياكوفينكو في بيان نشر في وقت متأخر من مساء الخميس 8 تشرين الأول، تعليقاً على نتائج لقاء جمعه مع سايمون غاس المدير السياسي بوزارة الخارجية البريطانية: «سيكون الجانب الروسي ممنوناً للشركاء البريطانيين على أية مساعدة في إقامة اتصالات مع الجيش السوري الحر، حول إمكانية التنسيق بينه وبين القوات المسلحة السورية في محاربة داعش وبشأن إمكانية انضمام الجيش الحر إلى العملية السياسية».

وتابع أن الجانب الروسي شدد خلال اللقاء على ضرورة توحيد الجهود الدولية من أجل التصدي للخطر الذي يمثله «داعش» والتنظيمات الإرهابية الأخرى. وأكد السفير أن موسكو ولندن تتفقان حول ضرورة أن تأتي جهود مكافحة الإرهاب بموازاة العمل الجماعي الرامي إلى دفع التسوية السياسية للأزمة السورية قدماً إلى الأمام.

كما أعلنت وزارة الدفاع الروسية مساء الخميس أن «الجيش السوري الحر» وقوى أخرى تعمل بسورية منفتحة على التعاون وبحث المواضيع المرتبطة لمحاربة مسلحي «داعش». وأكد اللواء إيغور كوناشينيكوف المتحدث باسم الوزارة في

كشف السفير الروسي في بريطانيا الكسندر ياكوفينكو أنه طلب من وزارة الخارجية البريطانية تقديم المساعدة للجانب الروسي في إقامة اتصالات مع ما يسمى بـ«الجيش السوري الحر» حول إمكانية تنسيق عملياته مع القوات المسلحة السورية في محاربة تنظيم «داعش» الإرهابي.

التعليم العالي: طلاب التعليم المفتوح «غير جديين».. والطلاب يفتحون «ملفات قديمة»



■ جيفارا الصفي

الطلاب .. صعوبات وشكاوى بالجملة

مجموعة من طلاب التعليم المفتوح، اشتكوا عبر «قاسيون» من أمور عدة قديمة وجديدة في الوقت ذاته، أهمها دفع الرسوم المحددة ذاتها بـ 5 آلاف ليرة سورية للمادة، حتى للمواد الراسبة مرة واثنين وثلاث... ما يرهق الطلاب مادياً، ويجعلهم يؤجلون تقديمها، مشيرين إلى مشاكل أخرى تتعلق بما وصفوه «إهمال المدرسين لهذا النوع من التعليم، فمنهم من له وظيفة إدارية، ويدرس مواداً في التعليم النظامي، ويرى في يوم الجمعة يوم راحته، فيتغيب عن المقابلات».

حتى نظام المقابلات، كان محلاً لنقد الطلاب الذين أهدوا أنه «غير مجدي، نظراً لإهمال المدرسين، غير المستعدين لشرح أية فكرة بشكل جماعي للطلاب، ويتم حصر الشرح لطلاب السؤال فقط وفي مكتب المدرس، وليس في مدرج عام أو هنغار»، مشيرين إلى أن «دراسة المقررات بشكل فردي أمر غير منطقي، وهذا يدفع الطالب إلى حفظ معلومات غير مفهومة، بقصد النجاح فقط، وعند التخرج والبدء بالعمل، تبدأ المفاجآت في ميدان العمل». يقول أحمد، وهو طالب في كلية الإعلام، التعليم المفتوح: «ما فتئ مدرسو هذا القسم مع وزارة التعليم العالي، بالتأكيد على أن التعليم المفتوح يساوي في الشهادة والخبرة التعليم النظامي، لكن تبين أن هذا الموضوع ضرب من خيال، فنحن في كلية الإعلام لا نخضع لأي تدريب عملي، ولا نعلم كيفية تحرير الخبر، ولا كيفية إعداد التقارير، فهل تلك الكتب كافية لذلك برأي القائمين على الإعلام في البلاد؟». ويضيف: «هناك استديوهات لكلية الإعلام، ووسائل كافية للتدريب، لكننا محرومون منها، ومع كل تلك المصاعب، يطالبون بنسب نجاح مرتفعة، ويقولون لنا: إن شهادتنا تساوي الشهادة النظامية، كيف يكون ذلك ونحن لا نملك أية خبرة عملية، وغير مرغوبين في سوق العمل للسبب ذاته؟».

من 2002 حتى 2013 لم تتجاوز نسبة التخرج الـ 5% وإذ تم ترك القضية على ما هي عليه فقد يصل العدد خلال 10 سنوات أخرى إلى نصف مليون طالب وطالبة!

شعر طلاب التعليم المفتوح «بالصدمة»، على حد تعبير البعض، عندما قرأوا أبناء تفيذ بأن (وزارة التعليم العالي تدرس تقييد سنوات الرسوب بـ 3 للسنة الواحدة)، بدلاً من بقاء مدة مكوث الطالب في السنة الدراسية مفتوحاً، وهنا بدأت شكاواهم تنهمر على هذا النظام الدراسي عبر فتح «ملفات قديمة» سكتوا عنها سابقاً، مطالبين الوزارة «بتحسين جودة التعليم» في نظام التعليم المفتوح قبل اتخاذ أية تدابير جديدة، ترى الوزارة بأنها تحد من أعداد الطلاب المتزايدة «دون جدوى».

عدددهم، وعدم التزامهم على حد تعبيرهم، ويؤكدون عدم وجود خبرة عملية للخريجين، في الوقت ذاته يؤكد أبو العيال أن «قيم الشهادات بالتعليم المفتوح والتعليم النظامي متماثلة»، ولا فرق بينهما في الحياة العملية.

لا بد من إيجاد حلول

من خلال ما سبق، يتضح بأن هناك مشكلة حقيقية وجدية، بالنسبة لنظام التعليم المفتوح، بحاجة لإيجاد حلول جذرية لها، من قبل المعنيين في وزارة التعليم العالي، وخاصة جودة التعليم، والتزام المدرسين، واستفادة الطلبة من الإمكانيات المتاحة بالكلية، أسوة بغيرهم من الطلبة، بعيداً عن أسلوب التطفيش، بغاية تخفيض الأعداد، لمبررات ومسوغات، لا شأن للطلبة المسجلين بها، وذلك قبل أن يستكمل استفحاله وتصبح عضية عن الحل، خاصة وأن ضحيتها سيكونون هؤلاء الطلبة الذين بذلوا الجهود وعقدوا العزم، وتكبدوا النفقات، على أمل الحصول على شهادة جامعية، تؤهلهم لخوض غمار إثبات الذات في الساحة العملية، والبحث عن فرص عمل، تقيهم شروء الحاجة.

للتعليم العالي، فبعد أكثر من سنة ونصف على صدور القرار بات الكلام به غير مجد، خاصة مع التضخم المالي الحاصل». أبو العيال كشف عن دراسة لقرار قد يكون «مصيبية مالية» بالنسبة لكثير من الطلاب، لكنه من وجهة نظره يحد من «اللامبالين» في هذا النظام التعليمي، وهو «تصاعدية بالرسوم حسب سنوات الرسوب، بحيث تطبق بالنسبة للطالب الذي يرسب في سنته وليس في مادته، عبر خفض رسوم السنة الأولى، ورفع تصاعدي للرسوم في حال الرسوب، الذي قد يحدد بثلاث سنوات فقط لكل سنة دراسية». ومن خلال إحصائيات لوزارة التعليم العالي، تبين أن نسب الطلاب الموجودين على حساب جامعة دمشق كبير، وأن الرقم أخذ بالتضخم، وهنا اتهم أبو العيال «عدم وجود الجدية لدى الطلاب المسجلين في التعليم المفتوح كلهم»، قائلاً: «هناك 85 ألف طالب بمختلف برامج التعليم المفتوح في جامعة دمشق، لكن من ملتزم منهم 18 ألف طالب، ما اقتضى إعادة النظر بنظام المكوث بالنسبة للتعليم المفتوح». أبو العيال ووزارة التعليم العالي، يرون في طلاب التعليم المفتوح «غير جديين» لكثرة

تصريحات رسمية

مصادر رسمية، أكدت أنه منذ عام 2002 حتى عام 2013، لم تتجاوز نسبة التخرج من برامج التعليم المفتوح الـ 5%، ويوجد حالياً 240 ألف طالب، وإذا تم ترك القضية على ما هي عليه فقد يصل العدد خلال 10 سنوات أخرى إلى نصف مليون طالب وطالبة، وقد يعود ذلك فعلاً إلى سوء الاهتمام بهذا النوع من التعليم من قبل القائمين عليه، ورغم مرور 11 عاماً على تلك الوقائع، لم يتم اتخاذ أي قرار في سبيل تلافي الخلل. وقالت مصادر في وزارة التعليم العالي لـ «قاسيون»، إن الحديث عن جدوى اللقاءات مقارنة بالمحاضرات، أمر منهجي، فالتعليم المفتوح لا يجبر المدرس على إعطاء محاضرة، ولا يجبره على الإجابة عن التساؤلات في مكان معين، ونظام التعليم هذا قائم بالأساس على اعتماد الطالب على نفسه، والمدرس مهمته الإجابة فقط. وفيما يتعلق برسوم المواد في نظام التعليم المفتوح، قال نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم المفتوح أيمن أبو العيال، في حديث إذاعي: إن «الموضوع يتعلق بسياسة مالية مهمة الإجابة فقط».

مجدداً.. التنظيم الإرهابي «داعش» يتباهى بسفك الدم

■ مراسل قاسيون - الحسكة

حيث بث التنظيم الإرهابي شريطاً مصوراً يظهر فيه إعدام ثلاثة آشوريين، وهم: الدكتور عبد المسيح نوبا، وأشور ابراهيم من قرية تل جزيرة، وبسام ميشائيل من قرية تل شميرام. يشار إلى أن التنظيم الإرهابي كان قد طلب فدية، عشرة ملايين دولار، مقابل إطلاق سراح المختطفين، حسب ما أفادت بعض وكالات الأنباء، ولم يتم التمكن من جمع المبلغ المذكور، وقد كانوا من بين الذين اختطفهم ذلك التنظيم من محافظة الحسكة في 23 شباط 2015، والبالغ عددهم بحدود 200 مختطفاً، بينهم نساء وأطفال. إن تكرار ممارسات داعش الإرهابية، تجاه مكونات بعينها من النسيج المجتمعية،

أضاف تنظيم داعش الإرهابي، جريمة جديدة إلى قائمة جرائمه الوحشية والبربرية، مؤكداً مرة أخرى رفضه لكل من يخالف معتقده، ومثبتاً أن تلك العقيدة قائمة على الحقد والكراهية ونبذ الآخر، من كل الطوائف والأديان والأعراق والتوجهات، ومعادياً للإنسانية بمكوناتها الحضارية، بشكل عام.



التي فرض وصايتها عليها بالعنف والقوة، إضافة إلى ممارساته العنيفة تجاه كل من يخالفه بالعقيدة، وتدمير كل الآثار التي تدل على البعد الحضاري والعمق التاريخي، للمتجذرين بأرضهم منذ آلاف السنين، من شعوب المنطقة، وتباهيه إعلامياً بممارساته الإجرامية تلك، يفرض على الجميع دون استثناء، «دولاً ومنظمات ومؤسسات، محلية وإقليمية ودولية»، ضرورة رص الصفوف وتوحيدها، لمحاربتها واستئصاله وداعميه، والتحرك الجدي من أجل تحرير المختطفين من قبله، حيث باتت حياتهم معرضة للخطر، وإيجاد الوسائل والسبل الكفيلة بوقف آلة سفك الدم الداعشية ومموليها وداعميها، المنفلتة على شعوب المنطقة، قبل استفحال خطرها ليطال العالم أجمع.

طلاب السنة التحضيرية في الكليات الطبية:

موظفو التسجيل يتواطؤون مع «الوساطات»



رغم بدء العام الدراسي الجامعي، وضرورة التحاق طلاب الكليات الطبية تحديداً بقاعات المحاضرات، إلا أن «قلة منافذ التسجيل بالنسبة لعدد الطلاب» وفقاً للشكاوى التي تلقىها «قاسيون»، شكلت عائقاً لدى الكثير من الطلاب، يمنعهم من استكمال أوراق التسجيل في السنة التحضيرية، التي بدأ تطبيقها للمرة الأولى في هذا العام.

أرواح المصفي

قرار وزارة التعليم العالي، بتطبيق سنة تحضيرية للكليات الطبية، «الطب البشري - طب الأسنان - الصيدلة»، ما زال موضع أخذ ورد بين الطلاب، حيث يرى بعضهم أنه قرار لا يخلو من الإيجابيات، رغم سلبه بالنسبة لطلاب آخرين، حرموا حق التسجيل في الكليات الطبية في السنوات السابقة، بسبب عدم ملائمة معدلهم في الثانوية العامة، لارتفاع نتائج المفاضلة بشكل كبير..

طلاب: حضور لافت للوساطة أثناء التسجيل رنا إحدى الطالبات اللاتي بدأن بحضور محاضرات السنة التحضيرية، رغم عدم استكمالها أوراق التسجيل، تقول: «وجدت صعوبة في التسجيل، وحتى الآن لم أتمكن من التسجيل واستكمال الأوراق، فهناك تلاعب بالعمليّة من قبل موظفي التسجيل تحديداً».

وتابعت رنا: «بعض الطلاب كانوا يأتون إلى مركز التسجيل منذ الساعة الخامسة صباحاً للحصول على دور، علماً أن التسجيل يبدأ حوالي الساعة 8:30».

ونوهت رنا إلى أن «المنهاج المقرر ضخم جداً، وأعتقد أنه يضم مواد لا تناسب الكليات الثلاثة معاً، إضافة إلى أننا نجد صعوبة في الدراسة كوننا مستجدين على نظام الجامعة، بالمقابل أرى أن لهذا القرار إيجابيات، من حيث منح فرصة للطلاب لتحسين أنفسهم، بهدف الوصول إلى ما يطمحون إليه».

ومن جهته، أكد الطالب حسام على المعاناة التي تعرض لها، حتى تمكن من التسجيل بسبب الضغط وعدم الإعلان عن فتح باب التسجيل مباشرة، فضلاً عن الحضور الواضح للوساطة في التسجيل، بحيث نجد رتلاً للشباب وآخر للفتيات، يتنصّفهما رتلاً للوساطة، ناهيك عن قلة عدد المنافذ مقارنة بعدد الطلاب.

بدورها، اشتكت إحدى الطالبات، القادمات من محافظة القامشلي، بقولها «بعد عناء الدراسة والحصول على معدل مرتفع يخولني دخول كلية الطب بجدارة، تفاجأت أثناء التسجيل بالسنة التحضيرية، وعدم علم الموظف فيما إذا كنت قادرة على إيقاف تسجيلي، كي لا أخسر حقي بالتسجيل لاحقاً، لأن الظروف تمنعني من الالتحاق والالتزام بالدوام حالياً، ليكون جوابه بمثابة صدمة دمرت كل دافع لدي لإكمال دراستي، حيث قال: أنه لم تأت أية تعليمات بخصوص إيقاف التسجيل، ولا أستطيع أن أخذ طلبك».

وأجمع الطلاب على خوفهم من غموض مصيرهم، بالنسبة لطبيعة الأسئلة في الامتحان النهائي الموحد للسنة التحضيرية، وطبيعة المفاضلة والمعدل المطلوب والمحدد كأساس فرز الطلاب بين الكليات الثلاث.

اشتكت إحدى الطالبات «بعد الحصول على معدل يخولني دخول كلية الطب تفاجأت أثناء التسجيل بالسنة التحضيرية وعدم علم الموظف فيما إذا كنت قادرة على إيقاف تسجيلي»

الثانوية لم تعد معيارية، بسبب تغيير آلية منحها عبر دورتين امتحانيتين في العام الواحد، الأمر الذي لا يعكس الوضع العلمي الحقيقي للطلاب، خاصة في شريحة العلامات المرتفعة، التي كان فيها الطالب يفقد رغبته على أجزاء من العلامة.

وتبرر الوزارة، بأنه لم تعد اليوم الغاية من التعليم مجرد الحصول على شهادة جامعية، وإنما متطلبات التنمية ومتطلبات سوق العمل وشروطه الحالية، تفرض توافقاً بين المداخلات التعليمية ومخرجاتها، بحيث تكون ذات جودة ونوعية تواكب المتطلبات الراهنة.

ويشار إلى أن مجلس التعليم العالي، كان قد أقر نهاية العام الماضي، اعتماد سنة تحضيرية للقبول الجامعي في الكليات الطبية، بدءاً من العام الدراسي 2015-2016، كميّار يضاف إلى معدل شهادة الثانوية العامة، وبلغ عدد الطلاب المسجلين في الكليات الطبية بالجامعات السورية للعام الدراسي الحالي نحو 9500 طالب وطالبة، ووجود إشارات استفهام على معدلات البعض منهم، نتيجة ظروف الفوضى التي طالت بعض المراكز الامتحانية في مختلف المحافظات، ولم تتخذ وزارة التربية بشأنها أية إجراءات!.

في جامعة دمشق، لكن هناك حالات خاصة بحيث سمحنا لطلاب الشهادة الثانوية من حماه وطرطوس بالانتقال إلى جامعات حلب أو اللاذقية أو دمشق، إضافة للحالات الخاصة التي تتضمن أن يكون الشخص انتقل لمكان مغاير لمكان حصوله على الشهادة الثانوية بسبب الظروف، فمن الممكن السماح له بالانتقال للكلية في منطقة سكنه الجديد».

وأكد طيفور: أن الاستفادة من السنة التحضيرية، محصور بالطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية لعام 2014-2015.

يشار إلى أن وزارة التعليم العالي أصدرت القرار رقم 284 تاريخ 2015/6/15 المتضمن تحديد الطاقة الاستيعابية للسنة التحضيرية لكليات «الطب، طب الأسنان، الصيدلة» في الجامعات الحكومية للعام الدراسي 2015-2016، بـ 8513 طالباً وطالبة، علماً أن الحد المطلوب الحصول عليه في الثانوية العامة الفرع العلمي للتسجيل بالسنة التحضيرية لكليات الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة هو 2267.

مبررات القرار

وحسب وزارة التعليم العالي، فإن أهم المبررات التي دعته لاعتماد السنة التحضيرية، تكمن في ازدياد الطلب على التعليم العالي، والحاجة الماسة إلى تحديث سياسة القبول، بما يتوافق والمعايير العالمية، بالإضافة إلى أن الشهادة

طيفور: إيقاف التسجيل متاح.. لكن آلية الفرز ما تزال قيد الدراسة

وبصدد معرفة تفاصيل، ومحاولة الحصول على إجابات واضحة، التقت «قاسيون» معاون وزير التعليم العالي لشؤون الطلاب الدكتور رياض طيفور الذي أكد: أن آلية إيقاف التسجيل مسموحة وفق القواعد العامة التي تسمح للطلاب بإيقاف تسجيله، لكن عملياً قد يفرز الطالب بنهاية السنة التحضيرية حتى لو كان أوقف تسجيله، إلا أن الموضوع مازال بهذا الخصوص قيد الدراسة.

وأوضح طيفور «يفرز الطلاب نهاية السنة بين الكليات الثلاث بنهاية السنة، وندرس عدد الطلاب الذين تقدموا بطلب إيقاف تسجيل، بحيث لا يؤثر على فرز الطلاب بالنهاية، وبالتالي القاعدة العامة تقول: أن الطالب الذي أوقف تسجيله سيتم فرزه على أساس معدل الثانوية، لكن هذا الموضوع ما زال قيد الدراسة، إذ هناك احتمالان إما أن يفرزوا نهاية عام التسجيل، أو يتم إعطائهم فرصة ثانية في العام القادم، مع التأكيد على السماح بإيقاف التسجيل، بعد التسجيل بالسنة التحضيرية، وفق القواعد العامة».

وحول طلاب السنة الثانية الراغبين بتغيير كليتهم، قال طيفور: إن «تغيير القيد بين الكليات متاح للطلاب، بحيث يعتبر الطالب مستجداً في الكلية التي غير قيده إليها، وبالتالي يجب عليه أن يدخل السنة التحضيرية»، لافتاً إلى أن الرسوب لمرتين في عام دراسي واحد، يجعل الطالب مستنفذاً وهو مطبق في الجامعات عادة وفي السنة التحضيرية كذلك».

أما عن فرز الطلاب وأساسه في نهاية السنة التحضيرية، أوضح طيفور: «توجد مفاضلة في نهاية السنة، بحيث يضع الطالب عدة رغبات تتضمن مثلاً: الطب البشري في عدة محافظات، ثم طب أسنان وما إلى هنالك، ويتم فرز الطلاب إلى الكليات في المحافظات، بحسب العلامات وتسلسل الرغبات، أما في بداية السنة التحضيرية فيتم التسجيل في الجامعة بحسب مصدر الشهادة الثانوية، فالطلاب الذين حصلوا على الشهادة الثانوية في دمشق وريفها والسويداء ودرعا والقنيطرة يسجلون

أخيراً



رغم المبررات والمسوغات، والإجراءات، لم تنزل التساؤلات مشروعة من قبل الطلبة، حيال مستقبلهم التعليمي، بظل الغموض البين بالإجراءات المتخذة حتى الآن، خاصة أنهم أمام مفاضلة جديدة بنهاية السنة التحضيرية، ولا زالت بعض الأمور معلقة لدى الوزارة، وهي قيد البحث، بانتظار ما يقرر بشأنها، حسب نصريح السيد معاون الوزير.

ما يثير الجدية بمشروعية السؤال: إن لم تكن الدراسات مكتملة من جميع جوانبها، بشأن قرار السنة التحضيرية للكليات العلمية، وسبل ووسائل حسن تطبيقه وتنفيذه، فلماذا تم اتخاذه وتطبيقه على عجل؟ خاصة وأن طموح ومصير ومستقبل طلبة السنة الأولى بهذه الكليات، بات معلقاً بهكذا قراراً!

جامعة الفرات..

التكميلي قبل النتائج.. المصدقات بعد عام.. وحرمان من الدبلوم

الافتراضي عبر دفع الاموال، علماً أن هناك طلاباً مقبولين في التعليم النظامي، لكن تأخر الكلية في إصدار الإشعارات حرّمهم حقهم الطبيعي. ويردّ، «من المحتمل هذا العام، أن تضيع فرصة الدبلوم في التعليم المفتوح أيضاً، نتيجة عدم صدور نتائج الفصل الثاني كلها حتى الآن، وعدم منح إشعارات التخرج. وعلى أقل تقدير تصدر النتائج في شهر 11، وهنا يكون التعليم الافتراضي هو الحل الوحيد بأكثر من 100 ألف ليرة، لكن الحال الاقتصادي لأغلب الطلاب قد يمنعهم»، مشيراً إلى أنه وفقاً لهذه المعطيات: «فإن خريج الدورة التكميلية مستبعد حتماً من الدبلوم، لأن نتائجه تحتاج لوقت أطول».

وضياع الوظيفة أيضاً..

ويتابع: «المشاكل فاقت التصورات. هناك خريجون من العام الماضي وحتى اليوم لم يحصلوا على مصدقة التخرج، وبتاريخ 5/3 من هذا العام صدر قرار بتعيين عدد من خريجي كلية التربية للعام الماضي، وتم منح مدة لإبراز الوثائق، لكن طلاب الحسكة، لم تستكمل أوراقهم بسبب عدم صدور مصدقة التخرج، وحتى بداية الشهر التاسع وبعد تعيين الخريجين من المحافظات، صدرت مصدقات التخرج، مشيراً إلى أن «خريجي الدورة التكميلية من العام الماضي، لم تصدر أسماءهم حتى بالتعيينات، ولو صدرت أسماءهم، فهم لا يملكون الوثائق».

«جامعة منسية، وكلية مهملة، والشكاوى فاقت حد التصور»، عدة كلمات تكررت في حديث طلاب كلية التربية، محاولين التعبير عن «مصائب» عده يقعون بها منذ العام الدراسي الماضي على أقل تقدير.

فألى متى؟؟



تقدم مجموعة من طلاب كلية التربية في جامعة الفرات بالحسكة، لـ «قاسيون» بجملة من الشكاوى، أملين أن يصل صوتهم إلى الجهات المسؤولة، وإدارة الجامعة «المنسية» التي قالوا أنها تصدر تصريحات عكس الواقع.

■ حازم عوض

بدأ أحد الطلاب سرد المشاكل نيابة عن أصدقائه، عبر تسجيل صوتي أرسله «ونس أب»، كون الاتصالات في المحافظة «سيئة» على حد تعبيره، وحتى خدمة «الانترنت» احتاجت حوالي يوم كامل كي توصل التسجيلات المرسله، فهم يعانون من الخدمات جميعها تقريباً، لكن ما يهمهم حالياً «مستقبلهم العلمي والمهني».

تأخر بإصدار النتائج.. الطالب قد يعاقب!

يقول الطالب: «أولى المشاكل، هي تأخر النتائج الامتحانية بشكل كبير جداً، فقد قدمنا امتحانات الفصل الدراسي الأول في 2015/ 1/29، وصدرت النتائج منتصف الشهر الخامس، وفي الفصل الدراسي الثاني قدمنا في 8/6 وانتهت الامتحانات في 8/29، وبعد شهر وتحديداً في 9/ 28 بدأت الدورة التكميلية، وهنا اضطر الطلاب للتقدم إليها رغم أنهم لا يعلمون إن كانوا ناجحين في مقرراتهم أم لا».

يتابع الطالب مفضلاً عدم ذكر اسمه «عندما تقدمنا لأول مقرر في الدورة التكميلية لم تكن قد صدرت أية نتيجة لأي مقرر، وهنا قمنا بتقديم الشكاوى للجهات الإعلامية، حتى بدأت بعض النتائج تصدر».

ويطرح الطالب مثالا عن مادة التربية العامة في الفصل الثاني من كلية التربية، قائلاً: «في 2015/8/6 تقدمنا لامتحان المادة، وحتى 10/5

الطالب يشتكي من وجود طلاب تقدموا لامتحانات، ولم يجدوا أسماءهم في قوائم النتائج المتأخرة أصلاً، وهنا طلب منهم التقدم مرة أخرى للمادة. عدا عن التأخير في إصدار إشعارات التخرج لأشهر طويلة، «ولا يسمح للطلاب بالحسكة الحصول على إشعار تخرج حتى صدور نتائج الطلاب كلهم، ونتائج التكميلي»، وفقاً لحديثه، ما يحرم الطلاب من التقدم لمفاضلة الدبلوم.

وطرح الطالب مثالا: العام الدراسي الماضي، انتهت امتحانات الفصل الثاني في 7/15، وفي 9/1 صدرت النتائج كلها، وبدأت مفاضلة دبلوم التأهيل التربوي في 9/15 في الجامعات السورية، وانتهت في 10/15 للموازي والنظامي، ومع نهاية الشهر العاشر لم تصدر النتائج في الحسكة، ولم تصدر الإشعارات، وبقي الحل الوحيد أمام الطلاب التقدم للتعليم المفتوح أو الموازي أو

«تاريخ التسجيل الصوتي المرسل» لم تصدر النتيجة، وحتى هذا التاريخ لم تصدر نصف نتائج امتحانات الفصل الثاني النظامية، فما بالك عن التكميلية؟».

هناك «كارثة» يخاف منها الكثير من الطلاب على حد وصف الطالب ذاته، وهي أن «قانون وزارة التعليم يعاقب الطالب المتقدم إلى الدورة التكميلية إن كان ناجحاً في المقرر المتقدم إليه، لكن الضرورة دفعت الغالبية إلى ذلك»، مؤكداً «هناك طلاب تعرضوا للعقوبة فعلاً».

وهناك مشكلة أخرى أيضاً، وهي صدور النتائج «إن صدرت»، أثناء تقديم الدورة التكميلية، وهنا صدف أن صدرت نتيجة مادة مساء أحد الأيام، وكان في اليوم التالي موعد تقديمها في الدورة التكميلية الساعة التاسعة صباحاً، «كيف سيأتي طلاب المحافظات؟».

تأخر بمصدقات التخرج.. حرمان من الدبلوم

زواج القاصرات... دمي تنتهك طفولتها

في 11 تشرين الأول، سيحتفل العالم للسنة الرابعة، بيوم الطفلة العالمي، متجاهلاً تماماً، فشلها في حمايتها.

■ ياسمين سراج الدين

فالعديد من القاصرات في منطقة الشرق الأوسط يرزحن تحت الظلم والاضطهاد والانتهاكات لحقوقهن كأطفال، حسب منظمة اليونيسيف، بسبب الأوضاع الأمنية المشتعلة في دولهن، بفعل آلة الحرب الممولة غريباً، وأدواتها الفاشية التي أنهكت المجتمع وأحدثت فيه تشوهات، تحتاج سنوات من العمل الحثيث لمداواتها، ناهيك عن نتائجها على المدى الطويل، نتيجة للظروف الراهنة على المستوى الأمني.

زواج للستره... أم بيع

الوضع الراهن في سوريا، دفع المواطنين إلى النزوح أو اللجوء، وارتداداته على المستوى الاقتصادي- الاجتماعي، من فقر وسوء الظروف المعيشي، كما أدى لعودة ظاهرة «زواج القاصرات» وبقوة، بعد أن تراجعت نسبياً في العقد الماضي، لتعود للانفجار كغيرها من الملفات بفعل الأزمة الراهنة، وما أحدثته من فوضى.

الزواج للستره، ملف له جذور موروثية، ويرده الأخصائيون الاجتماعيون لأسباب عديدة منها الخوف من العنوسة والعار،

نتيجة الخلط بين مفهوم الزواج المبكر، وبين زواج القاصرات العائد للجهل الاجتماعي، ولكن السبب الاقتصادي يظل الأقوى حضوراً، وخاصة في الأونة الأخيرة، فعجز الأب المادي وعدم قدرته على إعالة أسرته، وأحياناً كثيرة الهرب من مسؤولياته بفعل ضغوطات أكبر يتعرض لها، استدعى رمي القاصرات للزواج، تحت حجة «الستره» وفي وقت مبكر جداً.

سمر، فتاة في الثالثة عشر، نزحت مع ذويها من إحدى قرى الرقة، وقطنت في أحد مراكز النزوح، حيث فقد والدها كل ما يملك وسدت به السبل لإعالة أسرته، فأقدم على تزويجها وقبض مهرها، واشترى عربة لبيع الخضراوات لإعالة إخوتها، فازدياد معدلات الفقر بين السوريين، ووصوله إلى مستويات مأساوية في بعض المناطق، رمت بسمر والعديد ممن في عمرها إلى هذا المصير، وإن اختلفت تفاصيل قصصهن، ما يهددهن نفسياً وجسدياً، فالفتاة القاصر تكون في فترة تكوين فيزيولوجي ونفسي، لا يسمح بخوضها غمار زواج وإنجاب، وخاصة أن هذه الزيجات لا تشترط توافقاً في العمر، فأغلب المتقدمين يتجاوزون 35 من العمر، وهو ما يوضع تحت بند اغتصاب الأطفال، والذي يعد أمراً يجرم



رقية، فتاة في الرابعة عشر من عمرها، قاطنة في إحدى قرى مسكنة، أقدمت جدتها على تزويجها من رجل يكبرها بعشرين عاماً، وتقول والدتها: «منذ سنوات لقيت المصير نفسه حين زوجني والدي بمثل عمرها، يومها لم أجد من يدافع عني، لكن لم تكن الظروف بهذه القسوة، اليوم أعيش هذا الألم مرتين لأنني فشلت في الدفاع عن ابنتي»، أما عن أسباب ذلك فتقول: «تنظيم داعش بقوانينه المقيدة لتتقل النساء، أجبر العديد من الأسر على تزويج بناتهم بعمر صغير، خشية تعرضهم للابتزاز، أو تعرض بناتهم للاغتصاب».

وجوب إيجاد الحلول بالتوازي

إن زواج القاصرات، ليس مجرد ظاهرة انسانية، بل أحد الملفات الشائكة والمتشابكة التي أفرزتها وعمقتها الأزمة السورية، وأحد أوجه المعاناة التي تستنزف أحلام الشعب السوري ومستقبله، والتي برزت من جديد كأحد أدوات تعميق وإعادة إنتاج النفايات الفكرية، لتجهيل المجتمع وضرب محاولات نهوضه، من خلال تعقيم وواد براعم غده، ما يستلزم اليوم حلاً حقيقياً وشاملاً، يضع نصب عينيه أن الأزمة في سورية أزمة مترابطة، واجبة الحل وبشكل متوازي على كافة المستويات «الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية».

أموال وحياة كريمة سيعشنها، مما يسهل على الفتاة القبول، لتعود بعد مدة أقصاها شهر منبوءة لا تعي ما فعل بها، وأي مستقبل سينظرها وقد انهار كل شيء.

طفولة موؤودة

أما في بعض مناطق سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، فقد سجلت العديد من حالات الزواج لبعض الفتيات من «المجاهدين»، عنوةً وبعد مقتل أزواجهن عدن طفلات يحملن أطفالاً، حيث أجبرن على الزواج رغماً عنهن وعن أوليائهن، ما دفع الأهل لتدبير زيجات لبناتهن من العائلة أو المعارف، وربما لفتيان من عمرهن أحياناً، للتخلص من هذا الكابوس.

وعود وردية

أما في مخيمات اللجوء، فقد ظهرت قصص، عن حالات لفتيات تم تزويجهن «بيعهن»، عن طريق سماسرة، ليبلغ الأمر خطورة أشد، حيث وجدت قوائم أسعار لا تختلف من ناحية الاستغلال والشناعة عن قوائم بيع النساء التي أصدرها تنظيم داعش الإرهابي، ويتم استغلال اضطراب الفتيات القاصرات النفسي، الناتج عن آثار الحرب من جهة، وكونهن في عمر لا يستطيعن معه التمييز، أمام سيل الوعود الوردية، من

«سباح»

غرباء على أرضهم..

■ نسرين علاء الدين

عشرات العائلات
تفترش العشب
والظل بالحديقة
المجاورة لمجمع
يلبغا، غير المكنم،
وسط العاصمة
دمشق، عائلات
سورية كانت تحلم
بزيارة دمشق،
لكنها اليوم تمر
بها فلا تعرف من
ملاحمها أكثر من
كراجات الانطلاق،
والمطاعم والفنادق،
دون التصنيف، أو
ذات النجمة ونصف،
ومبنى الهجرة
والجوازات.

من بلد إلى بلد

عاطف من ريف الرقة يقول: وصلت دمشق قبل عشرة أيام، لم نجد حجز غرفة في أي من الفنادق المحيطة بساحة المرجة أو البرامكة، لذلك قررت وعائلتي أن نفترش أرض هذه الحديقة، على أمل أن نحصل على حجز قريب، بعد أن دفعت ألفي ليرة رشوة لأحد الحمالين في فندق قريب. يتابع عاطف: كنت أعد زوجتي بزيارة إلى مدينة دمشق، نزور فيها الجامع الأموي وسوق الحميدية، والأماكن الجميلة في الشام جميعها، اليوم نحن نجوب هذه الأماكن طيلة النهار لكننا فقدنا ذلك الشغف، فنحن اليوم مجرد مهجرين يجوبون هذه الشوارع دون هدى، على أمل أن يمضي الوقت سريعاً، دون أن يطالبني أبنائي بالعودة إلى منزلنا، حيث ضاقت بنا هذه الأرض الرحبة، حتى أننا نمنا أكثر من مرة في بعض المساجد.

ويضيف: نحن لم نستحم منذ أكثر من عشرة أيام، وكل ما نريده هو استخراج جوازات سفر لي ولأفراد عائلتي، كي نتمكن من السفر إلى لبنان، ومن ثم أوروبا.

تتمنى حدائق دمشق كل يوم بوافدين جدد، هؤلاء ليسوا الزوار العادين ولا العاشقين الصغار، هؤلاء عابرو سبيل تقطعت بهم الطرق، لم يجدوا قريباً بيتاً عندهم، أو سكناً محترماً ورخيصاً يؤويهم، لذلك تراهم يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، يقصدون صباحاً الدوائر الحكومية، على أمل أن تنتهي معاملتهم وينتقلوا إلى محطاتهم التالية.

جواز سفر

الانتظار على أبواب الأوتيلات الرخيصة بات محنة لدى السوريين، العابرين للعاصمة من باقي أصقاع سورية، وخاصة محدودي الدخل، الذين يريدون ورقة العبور، مفتاح الحياة لدى الكثيرين، جواز السفر، الذي أوجد مهناً جديدة لعدد من العاطلين عن العمل.

كان. ق، شاب في بداية عقده الثاني، ستجده يداوم في المقاهي القريبة من مبنى الهجرة والجوازات، يصطاد زبائنه بخفة ومهارة، حيث يقوم بجلب الزبائن إلى فنادق معينة، ثم حملهم على الحجز بواسطة شركات نقل خاصة، بعد أن يقنعهم بأن الحجز هنا أرخص وأكثر أماناً.

يقول كان: أنا خريج معهد فندي، وكنت أعمل في مجال السياحة إلى جانب دراستي للترجمة، لكن هذا الأمر توقف بسبب الحرب الدائرة، واختفت الكرويات السياحية من ساحات وفنادق دمشق، وكوني لا أتقن سوى هذه المهنة، لجأت للعمل مع القادمين من باقي المحافظات، حتى أنني استطعت استخراج جوازات سفر بفترة زمنية قصيرة.

ويتابع كان: كان طموحي أن أكون دليلاً سياحياً يرافق المجموعات السياحية، لكن بسبب الحرب لم يعد هناك سياح حقيقيون، لذلك غيرت طبيعة عملي كي أتمكن من العيش بشكل كريم.

الوجبات الجواله

ينتشر في عدد من الأحياء مطاعم تقدم وجبات محلية، بأسعار رخيصة، لكن الظروف المادية الصعبة، وعدم حب المخاطرة من قبل المستثمرين، أدى إلى عدم انتشار هذه المطاعم على نطاق واسع، للمحافظة على الأكلات السورية الشعبية الأكثر رواجاً.

أبو عبدو، صاحب مطعم يقدم الفول والفتات، في شارع ساروجا وسط دمشق، يقول: نحن لم نرفع أسعارنا بشكل كبير، حيث بقيت ضمن المعقول، فأنت بإمكانك أن تتناول وجبة كاملة بـ 250 ليرة، مكونة من صحن فول أو تسقية مع رغيف خبز وبعض أنواع المخلل، إضافة إلى كأس من الشاي.

يتابع أبو عبدو: كنا نستقبل زواراً أجانب، لكن الحرب أبعدت الزوار عن دمشق، واليوم معظم زوارنا هم أبناء المحافظات السورية، الذين يقصدون العاصمة بهدف إنهاء معاملاتهم، إضافة إلى طلاب الجامعات.

محمود، شاب من محافظة دير الزور، يقول: نحن عائلة مؤلفة من سبعة عشر شخص، ثلاث أخوة مع عائلاتهم، نقيم في فندق في منطقة البرامكة، نحن نحتاج يومياً إلى أكثر من ستة آلاف ليرة ثمن طعام في اليوم الواحد، وهذا أمر كان ليكلفنا أكثر لولا وجود المطاعم الشعبية، التي وفرت الكثير من المصاريف علينا.

يتراوح سعر وجبة طعام لشخص واحد، مؤلفة من قطعة دجاج وصحن أرز وصحن مقبلات، في المطاعم الشعبية، بين التسع مائة إلى ألف وثلاثمائة ليرة سورية، فيما وصل سعر الفروج المشوي إلى ألف

وأربعمائة ليرة، وكذلك الفروج البروسته، فيما تراوحت أسعار قطعة المعجنات «فطائر» بين خمسة وعشرين ليرة والثمانين ليرة للقطعة الواحدة، أما سندويشة الفلفل، وهي أكثر الأكلات الشعبية رواجاً، فقد تراوح سعر السندويشة الواحدة بين الخمسة وسبعين ليرة والمائة وخمسين ليرة، هذه الأسعار هي للمطاعم الشعبية، حيث يتوجب عليك أن تضاعف السعر عدة مرات في المناطق الراقية من أحياء مدينة دمشق.

قد تضطر

للنوم على باب
شركات الطيران
السورية، كي
تحتج مقعداً
على متن إحدى
الطائرات العائدة
إلى مطار دمشق.

على بابك ناظر

قد تضطر للنوم على باب شركات الطيران السورية، كي تحتج مقعداً على متن إحدى الطائرات العائدة إلى مطار دمشق.

تقول أسماء: أتلقى علاجاً كيميائياً في مشفى البيروني، ويتوجب علي السفر إلى دمشق في غضون أسبوع، لم أجد حجراً قبل عشرين يوماً، بعد أن وقفت مدة سبع ساعات أمام مكتب المؤسسة السورية للطيران.

وتتابع أسماء: كنت أحجز لي ولوالدتي التي ترافقني عبر شركات الطيران الخاصة، لكن هذا الأمر مكلف، حيث تبلغ تكلفة الرحلة للذهاب فقط مبلغ أكثر من أربعة عشر ألف ليرة، ولإياب مثلها للشخص الواحد.

صراخ وسباب يتطاير في الجو أمام مكتب الحجز للسورية، لم يتمكن أحد من الدخول للحجز على الرحلات الخارجية، لكن أدهم تمكن من التحايل على الحارس، وأكد له أنه ينوي الحجز إلى دبي، فانفتحت له الأبواب، وتم استضافته في غرفة مكيفة، بعد أن وقف أربع ساعات تحت أشعة الشمس. عندما تضع ألفي ليرة في يدي أحد السماسرة، فإن المقعد سيكون جاهزاً، والحجز بعد أيام معدودة، حال اشتمكى منه أهالي الحسكة واللاذقية وتم وعدهم بحل هذه المشكلة لكن دون جدوى.

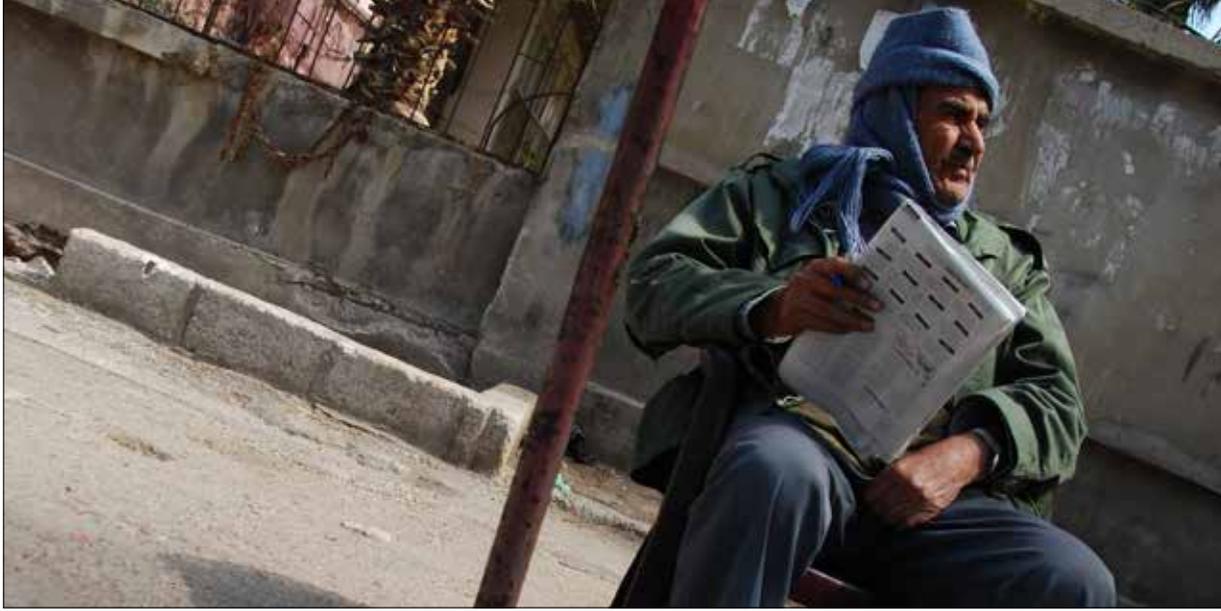
السفر براً

السفر براً، والتخفيف من عبء سعر تذكرة الطائرة، هو حل قد يلجأ إليه السوريون في حال أجبرتهم الظروف على ذلك، لكن عامل الأمان عبر الطرقات البرية قد انخفض كثيراً، وعلى تغيير حالة الطرق، وعلى السائقين التعامل مع كل حاجز حسب تبعيته. جاسم عبد اللطيف، سائق بولمان ينقل الناس من الرقة إلى دمشق، يقول: تعودنا في السنتين الماضيتين على اتباع طرق نلتف فيها حول المناطق والبلدات الساخنة، كي نصل بر الأمان، الرحلة لا تخلو من تعرضنا للنقص، مضيفاً: هناك أثمان علينا أن نقوم بدفعها للحواجز، على اختلافها، سواء كانت للمسلمين أو للدولة، فبعض الحواجز قد يكتفي عناصراً بمبلغ ألفي ليرة وكرور دخان، فيما يوجد حواجز لا ترضى أقل من خمسة آلاف ليرة، عن كل سفرة نقوم بها. تسجل العين السورية مشاهد لدمار حل بتلك البلاد الجميلة، قصص لمدن كانت موجودة يوماً ما، لم يعد يوجد منها سوى ذكريات، أو على شكل صور لتشجيع السياحة. لم نعد نحمل من هذه البلاد سوى ذكريات اليمية، وبعض الصور القديمة، بتنا عابري سبيل لا يملكون سوى قلم رصاص، يكتبون به ذكرى مرورهم بالقرب من هذه الجدران، أو على تلك المقاعد الباردة الصماء.



المواطن المسحوق..

وعبء الرسوم والضرائب المضافة



في عام 1994، صدر القانون رقم 1، الذي أجاز لمجالس الوحدات الإدارية «مجالس المحافظات والمدن»، بوضع تكاليف مالية إضافية لصالحها، «زيادة على الرسوم الموجودة سلفاً»، ومطرح جديدة، «فرض نسبة رسوم لصالحها لم تكن موجودة على مطارح موجودة»، تفرض لقاء الخدمات التي تقدمها تلك الوحدات، وذلك وفق حدين، أعلى وادنى.

■ نوار الدمشقي

محافظة مدينة دمشق لم توفر المواطن!

في نهاية عام 2014، أعلنت محافظة مدينة دمشق، بموجب قرار، عن فرض نسب مضافة على الضرائب والرسوم، ضمن النطاق المكاني للمحافظة، على أن يعمل بها اعتباراً من مطلع عام 2015، وقد تبع ذلك قرارات أخرى، شملت نسب ومطارح أخرى. وقد بررت المحافظة ذلك بسبب الظروف التي تمر بها البلاد، والحاجة لزيادة الإيرادات، من أجل تغطية العجوزات، بظل ارتفاع أسعار المحروقات، وزيادة الرواتب والأجور، بالإضافة إلى الأعباء الأخرى، نتيجة الأوضاع، وانخفاض حصة المحافظة من ضريبة الدخل، وضرائب ريع العقارات، المحولة من وزارة الإدارة المحلية.

سلة الرسوم المضافة

- إضافة نسبة 5% على ضريبة الدخل المقطوع، للمهن، الحرف الصناعية، التجارية، وغير التجارية، وعلى رسوم الإنفاق الاستهلاكي، ورسوم الطابع.
- إضافة نسبة 10% على ضريبة ريع العقارات، وعلى ضريبة الدخل الحقيقي، للمهن، الحرف الصناعية، التجارية، وغير التجارية، وعلى ضريبة رؤوس الأموال المتداولة، وضريبة العرصات، وعلى رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري، ورسم حصر التبغ، ورسوم رخص حيازة الأسلحة، ورسوم التجارة الخارجية، وعلى حصة الملكية التجارية والصناعية، ورسوم المتاجرة بالأثار، ورسم حماية البيئة، وعلى ضريبة المواد المشتعلة، والرسوم الجمركية، ورسم انتقال حق الاستثمار، ورسوم الإحصاء، ورسوم السيارات القنصلية، ورسوم التسجيل الإضافي على السيارات.
- 10% نسب الرسوم المضافة للوحدات الإدارية، على رسوم تسجيل عقود الإيجار، والمسكرات، والبيع بالمراد العلني، والأرضة والأسيفة، والتعبيد واجازات البناء، ورسوم التحسين، والإعلانات، والأشغال، والنزج والباعة والجولين، وعلى رسم العرصات.
- كذلك نسبة 1%، من مبلغ مخالفات القوانين والأنظمة عند تنظيم تقرير، أو ضبط من الجهات العامة ذات العلاقة.
- فرض رسوم وتكاليف بمبالغ مقطوعة على المطارح والوحدات المستقلة، بقيمة 100 ليرة، عن كل بيان جمركي بمختلف أنواعه وحالاته، ما عدا بيانات العبور، وعن كل انتساب لغرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة، وعن كل سيارة تتطلق من مكتب نقل البضائع الخارجي، وعن كل إضبارة لمهندس في مكتبه الخاص، وكل عقد بيع سيارة، وعن كل طلب تركيب أو نقل هاتف، وعن كل ترخيص أو تجديد رخصة سلاح حربي أو سلاح صيد.
- رسم بقيمة 1000 ليرة، عن كل ترخيص حفر بئر، وعن تركيب محرك ضح، وعن كل إجازة عميل جمركي، وعن كل إجازة تمنح للتجار، بالأسلحة أو الذخائر أو تجديدها.
- رسم بقيمة 500 ليرة، عن كل طلب إجازة استيراد أو تجديدها أو تمديدها، وعن كل شهادة جمركية، وعن كل تسجيل وكالة تجارية، وعن تصديق إذاعة تجارية.
- زيادة رسم بقيمة 300 ليرة، عن كل تسجيل في السجل التجاري أو الصناعي أو الزراعي.
- رسم بقيمة 200 ليرة، عن بطاقة إدخال مؤقت

جمركية للسيارات، عدا بطاقات العبور.

- رسم بقيمة 50 ليرة، عند منح إجازة سوق قيادة آلية خاصة أو عامة أو زراعية أو تمديدها أو تجديدها، وعن كل تسجيل طالب في المرحلة الجامعية العامة والخاصة، وعن شهادة السجلات التي تعطى عن التجاري والصناعي والزراعي، وعن كل جواز سفر وعن كل رخصة استيراد أسلحة صيد، وعن كل حصان في الآليات التي تباع من «مؤسسة التجارة الخارجية» وفروعها.
- رفعت بدل الإشغال لموقف السيارة الواحدة، لجهات القطاع العام، لمبلغ 40 ألف ليرة سنوياً، بدلاً من 25 ألف ليرة سنوياً.
- رفعت بدل الإشغال لموقف السيارة الواحدة، لجهات الخاصة بمبلغ 80 ألف ليرة سنوياً، بدلاً من 50 ألف ليرة.
- حددت ثمن شاخصة موقف خاص، وشاخصة موقف ممنوع الوقوف مدخل كراج، بمبلغ 20 ألف ليرة تدفع مرة واحدة، بدلاً من 9500 ليرة.
- عدلت رسم إشغالات القطاع العام، على الأملاك العامة، بمبلغ مقداره 25 ليرة سورية للمتر المربع الواحد يومياً.
- على أن تعامل تلك الرسوم والتكاليف والنسب المضافة، معاملة الضرائب والرسوم الأصلية، ويترتب عليها، بحال عدم تأديتها، ما يترتب عن عدم تأدية الضرائب والرسوم الأساسية.

المواطن مثقل سلفاً

- وإذا أخذنا بعين الاعتبار، أن المطارح الضريبة والرسوم سابقة الذكر كافة، وغيرها، كانت تشكل عبئاً على المواطن، على المستوى الاقتصادي والمعاشي اليومي، «على سبيل المثال الرسوم المترتبة على الكهرباء تصل إلى نسبة 21,5% من قيمة الاستهلاك»، وقس على ذلك، طبعاً بالإضافة إلى الرسوم والضرائب التي فرضت خلال هذه الفترة بموجب مراسيم:
- المرسوم التشريعي رقم 30 للعام 2013، القاضي بفرض رسم مالي يسمى رسم طابع المجهود الحربي.
- المرسوم التشريعي رقم 52 لعام 2013، القاضي بتعديل رسم مغادرة الأراضي السورية.
- وفي العام 2013، تمت إضافة 5% على الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة، تحت مسمى: المساهمة الوطنية في إعادة الإعمار.
- ومع تعقيدات الدورة المستندية، الخاصة بالمراجعين، لدى دوائر الدولة، وعدم شفافيته، وما يرافقها غالباً من ابتزاز للمواطنين، من قبل الفاسدين في الكثير من المواقع الحكومية، إضافة إلى ابتزاز معقبي المعاملات، وبنائعي الطوابع والأوراق المالية، فإن تلك الزيادات،

تعني زيادة في إتهام المواطن، وخاصة محدودي الدخل، بظل إدراكنا أن الرسوم والضرائب التي تتم جبايتها كافة، تسحب من جيب هذا المواطن، بنهاية المطاف.

تمويل الخزينة عبر المزيد من الإفكار

كل ما يتم الحديث عنه، من انخفاض حصيله إيرادات الخزينة العامة، بنتيجة الوضع الراهن، وجراء العقوبات الاقتصادية، وتراجع صادرات النفط الخام، وغيرها من الأسباب والمبررات، التي تسوغها الحكومة ووزارة المالية، بالمقارنة مع الإجراءات المتخذة حيال ذلك، وخاصة بمجال السياسة الضريبية، يؤكد عدم عدالة هذه السياسة، حيث يتم تخصيص الأثرياء، وحيثان المال والاقتصاد والفساد، بالإعفاءات، مما يعزز التفاوت الطبقي، وانعدام العدالة الاجتماعية، بزيادة إفقار الفقراء، وانخفاض وتدهور الوضع المعيشي لأصحاب الدخل المحدود، ومزيد من الثروة والغنى، لأصحاب رؤوس الأموال والمتهربين والفاسدين.

حيث «نظرياً» تعتبر السياسة الضريبية، أحد أوجه إعادة توزيع الدخل الوطني، بغاية تحقيق العدالة عبرها، الأمر الذي لم تعمل عليه الحكومة، منذ زمن ليس بالقصير، بل ثبتت مفهوم المزيد من الضرائب على الفقراء، وتخفيض الضرائب على الأغنياء، خلال العقود المنصرمة.

إعادة النظر بالسياسة الضريبية أمر ملح وطنياً

مما سبق، يظهر جلياً الحاجة إلى إعادة النظر بمجمل السياسة الضريبية، بما يحقق العدالة الفعلية، بإعادة توزيع الدخل الوطني، والتركيز خاصة على تلك المطارح الضريبية الخاصة بالنشاطات الاقتصادية لكبار التجار والمستثمرين، وإلغاء الإعفاءات كلها الممنوحة لأصحاب رؤوس الأموال وحيثان الفساد والمتهربين، بالإضافة إلى إعادة النظر بالصلاحيات الممنوحة للوحدات الإدارية، بفرض زيادات على الرسوم والضرائب، أو فرض مطارح ضريبية جديدة، وخاصة تلك المتعلقة بالحدود الدنيا والعليا، لها، وغيرها الكثير، مما سبق أن تم طرحه وعرضه، عبر صفحات جريدتنا.

حيث أن الاستمرار بتلك السياسة، مع غيرها من السياسات، أدى عملياً إلى المزيد من الإفكار، لشراخ واسعة من المجتمع، وخاصة أصحاب الدخل المحدود، وقضى على الشريحة الوسطى، بالسلم الاجتماعي المعيشي، الأمر الذي عزز ويعزز الاحتقان على مستوى الفوارق الطبقي، الذي تم استثمار جزء هام منها بشكل سلبي، خلال هذه المرحلة.

وبالتالي فإن إعادة النظر بالسياسات المتبعة، «مالياً وضريبياً وغيرها»، باتت ذات بعد وطني وسيادي عام، بمرحلتنا الراهنة.

إعفاءات بالجملة للأغنياء

وفي الفترة نفسها، صدرت العديد من القوانين والمراسيم، التي تعفي أصحاب الدخول الكبيرة والتجار، وأصحاب الفعاليات الاقتصادية للمشاريع السياحية والصناعية والتجارية والخدمية، من جملة من الفوائد والجزاءات والغرامات، وغيرها، بالإضافة إلى جدولتي الديون المترتبة بذمة بعض هؤلاء لصالح المصارف العامة، مع تجديدها، عاماً تلو آخر. إضافة إلى، استمرار فاعلية الإعفاءات الضريبية التي تفعل فعلها، اعتباراً من عام 1985 مع إعفاء المنشآت السياحية من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات، وليس انتهاءً بقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، مع إعفاءات ضريبية للمستثمرين لمدة خمس سنوات، وإعفاءهم بالكامل من الرسوم الجمركية عند تأسيس المشروع، والقانون رقم 20 لعام 1991، القاضي بتخفيض ضريبة الدخل، بما فيها رسوم الإدارة المحلية، والرسوم رقم 7 لعام 2000، القاضي بتخفيض ضريبة الدخل للشركات المساهمة من 32% إلى 25%.

الأزمات الخمس..

النظام السعودي يواجه خطر الانهيار

لما هو أسوأ، لا سيما بعد تهديد قائد بحرية الحرس الثوري الإيراني، الأدميرال علي فدوي، في رد على «استغلال السعوديين لسياسة إيران بضبط النفس»، بأنه «إذا بلغت الخبائة حداً في ألا تكون سياسة ضبط النفس تكليفاً إلهياً، فإن الواجب يقتضي تأديب من لا يمتلكون فهماً لحساب مصالحهم بصورة صحيحة»، حسب وكالة «تسنيم» الإيرانية. وتأتي احتمالات التصعيد الإيراني السعودي، في ظل روايات تتحدث عن أعداد من ضحايا منى، تعرضوا «لغاز قاتل، تسبب بوفاة كل من كان قريباً من مصدر انبعاثه، فيما أصيب الموجودون في المناطق الأبعد بتسمم في خلايا المخ، وفقدان الذاكرة أو الهلوسة»، حسب عبد الحميد فوزي، المستشار السابق لوزير الصحة والإسكان المصري. كذلك يأتي التصعيد الإيراني عبر الدفع باتجاه سحب تنظيم الحج من يد النظام السعودي، ليشكل تهديداً جدياً لأحد أهم الأعصاب التي يقوم عليها هذا النظام.

وأخيراً، تكبد السعوديون، ومعهم دول الخليج، خسائر مرتفعة جداً من جراء حرب أسعار النفط التي قادتها الولايات المتحدة لتقويض اقتصادات الدول الرافضة لهيمنتها في العالم، لينعكس ذلك بتراجعات كارثية على الخليج، لتضطر السعودية، على سبيل المثال، إلى سحب مبالغ تراوحت بين 50 و70 مليار دولار من استثماراتها الخارجية خلال الأشهر الستة الماضية، لتسد العجز في ميزانيتها، حسب ما ذكرت وكالة «بلومبرغ» الأمريكية.

بوابة الخروج العالمية

في مقابل قائمة الخسارات الخليجية الناتجة عن التبعية للمشروع الأمريكي، فإن انفتاحاً خليجياً على الدول الصاعدة عالمياً، أي روسيا وحلفائها، من شأنه أن يؤمن لها مخرجاً جدياً من الأزمات الواقعة فيها، هذا عدا عن حجم الفائدة الاقتصادية التي قد تحققها هذه الدول على الصعيد الاقتصادي، جراء التكامل مع مشاريع القطب الصاعد عالمياً، كمشروع طريق الحرير الجديد والاتحاد الأوراسي.



التغيرات الدولية والإقليمية التي لا تسمح بحسم الملف اليمني عسكرياً، وهذا ما تجلى بحجم الخسائر الكبير جداً بالنسبة للسعوديين ودول الخليج عموماً، فيما فشل التحالف حتى الآن بتحقيق أهدافه المعلنة بالقضاء على جماعة «أنصار الله» وإعادة الرئيس هادي إلى رأس السلطة. ولدى الحديث عن التغيرات الدولية والإقليمية، يبرز الحديث عن الاتفاق النووي الإيراني، كواحد من المؤشرات التي تؤكد التبدلات الحاصلة في الأوزان، ما أفضى إلى حلول لمفاتيح طالما جرت سابقاً عملية تأجيلها وتسويقها. ومع الانقراض النووي الإيراني، تبدو السعودية محكومة بارتفاع الوزن الإيراني، مع ما يشكله ذلك من منافسة، ضمن المنظور السعودي، قد لا يقوى السعوديون الإيرانية الكبيرة. وظهرت قضية «تدافع الحجاج» في منى، وما حملته من روايات عديدة، ومن تصعيد إيراني-سعودي حول الحادث وأبعاده السياسية، ليؤكد أن حالة التصعيد بين الدولتين مرشح

الحكم التابع: سلسلة التورطات

من بين دول الخليج، تبدو السعودية الأكثر تورطاً في ملفات جاهزة للانفجار في أي وقت بوجه الحكم السعودي المتدخل حتى الآن. والتي يمكن إجمالها في خمسة ملفات أساسية: الأزمة السورية، والتدخل في اليمن، والملف النووي الإيراني، و«تدافع» منى، وأخيراً أسعار النفط. ففي الأزمة السورية، تتخطى السعودية أكثر السقوط المدوي لأوهامها السابقة بإمكان فرض معادلاتها السياسية اعتماداً على التدخل والدعم العسكري لبعض الفصائل المسلحة، تلك الأوهام التي سقطت بالتوازي مع دفع المسار السياسي لحل الأزمة السورية، وبدء المساعي الجدية لمكافحة التنظيمات الإرهابية في سورية، بما يدفع الحل خطوات إلى الأمام، ويشرك المسلحين السوريين غير المرتبطين بمشاريع خارجية في مسار الحل السياسي، وهو ما كانت تعول السعودية سابقاً على تأجيله إلى أقصى مدة ممكنة. في موازاة ذلك، قاد السعوديون تدخلًا عسكرياً سرعان ما أثبت مرواحته في المكان، إثر

فادي خضر

على الأرجح، فإن النتيجة المأساوية للتدخلات الخليجية كانت حاضرة في حسابات الحكم السعودي بشكل أساسي، إلا أن الخيارات الماثلة أمام هذه الدول كانت ضيقة إلى حد قبول منطق المقامرة في معارك غير محسومة النتائج مسبقاً، وذلك تماشياً مع الضرورات الأمريكية التي فعلت فعلها في المنطقة، على قاعدة الرج بالجميع، حلفاء وأعداء، في الحرائق المشتعلة.

الحلفاء يدفعون الثمن

بعد مقتل العشرات من جنود التحالف الخليجي في اليمن، لاسيما السعوديون والإماراتيون، والتي لم تكن آخر خسائرهم عملية قصف مقر إقامة رئيس الحكومة اليمنية، خالد البجاح، حيث قتل فيها ما لا يقل عن 15 جندياً غير يمني، ارتفعت الأصوات في داخل الدول المشاركة في تحالف «عاصفة الحزم» لوقف عملية التوريط التي تتعرض لها هذه الدول، فكانت البداية مع انسحاب باكستان من التحالف إثر الخلافات داخل برلمانها، ثم الأنباء عن موجة قلق إماراتية ناتجة عن الحجم الكبير في الخسائر، وسط أنباء، بين التأكيد والنفي، حول سحب الجنود الإماراتيين من الأراضي اليمنية. كما أن السعودية نفسها لا تخرج عن سياق الاستشعار بخطر استمرار الاستنزاف العسكري، ومراجعة الخيارات المتاحة لتخفيف حدة الخسائر التي بدأ السعوديون بإحصائها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وبما يؤثر جدياً على الدور السعودي داخلياً وإقليمياً. وفي دلالات الأرقام، توقع صندوق النقد الدولي في تقرير نشره في حزيران 2015، عن الوضع المالي في السعودية، أن نسبة العجز في الموازنة السعودية ستفوق 20% من ناتجها المحلي الإجمالي، لتتجاوز قيمة العجز 130 مليار دولار. فإلى متى يستطيع الخليج تحمل نتائج تبعيته للولايات المتحدة التي تشهد تراجعاً عالمياً مطرداً على مستوى التأثير والتفوذ؟

مع انسداد الأفق في وجه الحكم السعودي، والخليجي عموماً، وتحول حسابات (النصر) في ملفات المنطقة إلى أوهام، تبدو النتيجة الواضحة ماثلة في حالة الاستنزاف الدموي لدول الخليج، إن لم تعبر هذه الدول عتبة التغيرات الدولية والإقليمية بأمان.

يمكن إجمال التورطات السعودية بخمسة ملفات أساسية: الأزمة السورية والتدخل في اليمن والملف النووي الإيراني و«تدافع» منى وأسعار النفط

سياسات اللبرلة الأوكرانية تصارع الزمن



الجديدة والقوانين الضريبية الجديدة لخدمات «الكهرباء، والهاتف، والتدفئة، والمياه، والتعليم» وغيرها، ليتم إصدارها خلال العام المقبل. وتعتمد هذه القوانين على الخصخصة النهائية للمفاصل الأساسية للاقتصاد الداخلي، تنفيذاً لتوصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأوروبية.

في كيف تشريع قوانينها الليبرالية الجديدة. فقد أصدر البرلمان الأوكراني «الرادا» مؤخراً قانون الخصخصة النهائية للموانئ والملاحة الأوكرانية، ومن المتوقع أن تتم الخصخصة لحساب شركات من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وفي موازاة ذلك، يجري تحضير مشاريع قوانين سن التقاعد المبكر والرعاية الصحية والأسعار

الروسي لأوكرانيا في فصل الشتاء، يجري التوقيع بالأحرف الأولى على هذا الموضوع. وحول الأسلحة، تصر كييف على تسريع السحب، فيما انتقدت جمهورية دونيتسك الشعبية ذلك، وأصرت على الموعد المتفق عليه حسب اتفاقية «مينسك2» وهو 18 تشرين الأول الجاري.

وفي هذا السياق، أكد المتحدث باسم العملية الأمنية الأوكرانية، أناتولي ستيلماخ، لقناة «112 أوكرانيا» الاثنين 10/5/2015، أن «المرحلة الأولى من سحب الأسلحة والأليات العسكرية الخفيفة من خط التماس بدأت اليوم»، موضحاً أن «الدبابات من نوعي ت-64 وت-72، وكذلك المدافع من نوعي د-48 ود-44 ستسحب على بعد 15 كيلومتراً، خلال 41 يوماً» حسب ما نقلت فضائية «روسيا اليوم»، على أن تبدأ دونيتسك الشعبية بسحب الأسلحة بعد 15 يوماً، لتستمر هذه العملية مدة 41 يوماً. في الوقت الذي تتواصل فيه خطوات الحل السياسي للأزمة الأوكرانية، تواصل الحكومة المدعومة غربياً

جاءت مباحثات رباعية (النورماندي)، التي تضم روسيا والمانيا وفرنسا وأوكرانيا، في باريس مؤخراً، لتثبت مرة أخرى فشل محاولات ضرب وحصار الخاضعة الروسية.

الآن كرد

انتهت مباحثات رباعية النورماندي حول أوكرانيا في باريس مؤخراً. وحسب تصريحات ديمتري بيسكوف، السكرتير الصحفي للرئيس الروسي، فإن نتائج مباحثات النورماندي قد حققت تقدماً إيجابياً من حيث سحب الأسلحة، وتثبيت الاتفاقيات، وتوقيع الوثائق المعنية بسحب الأسلحة الخفيفة («عيار أقل من 100م) من خطوط التماس. وناقشت المباحثات موضوع عدم إخضاع المشاركين في انتخابات الدونباس المحلية للملاحقة الجنائية، وضرورة مناقشة موضوع العفو، وتنازلت تسريع حل الأزمات عن طريق الاتصالات بين روسيا وأوكرانيا، وتوريد الغاز

الشعب بانتظار المازوت..

والحكومة تنهي أسطورة الدعم!

في منتصف آب الماضي تقريباً رفعت الحكومة سعر المازوت من 125 إلى 130 ليرة، واليوم وبعد حوالي الشهرين بتاريخ 8/10/2015، رفعت إلى 135 ليرة سورية. ومن غير المعروف حتى اللحظة فيما إذا كانت ستنتهي الحكومة عمليات الرفع المستمرة لسعر المازوت في هذا العام أم لا، وفيما ينتظر السوريون شتاء العام المقبل باستنفار، ترشح لبعضهم كميات قليلة تباعها الجهات الرسمية لهم وتصلهم بأسعار أعلى من السعر الرسمي بحوالي 5 ليرات!



الذريعة التي بيننا زيفها، والتي تضاف إلى الذرائع السابقة التي كانت تتحدث عن أن رفع سعر المازوت سيخفف التهريب أيام الدردي، والذريعة اللاحقة بأن رفع السعر سيؤدي إلى تأمينه، حيث لا زال الجميع يعاني من شح المازوت في النقل والصناعة والتدفئة، فيما يبقى الهدف المخبا عملياً هو استمرار التراجع وضرب دور الدولة، وتحويلها إلى مترجح على حساب معاناة الناس البسطاء، فيما تلون مليارات أصحاب الرساميل عن أعين الحكومة المستمرة بمنحها إعفاءات ضريبية، وهوامش ربح كبيرة مختلفة الأشكال.

تكاليف المعيشة على المواطنين الذين يعانون الأمرين، وتظل فجوة بين مستوى الأجور ومستوى المعيشة شاسعة في ظل زيادتين يتيمين لما يحركا ساكناً في إطار ردم الفجوة حيث صار وسطي الأجور 26500، بينما بلغت تقديرات مستوى المعيشة لعائلة واحدة من 5 أشخاص حوالي 172 ألف، ومع ارتفاع سعر المازوت سيزداد تكلفة مستوى المعيشة بما يثبت فكرة المواطن البسيط بأن ما «زادوه سيسترجعون» وأصلاً هو لا شيء! لقد تمت الزيادة الحالية بذريعة الحكومة الرئيسية، القائلة بارتفاع التكاليف عليها، هذه

«جدول 1»

البيان	2015/1	شهر 6	شهر 10 الحالي
سعر الليتر عالمياً مع النقل والتأمين ⁽¹⁾	0,488	0,55	0,43
تكلفة الليتر بالليرة السورية وفق نشرة سعر التخل ⁽²⁾	88	124	107,5
سعر البيع الرسمي	80	125	135
ربح/دعم	«8» ليرات دعم	1 ليرة ربح	27,5 ليرة ربح
حجم الربح أو الدعم الكلي الافتراضي ⁽³⁾	«13,6» مليار ليرة دعم	1,7 مليار ليرة ربح	47 مليار ليرة ربح

«جدول 2»

البيان	2015/1	شهر 6	شهر 10 الحالي
2,56 مليار ل.س	1,08 مليار ل.س	826 مليون ل.س	350 مليون ل.س
تكلفة الليتر وفق سعر الدولار لشركات الصرافة ⁽⁴⁾	96,6 ليرة	149 ليرة	135,8 ليرة
سعر البيع الرسمي	80 ليرة	125 ليرة	135 ليرة
حجم الدعم لليتر	16,6 ليرة دعم	24 ليرة دعم	0,8 ليرة دعم
حجم الدعم الكلي	28 مليار	41 مليار	1,4 مليار ليرة
نسبة الدعم من الموازنة ⁽⁵⁾	8% فقط	12%	أقل من 1%

هوامش:

1. تكلفة النقل والتأمين تحسب على أساس 11% من التكلفة.
2. سعر الصرف وفق نشرة التخل التي من المفترض أن تستورد الحكومة وفقها على الترتيب وفق الأشهر في الجدول: 250، 226، 181. حيث أن معدل ارتفاع الدولار خلال عام وفق سعر التخل 38%.
3. تم افتراض أن حجم استهلاك كامل الحاجات هو 1,7 مليار ليتر المقدر لعام 2014 وهذه الأرباح كما الدعم هي سيناريوهات افتراضية، لكنها توضح نهاية فكرة الدعم عملياً، واحتمالات أرباح العام القادم.
4. وفقاً لأسعار شركات الصرافة في الأشهر المذكورة على الترتيب: 198، 271، 316. حيث أن معدل ارتفاع سعر الدولار وفق شركات الصرافة في عام: 60%.
5. حجم دعم كامل المحروقات هو 338 مليار ليرة في بيانات 2015 علماً أن المادة الوحيدة التي ظلت مدعومة في عام 2015 وفق مؤشرات كثيرة هو المازوت فقط، بينما صار كل من الفيول والبززين والغاز مواد مربحة للحكومة.

■ همت خالد

لم تزد التكاليف على الحكومة بمستويات عالية، خاصة في ظل إدعاء الحكومة وجود دعم تاريخي للمحروقات يبلغ 338 مليار ليرة لعام 2015، إلا أن الحكومة قابلت الارتفاعات الطفيفة نسبياً برفع أسعار المحروقات على المواطن بنسبة أعلى من زيادة التكلفة عليها ما حولها إلى ربح منه لاغية الدعم عملياً، بدل أن تستغل انخفاض سعر النفط عالمياً، وتتجه لمعالجة مشكلة تدهور سعر الليرة الذي يتركة المركزي والحكومة لتحكم قوى المال في السوق.

من دعم 8 ليرات إلى ربح 27,5 ليرة!

ولتبيان ذلك سنوضح تغيرات السعر الدولي للمازوت مع أخذ تقلبات سعر الصرف الرسمي بعين الاعتبار، سواء سعر الصرف المعتمد في معاملات الحكومة، أو ذلك المعتمد رسمياً في شركات الصرافة، ونقارنها بالسعر العالمي، وسنبداً بتوضيح تكاليف المازوت وفق احتمال استيراده على أساس سعر التخل وهو السعر الذي يفترض أن تستورد الحكومة به، والبالغ في نشرة 8/10/2015، 250 ليرة للدولار جنول (1): ما نلاحظه عملياً أن السعر العالمي للمازوت قد انخفض بمعدل 11% خلال عام 2015، ورغم ارتفاع سعر الدولار الذي أدى إلى رفع التكلفة عملياً على الحكومة بمعدل 22%، وبموازات ذلك رفعت الحكومة سعر مبيعها بمعدل 69% ما خفض حجم الدعم من 8 ليرة لكل ليتر في أول العام، وحوله إلى ربح يبلغ 27,5 ليرة حالياً، علماً أن هذه الأشهر الثلاثة الأخيرة المتبقية من عام 2015 هي أشهر رئيسية في استهلاك المازوت المنزلي للشتاء القادم، وهو ما سيرد أرباحاً كبيرة للحكومة من جيوب المواطنين اللاهثين وراء الدفء.

وهم الدعم المغدور!

وفق سيناريو آخر، وهو المستند إلى أن الحكومة تستورد المازوت وفق سعر الدولار المعطى لشركات الصرافة البالغ في 8/10/2015، 316 ليرة للدولار، وهذا السيناريو فيما لو صح فإنه يضع الحكومة في مطرح تساؤل كبير حول جدوى تمويل مستوردي المازوت وفق هذا السعر، في الوقت الذي يفترض أن تستورد الحكومة وفق سعر المصرف التجاري البالغ 250 ليرة للدولار، وبالتالي فإن بيانات موازنة عام 2015 التي تحدثت عن حجم دعم تاريخي للمحروقات بلغ 338 مليار ليرة فإنها قيد الشك ولتوضيح ذلك تبين الجدول (2):

عملياً لم تتجاوز نسبة دعم المازوت وفق هذا السيناريو أكثر من 12% في أحسن حالاتها خلال العام، والتي ستتخفض إلى 0,4% أي أقل من 1 بالمئة في الربع الأخير من عام 2015 أهم أشهر في استهلاك مازوت التدفئة، ويبقى السؤال الكبير برسم الحكومة هو إذا كانت باقي المواد غير مدعومة، وحجم دعم المازوت من كامل كتلة دعم المحروقات لم تتجاوز الـ 12% فأين صرف باقي الدعم، وماذا سيتبقى منه لعام 2016، علماً أنه وفق السعر الآخر بيننا تجرّه إلى أقل من 1%!

ذرائع متناهية لضرب دور الدولة

تضع الحكومة استمرار رفع سعر المازوت في استراتيجية «عقلنة الدعم» التي ترفع عملياً

عباد شمس

«الزيادة» كانت 2750 ل.س وعادت 2500!

■ عشار محمود

ترافق المرسوم رقم 41 لعام 2015 والذي زاد أجور السوريين بمقدار 2500 ل.س مع تغيير في الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل. يظهر القرار على أنه رفع للأجور، وتخفيض للضريبة. حيث بعد أن كان الحد الأدنى المعفى 10000 ل.س، أصبح 15 ألف. وكانت هذه الـ 5000 ل.س الفارقة تكلف المواطن السوري 250 ل.س ضريبة دخل، وفرها أصحاب القرار على السوريين، وأبقوا لهم 250 ل.س، كانت ستشتري لهم 5 ربطات خبز بالسعر الرسمي المرتقب، تكفي عائلة ليومين، إذا استطاعوا استهلاكها سريعاً قبل أن تتلف! أي أن الزيادة على الرواتب كانت 2750 ل.س، وليس 2500 ل.س فقط!

إلا أن هذه «الهيئة» المتمثلة بالـ 250 ل.س الموفرة من ضريبة الدخل، لم تكن محسوبة على ما يبدو في الحسابات التقشفية الدقيقة، لمن يديرون أموال السوريين العامة! فتم خلال أقل من أسبوع استتراك الخطأ، وسحب «الوفر» المحقق في ضريبة الدخل.

حيث تطلب الأمر إصدار المرسوم رقم 48 لعام 2015 للتعديل، تم فيه رفع نسبة ضريبة الدخل على الشريحة الأولى بعد الحد الأدنى المعفى. فبقيت أول 15000 ل.س من الدخل معفاة، وأصبحت الـ 5000 ل.س التالية عليها ضريبة 10% أي 500 ل.س.

واستقر أصحاب الشأن بعد أن عادت الأمور لما كانت عليه قبل التعديلات على ضريبة الدخل على الأجور وحدها الأدنى المعفى، فبقيت أول 5000 ل.س من الراتب بعد الحد الأدنى المعفى يقتطع منها 500 ل.س لضريبة الدخل كما كان سابقاً.

نهى المسؤولين عن ضريبة دخل الأجور والرواتب على دقتهم ومسؤوليتهم في السحب والعتاء المدروس والمقرش بالليرة لأصحاب الأجور. ونذكرهم بأن تقديرات التهرب الضريبي في سورية 400 مليار ل.س، لا يتهرب منها أصحاب الأجر ولو بليرة واحد، حيث تقطع الضريبة قبل أن تصل الأجور للجيوب. أما في تفسير هذه المفارقات فعلياً جميعاً أن نتذكر أن المنظومة الاقتصادية السابقة والقائمة توزع 80% من الدخل على أصحاب الربح، و 20% على أصحاب الأجر، وتعطي للفساد قبل الأزمة 30% من الدخل الوطني ولا أحد يمتلك أن يقدر حصة الفساد اليوم التي تفوق ما ذكر بكثير، وفي هذا التوزيع التفسير لغرائب الأفعال كلها!!

شركات التأمين الخاصة..

موارد متراكمة محمية ليبرالياً!

بدأ منذ عام 2005 السماح للقطاع الخاص بالعمل في مجال التأمين وبموجب المرسوم رقم 43 للعام ذاته، وتم الترخيص لـ 12 شركة خاصة للعمل في السوق، بعد أن كان القطاع العام ينفرد بالعمل في هذا المجال.

سامر سلامة

حصلت شركات التأمين الخاصة، على حصة مضمونة وجاهزة من السوق، بمنحها جزءاً من عقود التأمين الإلزامي، كالصحي، والسيارات والحريق وغيرها. وأصبحت توزع وفق نسبة تحددها سنوياً هيئة الإشراف على التأمين حيث حددت بمقدار 45% حصة للخاص من هذه العقود في عام 2014 على سبيل المثال، غالباً ما تتجاوزها شركات التأمين الخاصة، وتأخذ حصة أكبر من السوق المضمونة، عوضاً عن تقديم خدمات جديدة، وترك الحصة المضمونة للمؤسسة العامة السورية للتأمين، التي من الممكن أن تساهم الأقساط التأمينية المتراكمة فيها، استثمارياً بسهولة أكبر من الموارد المالية المتراكمة في الشركات الخاصة، التي لا يمكن أن يفرض عليها أن تقوم بالاستثمار أو التوظيف الإنتاجي، حتى لو بقيت هذه الموارد تتراكم دون أن تحقق أية فائدة تذكر على مستوى الاقتصاد الوطني..

قاسيون تحلل البيانات المالية المنشورة لـ 6 شركات تأمين خاصة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، لتوضح مصادر إيرادات هذه الشركات، وطبيعة مساهمتها في النشاط الاقتصادي اليوم، حيث عدا عن دفع التعويضات لربائحتها المتضررين، فإنه ما من فائدة اقتصادية تذكر لاستثمار الموارد المالية المتراكمة لدى شركات التأمين الخاصة.

إيرادات شركات التأمين

يلخص الجدول المرفق أدناه «جدول 1» أهم إيرادات شركات التأمين الخاصة خلال النصف الأول للعام 2015: الإيرادات المحققة في شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال النصف الأول من عام 2015 ناتجة بشكل أساسي:

أقساط التأمين.. الموارد المتراكمة

تتراكم هذه المبالغ من تجميع أموال السوربيين كأقساط تأمين بمبلغ 1,08 مليار ل.س، حيث من المفترض أن يتم استثمار هذه الأموال في المشاريع والنشاطات التي بحاجة إلى التمويل، ولكن هذه الأموال يتم إيداعها في المصارف دون استثمار وتشكل 42% من إجمالي الإيرادات البالغة 2,56 مليار ل.س لتتحول إلى إيرادات وفوائد تصب في حساب أصحاب رؤوس الأموال وكبار المساهمين في هذه الشركات على حساب الاقتصاد والمواطن السوري.

ثلث الأرباح من انخفاض قيمة الليرة

في ظل تراجع نشاط وخدمات شركات التأمين الخاصة خلال سنوات الأزمة، وتجنباً لاحتمال التعرض للخسائر، فإن شركات التأمين تكسب مواردها بالقطع الأجنبي، وتحصل على إيرادات من ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل

«جدول 2»

الفرق	التعويضات المدفوعة	إجمالي أقساط التأمين
600 مليون ل.س	1 مليار ل.س	1,6 مليار ل.س

التأمين والمصارف واحتكار الموارد

تظهر بيانات شركات التأمين، مستوى الترابط بين هذا القطاع المالي مع قطاع المصارف الخاصة، حيث يشترك القطاعان بعملية تكديس الموارد المالية الخاصة، على شكل ودائع أو أقساط تأمين، وبالمقابل تشتركان بإبعاد هذه الموارد عن التوظيف في تنشيط الاقتصاد الإنتاجي، الذي يُنَّج نتيجة قلة الموارد. حيث تستثمر شركات التأمين أموالها في المصارف، التي بالمقابل تحصل على الجزء الأكبر من أرباحها من تغير سعر الفطع، ومن المضاربة على قيمة الليرة.. إن أثر زيادة وزن القطاع الخاص في القطاعات المالية، يظهر خلال الأزمات، فعوضاً عن إمكانية الاستثمار الإنتاجي لهذه الموارد المتراكمة في المصارف وشركات التأمين الخاصة، تبقى محصنة ومعزولة عن النشاط الاقتصادي، بل تتزايد من عمليات أشبه بالمضاربة، ولا تخضع لجزء كبير منها حتى لضريبة دخل الأرباح الحقيقية. بينما سياسة التقشف الحكومية تتغول دون أن تتمكن من فرض ضريبة أو استثمار على هذه الأموال المحمية بالقوانين الليبرالية!

2% من الإيرادات من النشاط التأميني!
أما العمولات التي تتقاضها الشركات عن نشاطها الرئيسي، فهي النسبة الأقل من الإيرادات، حيث تراجع نشاط وخدمات شركات التأمين خلال سنوات الأزمة، كنتيجة لاحتمال تعرضها للخسارة، ولأن القوانين والتشريعات تتيح لها مجالات أسهل وأسرع وأكثر ربحاً من العمل في مجال التأمين، لذلك تشكل العمولات التي تحصل عليها كمن لخدماتها المقدمة حوالي 2% من إيرادات الشركات فقط.

المدفوع أقل من المقبوض بـ 600 مليون
أما إجمالي أقساط التأمين المسددة من قبل الزبائن المؤمنين على ممتلكاتهم أو حياتهم أو غيرها، فقد بلغت 1,6 مليار ل.س خلال النصف الأول، وبالمقابل كانت التعويضات المسددة لهؤلاء الزبائن خلال الفترة نفسها حوالي مليار ل.س، كتعويض عن أضرار تحققت، ويشكل الفرق بين الأقساط المدفوعة من قبل العملاء والتعويضات المسددة من قبل شركات التأمين 600 مليون ل.س، وهي تعتبر إيرادات لهذه الشركات يتم استخدامها لتحقيق أرباح عبر الإيداع في المصارف والحصول على فوائد، أو استبدالها بالقطع الأجنبي. راجع «جدول 2».

موجودات وأرباح 4 أعوام!

ارتفعت موجودات إجمالي شركات التأمين الخاصة بين عامي 2011 و2014 بنسبة 32% من 28,6 مليار ل.س عام 2011 إلى 38 مليار ل.س عام 2014، وارتفع صافي الأرباح المحققة من مليار ل.س عام 2011 إلى 1,639 مليار ل.س عام 2014 بنسبة زيادة أكثر من 63%.

الليرة. هذا إذا لم تكن هذه الشركات تقوم بعمليات تحويل لأموال التأمين المودعة بالليرة السورية، إلى القطع الأجنبي، وهي العملية التي تعتبر مضاربة على قيمة الليرة.

فمن خلال قراءة البيانات النصفية لعام 2015 نجد أن المكاسب المحققة لهذه الشركات، الناتجة عن فروقات أسعار الصرف، تشكل قسماً كبيراً من إيرادات هذه الشركات، حيث بلغت المكاسب الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف لـ 6 شركات تأمين خاصة خلال النصف الأول لعام 2015 مبلغاً قدره 826 مليون ل.س وبنسبة تشكل أكثر من 33% من إجمالي الإيرادات!

أما وفق البيانات المنشورة، فإن أرباح تغيرات سعر الصرف المتراكمة خلال سنوات الأزمة تبلغ 2,3 مليار ل.س! وينبغي الإشارة إلى أن هذه الأرباح، لا تخضع لضريبة الدخل، حيث يعتبرها المصرف المركزي، أرباح غير محققة (غير ناتجة عن النشاط التشغيلي للشركات).

350 مليون ل.س فوائد من المصارف

تستثمر شركات التأمين الأموال المودعة لديها في المصارف الخاصة، حيث تبلغ ايداعات شركات التأمين لدى المصارف 11,1 مليار ل.س، ومقابل هذا الإيداع حصلت شركات التأمين على فوائد بمبلغ 350 مليون ليرة سورية خلال الأشهر الست الأولى من عام 2015 وهي تشكل ما نسبته 13% من إجمالي الإيرادات.

«جدول 1»

الإيرادات	صافي أقساط التأمين	أرباح ناتجة عن تغيرات أسعار الصرف	فوائد من الودائع لدى المصارف	عمولات مقبوضة
2,56 مليار ل.س	1,08 مليار ل.س	826 مليون ل.س	350 مليون ل.س	58,8 مليون ل.س

مشكلة الصناعة النسيجية «إدارية»؟!..

تقاذف المسؤولين وإهمال المهمات الكبرى



■ محرر الشؤون الاقتصادية

يشكل قطاع الصناعات النسيجية نسبة 30% من عمل وزارة الصناعة قبل الأزمة، بينما أصبح يشكل خلالها نسبة 60% مع تراجع الصناعات الأخرى، وأهم أسباب زيادة مساهمته، نقطة القوة التي يمتلكها القطاع وهي توفر المادة الأولية، حيث على الرغم من تراجع إنتاج القطن في سورية، يتوفر الآن حوالي 20 ألف طن قطن غير ملحوج، عدا الكميات الموجودة في شركات الغزل، وهي كميات تكفي حتى نهاية الشهر الرابع، بينما مع بداية تسليم الموسم الجديد فإن الكميات ستكفي لنهاية العام بحسب تصريحات لوزير الصناعة كمال طعمة خلال المؤتمر.

القطن متوفر والخلل الهيكلي مستمر!

وعلى الرغم من ذلك فإن كميات كبيرة من القطن الملحوج، أو من الغزول، لا تجد تسويقاً جيداً لها، حيث يعاني القطاع من خلل هيكلي يمنع زيادة القيمة المضافة فيه إلى الحدود القصوى الممكنة، ويمكن في عدم تناسب طاقات الزراعة، والحج والغزل، مع طاقات النسيج وصناعة اللباس، ما يؤدي إلى تراكم القطن المغزول، وعدم إنتاج النسيج بالمقدار ذاته، وقد تفاقم هذا الخلل مع الأزمة وتعرض قطاع النسيج إلى الكثير من الخسائر والدمار.

فبحسب الوزير وخلال دراسات تمت في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، تبين أن الكثير من التوصيات والتعليمات الصادرة سابقاً تكرر الفساد وتسمح ببيع الإنتاج الجديد وليس القديم فقط من الغزل عوضاً عن تشغيلها في النسيج، حيث تتكدس الغزول، ثم يتم الحديث عن ضرورة تصريفها بأي شكل كأمز واقع، بذرائع تراجع المواقفة، أو خطر الاحتراق، لتباع بأبخس الأثمان.

توسيع النسيج ينتظر التشاركية!

وحل لمشكلة طاقات النسيج الضعيفة، تعيد الوزارة تأكيدها على التشاركية، وتحديدًا مع عدم توفر التمويل الكافي لإعادة إحياء المعامل المدمرة، أو توسيع معامل النسيج القائمة. المفارقة أن الوزير يعلن بأن دعوة غرف الصناعة السورية، للتشاركية والاستثمار في قطاع النسيج العام اليوم لم تفلح حتى الآن، في تحصيل شراكة توسع إنتاج النسيج واللباس!

انتهاء شراكة «التشغيل للغير»..

مستثمري القطاع الخاص لن يقدموا على إصلاح أو ترميم المعامل العامة المدمرة في الظروف الحالية، التي لا تتأمن فيها الشروط الرئيسية للإنتاج والربح، ولن يقبل القطاع الخاص إلا على تشاركية مضمونة الربح من نوع التشاركية المطبق في قطاع النسيج خلال الأزمة، القائم على التشغيل للغير، حيث تم تشغيل المعامل العامة في حج وغزل الأقطان التي اشترتها تجار، لتعود المنتجات لهم!

وتتباين الآراء حول هذه الشراكة، التي يقول الوزير بأن بعض عقودها قد أنجز، وبعضها الآخر لم يستكمل، كما أشارت جهات نقابية، وتصريحات وزارية سابقة إلى أن بعض الشركاء لم يستكمل دفع مستحقاته!

بكل الأحوال يبدو أن الحكومة قد أدركت من التجربة الماضية، ضرورة أن تقوم بشراء القطن لصالحها وتشغله وتحصل على المنتجات، لا أن تعتمد على تشغيل القطن الذي جمعه التجار!

وفي تصريح للوزير أشار إلى أن الحكومة ستقوم بالتعاقد فقط على نقل القطن مع شركات محددة، وبواقع تكلفة تبلغ 90 ألف ل.س على طن، مقابل سعر مدفوع للفلاحين 140 ألف ل.س لطن من القطن.

الإدارات ملامة أولاً!

يؤكد وزير الصناعة بأن الإدارات العاملة في منشآت قطاع الصناعات النسيجية تتحمل مسؤولية كبيرة،

يعيد مؤتمر واقع الصناعات النسيجية، المعقود بتاريخ 7-10-2015 في الاتحاد العام لنقابات العمال، التأكيد على جذر مشاكل قطاع الصناعة العامة، وطرق الخروج منها، ويظهر من جديد ذهاب الحكومة إلى زاوية ضيقة لا اعتبار المشكلة إدارية بشكل رئيسي، وفي هذا تجاهل لحل مشاكل القطاع الكبرى..

أم تؤمن المحروقات لها؟ وكيف يتم ذلك في وسط المخصصات الضئيلة من جهة، وفي ظل المعوقات البيروقراطية التي لا تسمح لمعامل القطاع العام، وإدارتها أن تقوم بعمليات الشراء المباشر، لتؤمن حاجاتها، وتلزمها بالعروض والمناقصات عبر التجار، سواء للشراء الداخلي أو الخارجي؟! وعطفاً على هذا أشارت النقابية أنس مسوتي رئيسة نقابة الغزل والنسيج بحلب، إلى حجم المعوقات البيروقراطية، والصعوبات الإدارية ودورها في إعاقة العمليات الإنتاجية، حيث دعت إلى ضرورة تأمين تسهيلات مالية للمنشآت، وتبسيط إجراءات الاستيراد للشركات، حيث أن المقارنة بين مرونة القطاع الخاص في تأمين قطع التبديل أو أي مستلزم إنتاجي، وبين صلاحيات إدارات الشركات العامة، وصعوبات عمليات الشراء الداخلي أو الخارجي، وانتظار العروض والمناقصات، وعدم توفر التمويل أو القطع الأجنبي أو المرونة للشراء المباشر، حيث يظهر حجم التأخير والعرقلة، الذي يكون ثمثه تعطل الإنتاج.

بالقطع الأجنبي.. أم بالبيرة؟!.

أنت من المؤتمر دعوات إلى إعادة النظر في طريقة تسعير القطن والغزل، حيث أن التسعير بالقطع الأجنبي الذي لا يزال معمولاً به حتى اليوم، والقائم على اختيار سعر بورصة دولية دون غيرها، يفتح على التساؤل، ألا ينبغي تغيير طريقة التسعير اليوم، مع توقف التصدير تقريباً، والسعي نحو التسعير بالبيرة، طالما أن مجمل التكاليف محلية، والسوق محلية؟!.

نقل القطن

90 ل.س للشركات الناقلة واقبل من ذلك للفلاح!

أعلن وزير الصناعة في مؤتمر الصناعات النسيجية، بأن الوزارة تعافدت مع شركات لنقل القطن، ليدفع للشركات الناقلة 90 ألف ل.س على نقل الطن من القطن، بينما يدفع للفلاحين 140 ألف ل.س على طن القطن المزروع، أي أن المدفوع لشركات النقل الخاصة يبلغ: 39% من التكلفة الإجمالية، وأكثر من 60% مما سيدفع للمزارعين!

مع الإشارة إلى أنه يسمح للفلاحين بإيصال قطنهم بشكل مستقل، حيث ستدفع الحكومة للفلاح سعر كغ القطن 140 ل.س، ومع سعر النقل من الحسكة تصبح التكلفة 200 ل.س، ومن الرقة 149 ل.س. أي أن تعويض النقل للفلاح يبلغ 60 ل.س لنقل الفلاح لكغ القطن من الحسكة، و9 ليرات فقط لنقله من الرقة! فلماذا يقدم للشركات 90 ل.س لنقل الكغ، مقابل تعويض النقل البسيط للفلاح؟!.

في عدم التكيف مع ظروف الأزمة، وفي نتائج تنفيذ الخطط التي بلغت 2% فقط في الوزارة، مشيراً إلى أن الإقالات العديدة التي أجراها أجدت نفعاً في تحسين عمل القطاع.

إلا أن مسؤولية سياسات الحكومة تسبق مسؤولية الإدارات التي لا بد أن الكثير منها يلام على ضعف المبادرة، بل والفساد والهدر في الكثير من الحالات، ولكن وصول أداء الوزارة إلى مستوى 2% فقط من الخطط الاستثمارية لمجمل منشآتها، يقتضي من الوزارة مزيداً من الموضوعية وتحمل المسؤولية، والبحث عن الأسباب العميقة، عوضاً عن تقاذف المسؤولين. فمسؤولية الإدارات تبقى محدودة مقابل الإعاقات المتمثلة في جوانب رئيسية للعملية الإنتاجية، كالتكلفة، والتمويل والتسهيلات لتأمين المستلزمات، والعمالة.

مخصصات وزارة تكفي معمل!

فعدنما تكون مخصصات موازنة وزارة الصناعة للعام القادم كما قبلها، لا تتعدى 6,3 مليار ل.س، غير كافية لحاجات معمل واحد، بحسب تعبير الوزير، فإن عمليات تأمين المستلزمات بالشكل الكافي لن تتم، وبالتالي فإن تصحيح الخلل الهيكلي المتمثل بضعف طاقات النسيج سيغدو بعيداً جداً، وتحديدًا إذا ما بقيت الحكومة تنتظر تجاوب القطاع الخاص، والموارد المالية لديه عبر دعوات التشاركية المتكررة لحل مشاكل الصناعة العامة!.

وقد أشار النقابي رياض الشحف رئيس نقابة الغزل والنسيج في السويداء إلى أن تحميل الإدارات المسؤولية، يتطلب ليس الإقالة فقط، بل المحاسبة للمقصرين، فلماذا لم تتم المحاسبة؟ مشيراً إلى مشاكل التمويل الكامنة في عدم كفاية التمويل اللازم من صندوق الدين العام في الظروف الحالية!.

هذه حدود الكهرباء!

أما بالنسبة للطاقة، فإن عدم تأمين حلول لتوفير الطاقة الكهربائية للمعامل، تتحمل المسؤولية أكبر في تعطيل الإنتاج، وتوقفه؟!.

وبينما طالب النقابيون بإيجاد حلول استثنائية للطاقة، أو بتخفيض كلفها، بعد أن تم رفع سعر الكيلو واط الصناعي، أنهى الوزير سريعاً نقاش النقابيين والإدارات لمشاكل الطاقة، معلناً أن طاقات وزارة الكهرباء محدودة ولا يمكن أن نطلب منها أكثر من ذلك! ومشيراً إلى أنه على الإدارات أن تجد الحلول الجزئية لهذه المشكلة..

«تحرير» من التجار والبيروقراطية

كيفية تجد الإدارات حلولاً، هل تشتري المحولات؟

يتوفر اليوم 20000 طن قطن ملحوج تنتظر التشاركية لتزيد طاقات النسيج

ملف إعادة إعمار سورية «9»:

التجربة اللبنانية: الرياح الدولية تفرض شروطها!



■ مراد جاد الله

تستمر قاسيون في الإضاءة على أبرز تجارب عمليات إعادة الإعمار في دول شتى، وذلك للاستفادة من تلك التجارب التاريخية في صياغة محددات خاصة بتجربة إعادة الإعمار السورية اللاحقة. وفي هذا العدد سننقشها التي سنناقشها على حلقتين على الأقل، وسنركز في الأولى على فكرة غاية بالأهمية، وهي الاتجاه السائد في الاقتصاد الدولي الذي تمت فيه هذه العملية.

وستعتمد قاسيون في قراءتها على أربعة مراجع رئيسية هي:
- كتاب الأستاذ جورج قرم «الإعمار والمصلحة العامة في اقتصاد ما بعد الحرب وسياساته» المنشور في عام 1996..
- كتاب مغارة الإعمار بالحقائق والأرقام «محمد ابراهيم شمس الدين»، المنشور في عام 1999.
- مسح إعادة الإعمار: الاقتصاد السياسي للفساد لمرحلة ما بعد الحرب في لبنان، للباحث خليل جبارة عن جمعية الشفافية اللبنانية عام 2007.
- ورقة عمل مقدمة من رئيس مجلس الإنماء والإعمار، المهندس نبيل الجسر.

الحرب مهدت لليبرالية الجديدة

قبل الحديث عن الظروف الدولية التي أثرت بشكل حاسم على مضمون عملية إعادة الإعمار اللبنانية، ينبغي توضيح ما آلت إليه الحرب اللبنانية من أوضاع اقتصادية، تشكل عوامل ذاتية للقبول بالاتجاهات الدولية السائدة في تلك الفترة، حيث أنهت الحرب أي احتمال لمقومات نماذج التنمية الوطنية البديلة عن النموذج «النيوليبرالي» الذي وسم تجربة الإعمار اللبنانية. ويلخص الاقتصادي اللبناني جورج قرم أهم نتائج الحرب اللبنانية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في لبنان بالتالي:

● ظهور حالات مذهلة من التفاوت في الثروات والمداخل تشبه الروايات.
● إضعاف وتهميش الدولة والاختلاط شبه المطلق بين المصالح الفردية وإدارة أجهزة الدولة.
● انهيار آليات اقتصاد السوق وزوال فوائد المنافسة الحرة، بالرغم من كثرة الكلام عن مزايا المبادرة الفردية والنظام الاقتصادي الحر.
● اقتصار هم الناس اليومي في هذه الظروف على البحث عن لقمة العيش في حالة الفقر، وعلى البحث عن مزيد من الاستهلاك البذخي في حالة الغنى...
قد يجادل البعض أن الاتجاهات الاقتصادية المستندة إلى الليبرالية الجديدة ليست إلا تطوراً طبيعياً أملت اتجاهات النمو الاقتصادي العالمية الضرورية في تلك الفترة، ووفقاً لهذا الرأي فإن الليبرالية الجديدة هي «جملة الأفكار التي أنقذت الاقتصاد العالمي من أزمته في آخر السبعينات بعد أزمة الركود التضخمي، التي أسست لها الظروف الكينزية المطبقة منذ خمسينيات القرن الماضي».
إلا أن الدكتور قرم لم ير في الليبرالية الجديدة إلا أحد عناصر الفوضى على المستوى الدولي أيضاً، ووفقاً له، فإن السمات التي كرستها الحرب في الاقتصاد اللبناني ليست إلا «صورة كاريكاتورية عن مكونات الفوضى الدولية الجديدة».

عوامل الفوضى الدولية

لقد جاءت عملية إعادة الإعمار في لبنان في ظل هيمنة ما أسماها الدكتور قرم بـ «الفوضى الدولية» والتي خلص إلى أن أهم عواملها:
● تكوين فئة من الأثرياء الجدد على المستوى العالمي:
تقدر ثروتها في السبعينيات بـ 1500 - 2000 مليار دولار وهو ما يعادل الدخل الوطني الأمريكي في حينه. وفقاً لقرم، فإن هذه الفئة ذات الثقل الدولي تكونت في ظرف سنين معدودة وتجمعت لديها الثروة في إطار علاقات شخصية مع كبار رجال السياسة في العالم، وذلك في ميادين مختلفة لا علاقة لها بالانتاج والاختراع العلمي أو الصناعي نذكر منها بشكل خاص:
- تجارة المخدرات والسلاح
- اقتطاع حصة ضخمة من الربح النفطى أو ربح

● التخبط السياسي الذي رافق التخبط الاقتصادي: من أهم مظاهر هذا التخبط هي المفارقة في تصرف الدول الرأسمالية الكبرى التي تشجع تقوية التكتلات السياسية والاقتصادية مثل منظمة التبادل الحر «NAFTA» في أمريكا والاتحاد الأوروبي، والتشجيع على تفتيت الكيانات السياسية في مناطق أخرى، كما حصل في الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.
● تمادي الدول «الديمقراطية» الكبرى في التحليل الديني والعرفي لأحداث العالمية.
يتم تصوير الصراع على أنه نزاعات محض داخلية، بين مذاهب أو قبائل أو أعراق، تتقاتل فيما بينها بشكل فطري، ولا يمكن أن تتعايش أو تحسن أساليب الحياة الديمقراطية، وفق الإدعاء السائد!

الفوضى الدولية في لبنان

إن انعكاس عوامل الفوضى الدولية الجديدة على عملية إعادة إعمار لبنان، صبغ سياسات الإعمار اللبنانية بالصيغة الدولية الجديدة، القائمة على المنهج الليبرالي الجديد، حيث مهدت نتائج الحرب الأهلية الفوضوية البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتقبل هذه السياسات، وجعلت منها النموذج الوحيد القابل للتطبيق في لبنان، ويكثف الأستاذ جورج قرم مشاغل التصور اللبناني لإعادة الإعمار بالتالي:
● إن هذا التصور تصور إعماري وليس تصور إنمائي.
● لقد حصر التصور الإعماري بالبنية المادية، واستبعدت منه الحاجات الاجتماعية والإنسانية والترابوية.
● أتت بعد ذلك الخطة الإعمارية لتؤكد مركزية دور الوسط التجاري لمدينة بيروت.
● كثر الكلام أيضاً عن ضرورة القيام بتخصيص المرافق الرئيسية في البلاد، لتقليص دور الدولة ودور القطاع العام في البنية الاقتصادية، كما بدأت السلطات العمل بأسلوب BOT في مجال الهاتف الخليوي.
● تم خفض الضرائب المباشرة جذرياً، فأغفيت مثلاً شركة سوليدير من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات.

خلاصة أولية:

إن هذه السمات التي تميز السياسة الإعمارية في لبنان، يراها الدكتور قرم «نتاج الأجواء الاقتصادية الدولية التي ذكرتها سابقاً، وهي بالتالي مطابقة لعقلية الليبرالية الجديدة ونماذجها وآلياتها»، وعلى ذلك وضع الدكتور قرم محددات أساسية مؤثراً على تجربة إعادة الإعمار اللبنانية، وهو: التوجهات الاقتصادية الدولية، حيث فرضت هذه التوجهات بالإضافة إلى نتائج فوضى الحرب، على الاقتصاد اللبناني تصورات إعمارية «نيوليبرالية» كانت فاصرة على أن تكون تصورات إنمائية، ما أوصل الحكومة اللبنانية في نهاية المطاف إلى مقايضة وتاجر بيع أراضي الدولة، بعد أن نهب المال العام المخصص لمشاريع إعادة الإعمار، والتي سنوضحها في الحلقة القادمة.

الهبّة الشعبية..

وشروط التحول لانتفاضة

■ محمد العبد الله

دخلت موجة التحركات الشعبية الفلسطينية أسبوعها الثاني، بتعبيراتها التي تتراوح بين أشكال التظاهر والاحتجاج، والاشتباك بالحجارة والمقلاع وقنابل المولوتوف الحارقة مع حواجز الاحتلال العسكرية، وبؤر مستعمره وقواته الاحتلالية المتحركة في أكثر من مدينة وقرية داخل الضفة الغربية المحتلة.

مع هذا كله، تكون الحركة الوطنية بقواها السياسية المنظمة والإطارات الشبابية المستقلة (ذكوراً وإناثاً) في الجامعات، وبدرجة أقل في الثانويات، قد برهنت على قدرة واضحة في الحفاظ على ديمومة المواجهات في العديد من نقاط الاشتباك.

القدس في عين العاصفة

كانت وما زالت وستبقى مدينة القدس المحتلة، خاصة قسمها الشرقي، بأحيائه وقرائه ومخيماته، هي صاعق التفجير في أية مواجهات تشهد الضفة المحتلة. مكانة القدس ورمزيته الدينية: الإسلامية والمسيحية، وبشكل خاص، ما يتعرض له المسجد الأقصى من اقتحامات شبه يومية من اليهود الصهيونية: مسؤولين حكوميين وحزبيين ومنظمات فاشية دينية وعنصرية، ومن قرارات خطيرة لحكومة العدو بتبني «التقسيم الزماني والمكاني» بين المسلمين واليهود.

ذلك ما أشار إليه الكاتب والمحلل السياسي، أنس فيشمان، مؤخراً في صحيفة «يديعوت أروנות»، بقوله: «إن حقيقة التحريض حول ما يطلقون عليه «الإخلال بالوضع القائم في المسجد الأقصى» هو الرافعة المركزية لتصعيد المواجهات في القدس، وهذا الأمر هو سبب الاشتعال المركزي لما يحدث اليوم». كما أن الجريمة الوحشية التي تعرضت لها عائلة الدوابشة حرقاً، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من القرارات المحقة المتعلقة ببيوت المواطنين العرب: الاستيلاء عليها وطرد أصحابها، أو هدمها تحت حجج واهية، وفرض الضرائب على المحلات التجارية العربية، وسحب الهويات، عملت جميعها على سكب البنزين على الجمر الكامن، فكانت الهبة المتدرجة من حي إلى مخيم، ومن حارة إلى قرية في داخل منطقة القدس الكبرى.

وقد ساعد على تفجرها بهذا الشكل، خروج المنطقة عن سطوة القوى الأمنية للسلطة. هذه الهبة ترافقت مع العمليات الفردية البطولية التي مهدت لها أو ترافقت معها: الطعن بالسكين والدهس والزجاجة الحارقة والسلاح الناري، مما ساعد على توهج شرارة القدس، ووصول نيرانها إلى مناطق عديدة من أراضي الضفة، وبعض المدن والبلدات المحتلة منذ عام 1948.

دور العمليات الفردية

شكلت العمليات البطولية على مدار الخمسة



أقرتها الحكومة: توسيع الاعتقالات والعقوبات الجماعية وهدم للبيوت وإطلاق الرصاص بشكل كثيف، ستعمل على تحفيز الفلسطينيين ودفع قطاعات جديدة منهم للتظاهرات وعلى مواصلة الصدام.

السلطة والتعامل مع الهبة

وضعت عمليات الطعن وسقوط سبعة شهداء وحوالي ثمانمائة جريح، ومئات عدة من الإصابات بالاختناق حتى الآن، سلطة المقاطعة في موقف صعب. لكن رئيسها بقي مصراً على مواقفه «التصالحية والسلمية، وضد السلاح والعنف» كما جاء في أكثر من لقاء إعلامي وأحاديث متعددة. كما أن التنسيق الأمني ما زال فاعلاً، كما كتب، عاموس هرتيل، في «هارتس» قبل أيام: «التنسيق الأمني بين «إسرائيل» والسلطة مستمر، لكن مستواه يتغير من منطقة إلى منطقة». لكن المطمئن أن عدداً كبيراً من كوادر وقواعد حركة «فتح» لهم رؤية أخرى تعبر عنها مشاركتهم بالمواجهات واستخدامهم للسلاح بشكل محدود.

الهبّة في عيون العدو

أرخت التحركات الشعبية والعمليات الفردية بظلالها القاتمة على حكومة العدو في كيفية التعامل مع الحدث الراهن، كما كشفت ردود الفعل الحكومية الحالية المأزومة التي تعاني منها السلطة والقيادة العسكرية، وطبيعة التباينات بين القيادة العسكرية والأمنية، ليس في قراءة الحدث، بل وفي طريقة التعامل معه. وما بين جلسات الطاقم الوزاري المصغر «الكابنت»، والأوامر الصادرة، تتضح حالة التأزم: ألغى نتنياهو زيارته المقررة لألمانيا، وجرى تشديد الإجراءات الرقابية الأمنية على شبكات التواصل الاجتماعي، وصدر نداء لكل مستعمر/ مستوطن لديه رخصة حمل سلاح بأن يحمله في أثناء تجواله، عدا عن أوامر بإطلاق الرصاص على الفاعلين في المظاهرات، وضرورة القمع السريع للمظاهرات التي انطلقت في الناصرة ويافا وكفر كنا واللد للتزامن مع الضفة والقدس.

بعض الكتاب والمعلقين الأمنيين في الإعلام، رأوا في الإجراءات الحكومية التصعيدية التي

عشر شهراً الماضية، محطة هامة على طريق المواجهات، والرد على جرائم القتل التي قامت بها عصابات الإجرام: جيش الاحتلال وعصابات المستعمرين «المدنية» كجماعات «تدفع الثمن». وتأتي أهمية واستثنائية تلك العمليات من كونها أحد أشكال الرد الفردي-سواء العفوي المستقل أو المرتبط بأحد التنظيمات- على مجازر العدو، في فترات الكمون الشعبي الناتجة عن/ والمرتبطة بوظيفة السلطة في تعميم أجواء «السلام» الموهوم والرخاء الاقتصادي الكاذب، وملاحقتها المستمرة لاعتقال المقاتلين، حملة السلاح المقاوم في الكتائب والسرايا والألوية المقاتلة.

أثبت أبطال وبطلات السلاح الأبيض، حضوراً بارزاً في الأسبوع الأول من عمر التحركات/ الهبة، الحالية، في مدن عدة بالضفة، وبعض مستعمرات الوطن المحتل منذ عام 1948 «تل أبيب وبتاح تكفا وكريات غان والعفولة». وأسفرت هذه العمليات عن سقوط منفذيه/ منفذاتها، شهداء/ شهديات بأسلوب الإعدام/ التصفية الفورية، لكنها شجعت قطاعات شعبية للدخول لأرض المواجهات التي سالت فيها دماء عدة مئات من الجرحى/ الجريحات، في أكثر من مائة نقطة اشتباك. لكن التطور الهام كان في طبيعة المواجهات الشعبية الواسعة، التي استخدم فيها السلاح للتصدي لقرات العدو التي حاولت اقتحام مخيم «شعفاط» القريب من القدس المحتلة، للوصول إلى منزل منفذ إحدى عمليات الطعن في القدس «صبحي أبو خليفة».

استنتاج



حتى تتحول الهبة الشعبية إلى انتفاضة، لابد من صياغة برنامج سياسي وكفاحي واجتماعي، تصوغه القوى والحركات والأطر الفاعلة في الميدان، يكون قادراً على حشد الآلاف من المواطنين، لتتشكل على أساسه قيادات التنسيق المحلي/ القطاعية، التي تنتخب قيادتها المركزية، بعيداً عن الاستفراد والمحاصرة والوصاية والتوظيف الفصائلي.

خارطة مواجهات تتسع في الضفة والقطاع



قد شهدت سبع عمليات قام بها الشباب الفلسطينيون في القدس و«تل أبيب» والخليل والشيخ جراح والعفولة وحزما، لتصل حصيلة الإصابات في صفوف قوات الاحتلال ومستوطنيه إلى أكثر من 25 إصابة، حتى ساعة إعداد هذا الخبر.

وفي تطور لافت، وبالتوازي مع المواجهات التي اندلعت في الضفة، تطورت الأوضاع في قطاع غزة المحاصر، ليخوض أبناء القطاع مواجهات عنيفة مع جيش الاحتلال في حي الشجاعية، قرب موقع «ناحل عوز» الصهيوني شرق غزة، سقط فيها عدد من الشهداء والجرحى، بينما خرج في وسط القطاع عدد من المسيرات والمظاهرات التي نظمها الفصائل الفلسطينية لمواجهة حراك الضفة.

تجاوزت أحداث الضفة الغربية خلال الأسبوعين الماضيين أجهزة الإنذار لانتفاضة فلسطينية ثالثة، إذ بات مستوى المشاركة الفاعلة في التظاهرات والاشتباكات ما بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الصهيوني، تنذر بتبلور الانتفاضة الثالثة أكثر فأكثر.

حتى يوم الجمعة 2015/10/9، كان خارطة المواجهات قد طالت معظم مدن وبلدات وقرى الضفة الغربية، من أريحا إلى طولكرم والخليل وبيت لحم والقدس والناصرة ورام الله والبيرة وقلقيلية ونابلس، بينما خاض أبناء مدينة سلفيت ومخيم شعفاط أعنف المواجهات بعد ظهر الجمعة، وكانت الضفة وجوارها



الخطاب الأوروبي: نقطة تحول؟

بعد الانفراج الحاصل في الملف الأوكراني، والذي أفضى إلى بدء سحب الأسلحة الخفيفة من مناطق الصراع، أدلى رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، يوم الجمعة 2015/10/9، بتصريح وصفته الصحافة الروسية بـ«المفاجئ»، حيث كان يونكر، قد أعرب في حديث صحفي من بلدة باساو الألمانية، أنه «على أوروبا أن تتعامل مع روسيا بالمزيد من اللياقة، وتحسين العلاقات معها، وعدم السماح بأن تملى سياسات الاتحاد الأوروبي وطريقة التعامل مع روسيا من واشنطن»، وشدد يونكر: «علينا أن نبذل جهداً من أجل علاقات عملية مع روسيا. إنها ليست حميمية، لكن ينبغي أن تكون كذلك. يجب ألا نمضي على هذا النحو»، حسب ما نقلت فضائية «RT» ووكالة «رويترز».

وبحسب محللين، تأتي تصريحات يونكر بعدما افتقرت السياسات الأوروبية عن الأمريكية حول ملفات عالمية وإقليمية عدة، حيث تدفع السياسة الأمريكية بالاتحاد الأوروبي لتلقي المزيد من الخسائر السياسية والاقتصادية، في وقت يغرق فيه الاتحاد في أزماته الداخلية.

بين ليبيا والجزائر..

الحلول وبؤر التوتر



رغم التسويات الطويلة في إنجاز حل سياسي يضمن وقف إطلاق النار في ليبيا، تمكنت الأطراف المتحاربة في مدينة الصخيرات المغربية من التوافق على «حكومة وحدة وطنية»، برئاسة المهندس فائز السراج. ويأتي هذا التطور الذي أثار ترحيباً أوروبياً به، وصمته أمريكياً مريباً إزاءه، ليدل على حجم الهوة بين المصالح الأوروبية والأمريكية.

ففيما تعمل الأطراف الأوروبية على إبعاد خطر التنظيمات الإرهابية التي لم تزل منتشرة على الأراضي الليبية، لاسيما تنظيم «داعش» بأفرعه العديدة في البلاد، تواصل الإدارة الأمريكية نهجها الهادف إلى الإبقاء على ليبيا كنقطة توتر مركزية، مع إمكانية توظيفها في مخططات لاحقة، لاسيما أن المرحلة التي نمر فيها اليوم، تشهد تراجعاً أمريكياً في منطقتنا، بمقابل ارتفاع احتمالات التوتر في عدد من الأطر الإقليمية الأخرى، وبشكل أساسي في شرق آسيا وشمال أفريقيا. وفي هذا السياق، تبرز مصر وتونس - والجزائر بدرجة أكبر - كنقاط من الممكن إشغالها كمتنافس للإدارة الأمريكية التي تواجه اليوم انكساراً في قدرتها على فرض إرادتها في البقعة التي تختارها من العالم.

إلى ذلك، أكد القائد العام للجيش الليبي، خليفة حفتر، في اجتماع ضم ضباطاً وضباطاً صف وجنود بمدينة المرج، أنه «على قادة محاور القتال في بنغازي ضرورة تحرير المدينة في مدة أقصاها ثلاثة أسابيع.. يجب تحقيق النصر في المدينة من خلال عملية «حتف» مشيراً إلى إمكانية تحقيق ذلك بفضل «تفوق جنودنا في العدة والعتاد على الجماعات والمليشيات الإرهابية»، كاشفاً أنه «سيتم استخدام أسلحة جديدة في الفترة المقبلة».



لبنان رهينة «سوليدير»..

وحركة الشارع إلى تصاعد

أن «إقدام القوى الأمنية بقرار سياسي على استخدام العنف والقمع الوحشي بحق المتظاهرين، وبحق حرية التعبير، هو دليل إفلاس يضاف إلى سجلها في إفلاس البلد وفراغ المؤسسات، واعتماد سياسية الهدر والفساد والمحاصصات التي باتت سمة هذا الطاقم السياسي الذي لم يعد يملك وسيلة لتغطية عجزه، سوى اللجوء إلى القمع وكم الأقواء التي تطالب ببيئة نظيفة ومحاربة الفساد وبالحق في توفير مقومات الحياة بكرامة نحو التغيير». وأضاف بيان القطاع: «ندين بشدة هذه الممارسات الوحشية، التي تحمل أرباب هذا النظام السياسي - الطائفي كلهم المسؤولية كاملة، ونؤكد على حق التظاهر وحرية التعبير. كما ندعو الشعب اللبناني إلى الالتفاف حول الحراك الشعبي وحمانيته، عبر أوسع مشاركة في التحركات الشعبية، والتوجه إلى حيث تدور معركة كرامة الوطن والمواطن، معركة الحريات العامة، إلى ساحات بيروت والمناطق، دفاعاً عن حقهم في الحياة الكريمة والبيئة السليمة وعن حق أولادهم في وطن حر».

أشار اعتصام الخميس الماضي 2015/10/8، أمام ساحة رياض الصلح في بيروت، بقرار السلطة السياسية اللبنانية قمع الاحتجاجات التي باتت نقطة جذب لأعداد كبيرة من المتظاهرين. فالاعتصام الذي بدأ منذ الساعة السادسة من يوم الخميس، حاولت الأجهزة الأمنية قمعه سريعاً بخراطيم المياه والغازات المسيلة للدموع وحملة الاعتقالات التي طالت أعداداً كبيرة من الكوادر المشاركة في الحراك، ما دفع المتظاهرين للإصرار على دخول ساحة النجمة التي قطع الطريق إليها بالسواتر الإسمنتية، لينتقل الموقف إلى اشتباكات استمرت حتى وقت متأخر من الليل، وليسقط معها العشرات من المصابين والجرحى. وهو ما أسهم في إصرار المحتجين من حملة «جايي التغيير» على إقامة اعتصام آخر مساء الجمعة 2015/10/9 أمام وزارة الداخلية في منطقة الصنائع ببيروت.

وفي بيان صدر في وقت سابق من يوم الجمعة، أكد قطاع الشباب والطلاب في الحزب الشيوعي اللبناني

مع اقتراب الشتاء، واستمرار أزمة النفايات التي قد تتسبب بكارثة بيئية وصحية، وبالتوازي مع تعنت نظام التحاصص وغرقه في الخلافات البيئية لأقطابه، يواجه لبنان احتمالات مفتوحة قد تنذر بتفجيره، بوصفه واحداً من أشد بؤر التوتر الجاهزة للاشتعال.

أردوغان يطلق النار على نفسه..!

يبدو أن المزيد من التورط والغرق في دوامات التراجع الغربي ستكون عنواناً رئيسياً للسياسة التركية في المرحلة الحالية. ففي وقت يقف فيه المحور الغربي عاجزاً إلا من محاولات الدفع بحلقة حلفائه الأضعف إلى نيران المواجهة، يبني حزب «العدالة والتنمية» الأرضية المناسبة للمزيد من التورط.



بالأسعار منافسة وكلف أقل مما يمكن تحصيله في الأسواق الأخرى. في الإطار الدبلوماسي، تبدي الحكومة الروسية مرونة واسعة النظر للتعامل مع سياسة أردوغان، والتي تجلت بالاعتذار عن اختراق الطائرات

ومع خوض الحزب، ومن خلفه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، هذه المغامرة التي قد تتسبب بنتائج كارثية على الاقتصاد والسياسة في تركيا، تظهر الخلافات جلية في الداخل التركي، حيث باتت أصوات المعارضة ترتفع بشكل دائم، في محاولة لإنقاذ البلاد من الورط التي يستدعيها «العدالة والتنمية».

في هذا الصدد، تفتتح الحكومة التركية أراضيها لحلف «شمال الأطلسي»، الذي أعلن مؤخراً عن استعداداته لنشر القوات العسكرية في تركيا، لحماية البلاد من التهديدات القادمة من الجنوب» في وقت يشهد فيه الإقليم انقلابات جديدة في الأسس التي بني عليها الصراع العسكري فيها، حيث تدخل الحكومة الروسية في مكافحة جديفة للتنظيمات الإرهابية للمرة الأولى في سنوات الصراع الطويلة.

ومن جهة أخرى، يفتح أردوغان النار على نفسه، إذ تهدد حكومته بإنهاء عقد الغاز الطبيعي الموقع مع الجانب الروسي، الذي يقدم الغاز لتركيا

واحد من العيوب العديدة للفكر الاقتصادي السائد، هو طابعه الثابت أو لاتاريخيته، من حيث الغياب الفادح لمنظور تاريخي. فرغم التغييرات الهامة في بنية السوق وتشكيله بمرور الزمن، واصل هذا الفكر تمسكه بالنموذج المثالي المجرد للرأسمالية الصناعية التنافسية المنتمي لأزمة بعيدة.

رأس المال المالي..

السياسات النقدية والمال العام

لا تزال الكثير من الأدبيات الاقتصادية الراهنة، وغالبية «خبراء» الاقتصاد، يحاولون شرح الدورات الأخيرة من الفقاعات والانفجارات المالية، عبر النظريات التقليدية، التي عفا عليها الزمن حول دورات الاقتصاد / الأعمال. وفقاً لذلك، يواصل صانعو السياسات في رأس هرم البنوك المركزية وإدارات الخزينة، إصدار الوصفات النقدية التي - وبدلاً من تخفيف وتيرة الدورات وشدتها - تميل إلى جعلها أكثر تواتراً واستمراراً.

■ بقلم: إسماعيل حسين زاده*
ترجمة وإعداد: أحمد الرز - سلام الشريف

هذا الافتقار المهم للمنظور الديناميكي الطويل الأمد، أو التاريخي، يفسر لماذا فشل معظم الاقتصاديين التقليديين في فهم أن الأزمة المالية في عام 2008 في الولايات المتحدة، وانتشارها في العديد من بلدان العالم، والركود الاقتصادي العالمي، إنما هي مؤشرات تدل على ما هو أكثر من مجرد «دورة ركود أخرى». إنها تجسد تغييراً هيكلياً، ومرحلة جديدة في التطور الرأسمالي: عصر رأس المال المالي.

هناك عدد من السمات البارزة التي تميز عصر رأس المال المالي عن المراحل السابقة من الرأسمالية، هذه المراحل التي نما فيها رأس المال المالي / أو ساء، جنباً إلى جنب، مع رأس المال الصناعي. وواحدة من هذه السمات المميزة لهذا العصر، هي التحرر من القيود الضابطة، حيث استطاع رأس المال المالي في تلك المرحلة أن ينمو بشكل مستقل عن رأس المال الصناعي أو المنتج. فقبل صعود التمويل الكبير، وتفكيك القيود الضابطة، نظر إلى دور التمويل بوصفه «تشخيصاً غزيراً لعجلات الاقتصاد»، حيث عززت البنوك التجارية مدخرات الناس كودائع مصرفية، وأبقتها كرسيد للشركات الصناعية والتجارية. وفي ظل تلك الظروف - حيث نصت المعايير الضابطة على أنواع وكميات الاستثمارات التي تستطيع المصارف التجارية والوسطاء الماليين الآخرين أن يقوموا بها، شكل رأس المال المالي إلى حد كبير ظلاً لرأس المال الصناعي: لقد نمياً أو توسعا بالتوازي نفسها، إلى هذا الحد أو ذاك.

لكن الأمر ليس كذلك في عصر رأس

تحولت السياسات النقدية في عصر رأس المال المالي إلى أداة لإعادة توزيع الدخل و / أو الثروة من الأسفل للأعلى

المال المالي، حيث أصبح شراء صكوك الملكية وبيعها - بدلاً من إنتاج القيم الحقيقية - حقلاً أساسياً للاستثمار، وبات تضخيم أسعار الأصول مصدراً رئيسياً لتحقيق الربح والتوسع



أو خلق انتفاخات وانفجارات الأسواق «فقاعات». إذ يتم لاحقاً «معالجة» كل انفجار، عبر حقن جرعات أكبر من المال العام، وبالتالي خلق فقاعة أكبر، التي سترتب بدورها تكاليف اجتماعية أعلى للإنقاذ من الانفجار القادم عبر حقن المزيد من الأموال العامة، وهكذا دواليك.

على هذا النحو، عندما انفجرت ما تسمى بفقاعة ديون العالم الثالث في ثمانينات القرن الماضي، تخلى رأس المال المالي الكبير عن الدول المثقلة بالديون في جنوب القارة الأمريكية ووسطها، وانتقل إلى أسواق جديدة في روسيا، وتركيا، واندونيسيا، وتايلاند، وكوريا الجنوبية، وغيرها في جنوب شرق آسيا، بحثاً عن مشاريع المضاربة الجديدة. وبعد نفخ سلسلة من الفقاعات المالية في هذه الأسواق الجديدة، التي تلتها الانفجارات والأزمات الاقتصادية في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، حزم المضاربون الماليون الدوليون حقائبهم مرة أخرى، وغادروا على عجل مسرح جرائمهم، وذهبوا للصيد في حقول جديدة من المضاربات.

بناءً على ذلك، اعتبر القطاع التكنولوجي مرشحاً مناسباً لهذا الغرض. فعقب الانفجار الداخلي لفقاعة التقانة، أو ما سمي بـ«فقاعة الدوت كوم» في بدايات القرن الحالي، انتقل رأس المال المضارب إلى سوق آخر: سوق الإسكان/ العقارات، الذي انفجرت فقاعته الضخمة بشكل خيالي في عام 2008، مع عواقب وخيمة على 99% من البشر.

12% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما انخفض الاستثمار الحقيقي إلى قرابة 4% من الناتج المحلي الإجمالي «فعلياً» سبيل المثال تبلغ أرباح شركة «فورد» الأميركية المتأتمنة من استثماراتها في القطاع المالي الربوي أكثر من أرباح إنتاجها الصناعي من السيارات - ملاحظة من المحرر».

هذا يعني بوضوح، أن أجزاء أكبر وأكبر من أرباح الشركات جرى ضخها من القطاع الحقيقي إلى المالي «غالباً عبر إعادة شراء الأوراق المالية، وعمليات الدمج المشبوهة، والاستيلاءات المفترسة»، وبدأ الاستثمار الحقيقي يتضاءل تبعاً لذلك.

تطويع السياسات.. ورحلات المضاربين

من السمات المميزة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعصر رأس المال المالي، أن آلية تجفيف القطاع الحقيقي من قبل المالي، هي عملية ميسرة عبر السياسات النقدية المصاغة من وكلاء الاستقرارية المالية، القابعين على رأس هرم البنوك المركزية وإدارات الخزينة. فكل إشارة على تراجع السوق، تقابلها حقن سخية من الأموال الرخيصة المتجهة نحو المصارف والمؤسسات المالية الأخرى - بحجة تحفيز الإنتاج والعمالة عبر توسيع الإنئتمان منخفض التكلفة لشركات القطاع الحقيقي / المنتجين. في الواقع، فإن هذه الأموال المعفاة تقريباً من الفائدة، بالكاد تسربت من القطاع المالي إلى الحقيقي، وبدلاً من ذلك، جرى استثمارها في تضخيم أسعار الأصول،

في عصر رأس المال المالي، تطورت المصارف المركزية كمؤسسات مصممة لتدعيم المصالح المالية القوية بالأموال العامة

«الطفيلي»، ليس عبر إبطاء التدفق التقليدي للمدخرات الوطنية «من خلال النظام المصرفي» نحو استثمارات منتجة في القطاع الحقيقي للاقتصاد فقط، بل عبر عكس اتجاه ذلك التدفق المالي عن الاستثمارات الإنتاجية. فالיום، هناك تدفق صافي من الأموال يذهب من القطاع الحقيقي إلى المالي. يقول باري فينغر في كتابه: «حدود تدخل الدولة»: «يدور القطاع المالي العامل بشكل صحي الأرصدة غير المستغلة في تكوين رأس المال الإضافي. إلا أن سنوات من إلغاء القيود المالية دعمت عملية خلق أدوات جديدة أكثر اعتماداً من أي وقت مضى على أساليب ربوية لاكتساب الربح عن طريق تغيير مسار هذه الدينامية، وامتصاص الأرباح تدريجياً من الإنتاج، لتوسيع القطاع المالي على حساب الاستثمار المنتج.. لقد تحولت العلاقة بين القطاعين المالي وغير المالي فعلياً من التكافلية إلى الطفيلية»

المالي يفترس الحقيقي

بحسب روبين هاردينغ، في كتابه: «استثمارات الشركات: الاختلاف الغامض»، فإن إحدى الدلالات الواضحة على هذا الاتجاه المشؤوم لهروب رؤوس الأموال من القطاع الحقيقي إلى المالي، تجلت في التباين الصارخ بين أرباح الشركات واستثماراتها الحقيقية: قبل ثمانينات القرن الماضي، تحرك الإثنان جنباً إلى جنب «كلاهما بحدود 9% من الناتج المحلي الإجمالي». ومنذ ذلك الحين، ازدادت أرباح الشركات إلى نحو



التنين الآسيوي و«الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ»

وصلت الولايات المتحدة إلى اتفاقية «الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ»، التي تضم 12 دولة من الأمريكيتين، وآسيا. وتلغي الاتفاقية التجارية حوالي 18 ألف تعرفه جمركية، وتربط مجموعة دول تشكل 40% من الاقتصاد العالمي، أهمها الولايات المتحدة واليابان وأستراليا، وكندا وسنغافورة وماليزيا، حيث تقود الولايات المتحدة اتفاقية الشراكة، وتعتبرها منفذاً هاماً وحاسماً لصادرات شركاتها الاحتكارية الكبرى.

أمام خيارين، إما الاندماج في الشراكة، مما يتيح نقل الاقتصاد الصيني إلى مستوى أعلى من الانفتاح الاقتصادي، ويبدو أن الصين تستغل عنه جيداً، وهو ما يظهر في تقييداتها على قطاعات تكنولوجيا المعلومات الغربية على سبيل المثال لا الحصر، وإما الانعزال عن الشراكة التي تضم 40% من القوى الاقتصادية في العالم.

وتحاول الولايات المتحدة الأميركية أن تتجاهل مشروع التعاون الاقتصادي البديل الذي يوضح في آسيا، والذي تقوده الصين، دون فرض شروط وضوابط تخدم كبرى الشركات العالمية، وتجعلها فوق قدرات الدول على المحاسبة والضبط، بشكل مقون!

فهل تنجح هذه الشراكة الغربية بإخضاع التنين الصيني الذي يمتلك الحجم الأكبر من سندات الدين الأمريكية؟ أم تستكمل الصين الصاعدة بنبات مشروعها وتجذب إليه دول آسيا الست المشاركة في الاتفاقية الأمريكية؟! المتحددة، أنها رؤية جديدة للتجارة الحرة

وتحرير الأسواق في أنحاء العالم جميعها. فهي سوف تدمج الاقتصاد الأمريكي مع آسيا إلى حد كبير، حيث تأمل واشنطن أن ذلك سيسهل العمود الفقري لفكرة الولايات المتحدة في «إعادة التوازن لآسيا». بحسب مجلة «فورين بوليسي» بتاريخ 2014/11/10.

إلا أن أهم ما يتضح أن هذه الشراكة تستهدف القوة الاقتصادية الضاربة في آسيا، وهي الصين التي تحاول أن تربط آسيا وأوروبا بمنطق جديد من العلاقات الاقتصادية، متمثل في مشروع طريق الحرير، للتعاون التجاري والتنموي في البنى التحتية وغيرها، لربط آسيا بأفريقيا، والذي لاقي مدداً كبيراً بعد إيجاد الصين وروسيا نقاط تشارك والتقاء بين المشروع المذكور، ومشروع الاتحاد الأوراسي. وهنا تحاول الولايات المتحدة فرض أمر واقع على الصين، بتشكيل كتلة تجارية كبيرة في محيط الصين الآسيوي الحيوي، لتضع بين

■ إعداد: قاسيون

الاتفاقية التي تتجاوز مسألة تحرير التجارة وقيودها، إلى مستوى الشراكة «تذهب إلى ما هو أبعد من التجارة، فتحكم الاستثمار والملكية الفكرية أيضاً، وتفرض تغييرات جوهرية على الأطر القانونية والقضائية والتنظيمية في البلدان المشاركة»، بحسب توصيف جوزف ستغلتنز، الاقتصادي الأمريكي. وهذا كله منطلق من تمكين المستثمرين، وكبرى الشركات من تجاوز كل «عرقلة أو قيود تنظيمية أو صحية وبيئية ومتعلقة بالسلامة»، ما يزيد من سطوة الشركات العابرة للقارات، وقدرتها على مقاضاة الحكومات على انخفاض الأرباح، والمطالبة بالتكاليف أياً كانت الأسباب.

في التفاصيل غير المنشورة للاتفاقية والتي تثير جدلاً حول مستوى صلاحيات المستثمرين، يتضح لماذا يعتبر مؤيدو «الشراكة عبر المحيط الهادئ» في الولايات

لهذا السبب، ليس من قبيل المبالغة القول أنه في عصر رأس المال المالي، تطورت المصارف المركزية كمؤسسات مضممة لتدعيم المصالح المالية القوية بالأموال العامة. إن مقامرة «لا غالب ولا مغلوب» هي تعبير متناقض بطبيعة الحال، إلا أن مصارف «وول ستريت» والمؤسسات المالية الأخرى في الوقت الحاضر هي رابحة في الحالات كلها: فهي تربح في طور تشكل الفقاعات وتوسعها، وتربح كذلك في طور انفجار الفقاعات، إذ يتم تعويضها عن خسائرها عبر أموال الإنقاذ وخطط الإنقاذ المشبوهة الأخرى جميعها (حيث تتم إعادة هيكلة وتمويل رأسمال هذه المؤسسات، عبر خطط التدخل الحكومي الممولة من المال عام - ملاحظة من المحرر). في النهاية، من سيدفع أموال الابتزاز التي استخدمت للبنوك وللمؤسسات المالية الأخرى «غير المسموح لها بالافلاس نظراً لكبرها»؟ بالطبع، الجواب هو الناس، عبر الإجراءات التقشفية واسعة النطاق.

الديون: بين عصرين

في ظل الرأسمالية الليبرالية في العصر الصناعي التنافسي، فإن دورة طويلة من الانكماش الاقتصادي لن تكنس فقط فرص العمل والإنتاج، بل أيضاً أعباء الديون التي تراكمت خلال دورة التوسع التي سبقت دورة الانكماش. وعلى الرغم من أن دمار الديون الضخمة «أثر تدهور قيمة العملة - ملاحظة من المحرر» غالباً ما تكون مؤلمة، خصوصاً لعمالقة المضاربة المالية، إلا أنه يحدث تأثيراً مفيداً، عبر تخليص المجتمعات والاقتصادات من أعباء الديون التي لا تطاق، وتحقيق بداية جديدة، أو يقدم «سجلاً نظيفاً».

على النقيض من ذلك، في عصر رأس المال المالي يتم الدعم المصطنع لتكلفة الديون، عبر تقييدها - أي تحويلها إلى نقد «من خلال مختلف أنواع السندات والأصول المالية - ملاحظة من المحرر»، وعبر تحميل أعبائها للمجتمع. في الواقع، ونظراً لنفوذ المصالح المالية القوية، فإن عبء الديون الوطنية غالباً ما يتفاد بسبب خطط الإنقاذ الحكومية السخية لصالح عمالقة المال المفلسين، وبسبب نقل أو تحويل الدين الخاص إلى عام «أزمة الديون العامة في أوروبا مثلاً - ملاحظة من المحرر».

بالتالي، تحولت السياسات النقدية في عصر رأس المال المالي، إلى أداة لإعادة توزيع الدخل وأو الثروة من الأسفل للأعلى. بالطبع، فإن هذا الأمر يقع على طرف النقيض من السياسات النقدية «والمالية» التقليدية التي سادت في عهد «ديمقراطية الصفقات الاجتماعية»، حيث تم تصميم هذه السياسات للتخفيف من التفاوت في الدخل/الثروة، لصالح القاعدة الاجتماعية الواسعة. وليس مستغرباً، أنه في البلدان الرأسمالية الأساسية جميعها، بات التفاوت أقل حدة منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي إلى أواخر سبعينياته، لكنه أصبح أكثر تفاوتاً على نحو متزايد منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات.

«إنجازات» العصر المالي

في عصر رأس المال المالي، فإن تحقيق الربح منفصل إلى حد كبير عن الإنتاج الحقيقي والتوظيف، ويأتي معظم هذا الربح من استثمارات المضاربة، أو عبر الانتزاع الطفيلي من باقي قطاعات الاقتصاد. وعلى هذا النحو، فإنه إما لا يوظف أحداً، أو يوظف نسبة مئوية صغيرة جداً من القوى العاملة. ما يعني أن القطاع المالي يولد الدخل/الأرباح، دون تقاسمها مع الأغلبية الساحقة من القوى العاملة.

وبشكل غير مفاجئ، يمثل الركود المزمع، والارتفاع المتواصل في معدلات البطالة، سمة مميزة أخرى من عصر رأس المال المالي. كما يستولي القطاع المالي، بشكل منهجي، على الجزء الأكبر والأعظم من الفائض الاقتصادي للمجتمع، وبالتالي، يفوض القدرة الإنتاجية لهذا المجتمع.

● عن «Counter Punch» بنصرف

■ *إسماعيل حسين زادة: بروفيوسور فخري في علم الاقتصاد «جامعة دريك»، له العديد من المؤلفات، منها: «الاقتصاد السياسي للنزعة العسكرية الأمريكية - 2007»، و«التنمية السوفياتية اللارأسمالية: حالة مصر عبد الناصر - 1989».

تقدير النمو الإيراني في 2016

4,4%

الناتج عن انخفاض أسعار النفط في دول الخليج. إيران التي يضع صندوق النقد تقديراً لنموها في هذا العام لا يتجاوز 0,8% سترتفع تقديرات نموها في 2016، إلى 4,4% عند رفع العقوبات عنها. والرافعة الرئيسية في التقدير هي كميات إنتاج النفط التي سترتفع حينها، من 500 ألف برميل إلى 800 ألف برميل يومياً، بظرف سنتين. أما السعودية فيتوقع الصندوق انخفاض نموها في 2016 إلى 2,2%، عن نسبة 3,4% المتوقعة لهذا العام.

الخطوة التالية في إبرام الاتفاق النووي الإيراني، ستكون رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، وسيتيح هذا الرفع إطلاق طاقات النمو الاقتصادي فيها. توقعات صندوق النقد الدولي، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2015 تأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار، حيث يتوقع نمو ملحوظ بنسبة 3,8% في 2016 في المنطقة ككل، بزيادة 0,1% مدفوعة بالنشاط الاقتصادي الإيراني، وذلك على الرغم من الأوضاع السياسية المتوترة في المنطقة، والتراجع

وجدتها

د. عرب المصري



حفظ التنوع الحيوي

قفز إلى السطح في الأونة الأخيرة موضوع حفظ التنوع الحيوي، وعلى الرغم من أن الموضوع يبدو للوهلة الأولى محدود الأهمية على اعتبار أن أولويات الحرب وإعادة الإعمار تشغل بال الهيئات البحثية عموماً، وقد يبدو أن التنوع الحيوي لا يندرج ضمن هذا الإطار لكن نظرة أعمق تقيّل تقودنا مباشرة إلى الحقيقة.

وليست قضية البذار التي تمت خسارتها من خلال مركز إيكاردا في حلب والتي اضطررنا للاستعانة بالمركز العالمي لتعويضها إلا غيض من فيض.

إن قيمة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية المحلية ترتفع بشكل متزايد، وتتضح أهميتها في ظل ظروف حصار اقتصادي وهدم للبنية التحتية المعتمدة على محاصيل غير محلية.

ويبدو الاعتماد على الذات ليس مجرد شعار طرح في فترات سابقة، بل ضرورة وطنية ملحة، وخاصة في قضايا أساسية كالزراعة والأمن الغذائي والأمن الدوائي. وتعمل عدد من المراكز البحثية على الاستفادة من ثروات التنوع الحيوي السوري - ولو كان ذلك يجري بطريقة غير ممنهجة بل بنوع من الوعي الداخلي لدى الباحثين لأهمية هذا الموضوع- لكن الوقت قد حان حتى تصبح هذه القضية سياسة وطنية مبنية على أسس علمية.

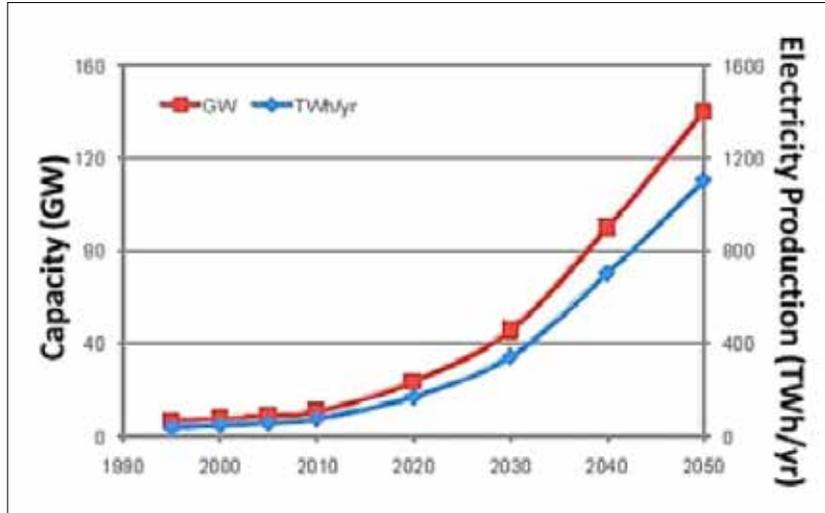
تبدأ بمشروع وطني يقر أولاً بأهمية التنوع الحيوي السوري، ويدفع باتجاه إجراء الدراسات الأساسية للتنوع الحيوي السوري على الأرض مباشرة، في خطوة هي ضرورية وأساسية وشرطية للارتقاء لاحقاً إلى معرفة كيفية الاستفادة من هذه الثروة.

إن المشاريع السابقة التي أجريت في هذا المضمار والتي كانت هامة رغم كونها جزئية، انطلقت بمجموعها من ضرورات عالمية وليس من ضرورات محلية وطنية سورية، وبالتالي فقد كانت محكومة بالسياسات العالمية للضرورات العالمية من جمع المعلومات الأساسية، بما يخدم واضعي السياسات العالمية، وليس من الضرورات المحلية.

إن تغيير هذا النمط من التفكير وعدم الخضوع للتمويل العالمي في تقرير مصير ضروراتنا البحثية الوطنية، هو قضية ذات سيادة وطنية حتمية، وضرورة تفرضها حاجات السوريين في المراحل الحالية واللاحقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن إنتاج أدوية محلية للسرطان من منتجات طبيعية سورية خالصة، وعدم الخنوع لمافيات الدواء العالمية والمحلية التي سببت موت المئات من المرضى في الأونة الأخيرة.

إنتاج الطاقة

بدرجات حرارة متوسطة من مصادر جيولوجية في سورية



تحت عنوان «إنتاج الطاقة بدرجات حرارة متوسطة من مصادر جيولوجية في سورية»، قدم الدكتور المهندس بسام بدران بحثه في مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية للعام 2015.

بدأ الاهتمام بالطاقات المتجددة بعد أزمة البترول في بدايات عام 1970 عندما قطعت السعودية إمدادات النفط عن دول العالم إثر حرب تشرين التحريرية، وبدأت الشركات النفطية تستثمر وبشكل كبير في برامج الطاقات المتجددة، ومنها الطاقة الجيولوجية. تعتمد الطاقة الجيولوجية على الاستفادة من حرارة باطن الأرض التي تقدر بنحو 5000 درجة مئوية (9000 درجة فهرنهايت) على عمق 6660 كيلومتر (4000 ميل) في توليد الطاقة الكهربائية النظيفة.

الطاقة الكهربائية المستهلكة عالمياً

يقدر العلماء أن الطاقة الحرارية المخزونة تحت سطح الأرض تقدر بنحو 42 مليون ميغاواط. هذه الطاقة قادرة على تغذية 42000 مليون منزل (واحد ميغاواط يغذي نحو 1000 منزل من الطاقة) الإحصاءات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة للطاقة UNWEA تقدر أن الطاقة الكهربائية المستهلكة عالمياً هي بنحو 4.18×10^{10} جول أو 1.161×10^{14} MW سنوياً، أي أن الطاقة الجيولوجية التي توجد على عمق 5 كيلومتر من سطح الأرض في العالم تكفي لتلبية الاحتياجات الطاقية الكهربائية إلى 3500 سنة، ولو حفرنا إلى عمق 10 كيلومتر من السطح فيمكن لهذه الطاقة أن تسد الاحتياجات عدة قرون متتالية. تدل الدراسات أيضاً أن الاستطاعة الكهربائية المستخرجة من الطاقة الجيولوجية في العالم ستزداد من 11,000 ميغاواط في عام 2010 إلى 140,000 ميغاواط بين عام 2010 و2050 كما في الشكل.

دورة رانكين العضوية

تعمل المحطات الجيولوجية على دورة رانكين البخارية عندما تكون درجة حرارة باطن الأرض بين 150 و200 درجة مئوية، أو عندما يكون عمق البئر بحدود أربعة كيلومترات أو أقل، عندما تكون درجة حرارة باطن الأرض بين 100 و150 درجة مئوية أو أقل فإن الطاقة الجيولوجية يمكن أن تستثمر في دورة رانكين العضوية Organic Rankine Cycle (ORC) التي تستعمل وسيطاً عضوي بدلاً من الماء كما في دورة رانكين البخارية. تسمى دورة رانكين العضوية في بعض المراجع بالدورات ذات الوسيطين Binary Power Cycles.

تحويل الطاقة الجيولوجية إلى طاقة كهربائية: تقوم المغما «الصخور المنصهرة» الموجودة في باطن الأرض وبفعل الحمل الطبيعي Free Convection على تسخين مياه الأمطار النافذة والمجمعة ضمن أحواض طبيعية في جوف

الأرض وتحويلها إلى بخار ماء بضغط عال. يبدأ هذا البخار بالخروج إلى سطح الأرض عبر الصخور النفاذية والتصدعات الطبيعية في طبقات الأرض. تحفر الآبار في الأماكن التي تظهر فيها هذه الأبخرة بقصد السماح لها بالخروج وبشكل سهل إلى السطح واستخدامها في توليد الكهرباء.

النظام الجيولوجي المتطور

الطريقة المطورة في استخراج الطاقة الجيولوجية من باطن الأرض، هي طريقة النظام الجيولوجي المتطور، في هذه الطريقة تقوم على حفر بئر حقن Injection Well الذي تُضخ فيه المياه المكثفة من محطة التوليد إلى حوض التسخين المصنوع أو ما يسمى الحوض الجيولوجي Reservoir حيث ترتفع درجة حرارة المياه إلى درجة حرارة الحوض ثم تستخرج المياه الساخنة من الحوض عبر آبار إنتاج Production Well وتتحول إلى أبخرة محمصة تدخل إلى عنفة توليد الطاقة الكهربائية. تتألف المحطة الجيولوجية المطورة من قسمين.

التقانة تحت السطحية

القسم الأول: يتوضع تحت الأرض Subsurface Technologies ويتكون من مرحلة البحث (Exploration) عن المكان المناسب للبدء بعملية الحفر ومن مرحلة التأكيد (Confirmation) على توافر الطاقة المناسبة ضمن الخزان الجيولوجي المقترح لاستخراجها واستثمارها. تصل كلفة القسم الأول لحفر بئر على عمق 4 كيلومتر 3 مليون دولار أمريكي.

التقانة السطحية

القسم الثاني يتوضع فوق الأرض Surface Technologies ويحدد في هذا القسم الموقع المناسب لبناء محطة توليد الطاقة الكهربائية (Site Development) التي تتألف من عنفة والمولدة ومكثف الأبخرة والمضخات. تقدر الكلفة الاستثمارية الإجمالية للقسمين معاً بحسب

المراجع بقيمة 4500 إلى 3400 دولار أمريكي لكل كيلواط كهربائي مركب. أما كلفة الكيلواط الكهربائي المركب فتقدر بنحو 2300 دولار أمريكي عندما تكون درجة حرارة الأبخرة 100 م و1500 دولار أمريكي عندما تكون درجة حرارة الأبخرة 400 م.

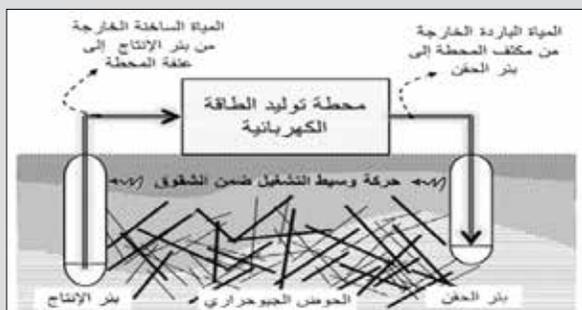
الآبار النفطية في شمالي سورية

جرى بموافقة المؤسسة العامة للنفط في دمشق، الحصول على معلومات ومعطيات كثيرة متعلقة بالآبار المغلقة والخارجة عن الخدمة الموجودة في مجموعة من الحقول النفطية في المنطقة الشمالية الشرقية من سورية. فهتت ونُفخت هذه المعطيات وتم الحصول على العلاقة بين درجة حرارة الحوض النفطي وعمق هذا الحوض «البئر المحفور». تبينت القيم التي تم الحصول عليها من الشركة السورية للنفط والتي تعطي العلاقة بين درجة حرارة الحوض المقيسة بالفهرنهايت وعمق البئر بالمتراً.

الاستنتاجات والتوصيات

إن الاعتماد على دورة رانكين العضوية باستخدام الطاقة الجيولوجية كباقي الطاقات المتجددة، له مستقبل كبير وواعد، لأنها لا تتضب - يعطي هذا البحث فكرة أولية عن كمية الطاقة الصافية التي يمكن الحصول عليها من الآبار المغلقة والخارجة عن الخدمة في المنطقة الشمالية الشرقية في سورية ضمن شروط معينة - يدل البحث السابق أن الكلفة المستثمرة في هذه الآبار (3 مليون دولار لكل بئر على عمق 4 كيلومتر) تساعد على تقليل الكلف الابتدائية في القسم الأول من إنشاء المحطة الجيولوجية المتطورة - يجدر إجراء البحوث الحقلية المكثفة بالتعاون مع وزارة الكهرباء، ووزارة النفط، والمركز الوطني لبحوث الطاقة لمعرفة مواصفات الآبار السابقة وتصنيفها، ومعرفة أي الآبار قابلة للاستثمار؟ وما أحجام الأحواض الجيولوجية الموجودة تحت هذه الآبار.

الهدف الأساسي من هذا البحث هو تقدير الطاقة الكهربائية الكامنة التي يمكن استخراجها من الآبار النفطية المغلقة في الحقول الشمالية الشرقية في سورية. أظهر البحث أن استخدام دورة رانكين العضوية ذات الوسيط العضوي إيزوبوتان تعطي طاقة صافية بقيمة 8.0 MW. تستخدم الدورة الجيولوجية محلولاً ملحيّاً Brine لا متصاص الحرارة الجوفية من باطن الأرض عند درجة حرارة 140 م.



مستودع البذور.. والشرور



■ سمير حنا

لا يسمع أي منا الاسم: «سفالبارد - Svalbard» كنيراً، إنها منطقة نائية شمال النروج، لن تجد فيها سوى مساحة بيضاء شاسعة من الثلج الأبيض الصافي على مدار العام، لكن أمراً مثيراً للغاية يميز هذه المنطقة منذ عدة سنوات، إنها تحوي المخزن العالمي الوحيد الذي يحوي عينات من جميع البذور الزراعية التي تعرفها البشرية اليوم، ويقبع تحت جليدها القاسي المستودع الذي يحفظ تلك الأصناف جميعها من الانقراض، وها هو اليوم يتصدر العناوين من جديد، مرفقاً باسم «سورية» للمرة الأولى!

يقوم المستودع هذا بعمله الحساس منذ العام 2008 وهو يحتوي اليوم على مئات الآلاف من الأصناف المختلفة، التي يجمعها العالم كضمان يقى البشرية من المجاعات المحتملة نتيجة تناقص البذور، أو ما قد يصيب الأرض من كوارث طبيعية، ولم يشهد منذ إنشائه أي حالة «سحب» لأي نوع من البذور، بل اكتفى بـ«استيداع» تلك الأنواع من المنظمات الزراعية والبيئية حول العالم، إلى أن أعلن المدير العام للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والذي يعرف اختصاراً باسم «إيكاردا» بأنه سيقوم بعملية السحب الأولى عالمياً لصالح المركز في سوريا، بعد أن تبين حاجة بنك الحبوب الخاصة بمحاصيل القمح والشعير السوري إلى المزيد من البذور، كي يستطيع البدء بموسم زراعي جديد هذا العام، وكان هذا المركز قد وضع في عهدة المستودع العالمي منذ بضع سنوات، عدة مئات من صناديق البذور، كانت قد نقلت من الموقع الرئيسي له في مدينة حلب مجمدة ومحفوظة بعناية، ويبدو أن الوقت قد حان لإعادة سحبها في ظل هذه الأوضاع الصعبة التي تعصف بالبلاد، كما أضافت الأنباء عن وجود الكثير من العينات الأخرى ما زالت «محتجزة» داخل المركز في حلب منذ العام 2012 دون أن يتم نقلها إلى الموقع المؤقت والحالي للهيئة في العاصمة اللبنانية بيروت، مما جعل خيار السحب من المستودع الدولي أكثر فعالية.

المزايا السورية المطلقة

يعد هذا الخبر سنياً على مستويات عدة، فالحاجة وحدها إلى مثل هذه العملية تدل بوضوح على عمق الأزمة التي تعانيها البلاد من الناحية الغذائية، وتفرد المجال لبعض من التساؤلات وكثير من التشاؤم، كما تراققت تلك الأخبار مع تصريح لوزير الزراعة النرويجي، اعترف به بنية المستودع توزيع بعض من هذه «البذور السورية» إلى عدة بلدان مجاورة لتلبية احتياجاتها من هذا المحصول، بعد العجز الواضح الذي فرضته الحرب على بلد المنشأ، كما رفض تحديد أسماء تلك الدول، مما يعني خسارة إضافية لجميع «المزايا السورية المطلقة» التي تميز تلك الأنواع عن غيرها، لكن المعضلة الأكبر، والتي تخفى عن الكثيرين، تتركز في المستودع بحد ذاته، حيث يفترض المرء بأنه مؤسسة حيادية قد ترتبط بهيئة دولية جامعة، يمكن أن يأتونها الجميع على درر أراضيهم، لكن الحقيقة حول «سفالبارد» مخيفة للغاية، وتزداد عمقاً وخبثاً يوماً بعد يوم.

مؤسسة بيل غيتس الخيرية

الخاصة، بعد أن تولت إدارة هيئات عائلة «روكفلير» في الثمانينيات، والتي تم توكيها من قبل ولاية نيويورك الأمريكية بإيجاد حلول للتضخم السكاني هناك، بعد أن ارتبط اسمها بحلول ناجعة تتضمن «العقم الكيميائي» و «النشر الإجباري» لأدوات منع الحمل، والتي أثارت في ذلك الوقت فضيحة من العيار الثقيل.

مطبخ كيميائي

أثقلت أوزار الحرب الجميع، وأجبرت البعض على اتخاذ الحلول التي لم تكن الأفضل يوماً، لكن على الجميع أن يدرك بأن ما يجري ويجري يطوي بداخله قضايا على درجة عالية من الخطورة، ستمس في القريب العاجل قوتنا اليومي وخبز أولادنا، بعد أن تتحول أراضيها إلى صحار قاحلة حُملت خيراتها إلى «مطبخ كيميائي» في القطب الشمالي، لنجبر لاحقاً على تلقي ما نحتاجه بالكاد من تلك البذور «المشبوهة» دون أن يكون لنا أية فكرة عما قد تحويه!

تم إنشاء هذا المستودع من قبل مؤسسة «بيل غيتس الخيرية» وعائلة «روكفلير» التي لها تاريخ طويل من الجرائم الصحية البيئية

أخبار العلم



بروتين جديد يساعد على مكافحة الإجهاد

حدد علماء بريطانيون من معهد دراسة العقاقير التابع للكلية الملكية في لندن، هوية البروتين الذي قد يؤدي مستقبلاً إلى وضع استراتيجيات جديدة في معالجة عواقب تأثير الجهد على جسم الإنسان. وتفترض هذه الدراسة الجديدة، التي أجريت على فئران المختبر، أن التأثيرات السلبية التي تظهر في الجسم نتيجة الإجهاد يمكن التحكم بها من خلال بروتين سمي بـTRPV1، ويتحكم - كما تبين أثناء التجارب في المختبر - بالأعصاب التي تطلق أدريناليناً طبيعياً وتؤثر في حرارة الجسم. وقد يمهّد هذا الاختراع لطرح أساليب جديدة في مكافحة الإجهاد. ولأجل التوصل إلى هذا الاختراع أجرى الباحثون تجاربهم على فئران عادية، وفئران أخرى معدلة جينياً، أفقدوها بروتين TRPV1، فأظهرت الفئران من الفئة الثانية، ارتفاعاً في درجة حرارة أجسامها بعد تلقيها بالبروتين المذكور. كما اكتشف العلماء انخفاض نسبة انعكاس هذا، خاصة على مدى رغبتها بالصراع أو بالفرار من حلبة الصراع لدى هذه الفئران.



صمام إلكتروني للرجال لتحديد النسل

تؤكد الإحصاءات أن 67% من العوائل تعتمد في تحديد النسل على وسائل منع الحمل المخصصة للنساء. إلا أن ابتكاراً ألمانياً جديداً يقضي بمنع تدفق الحيوانات المنوية لدى الرجال، قد يساهم في تغيير هذه المعادلة. واقع الحال، أن أساليب منع الحمل المخصصة للرجال تقتصر إلى حد بعيد، على استعمال الواقي الذكري، بينما تتحمل النساء تبعات الأساليب المتعددة لمنع الحمل، والتي تتراوح بين الحبوب والعقاقير الطبية وصولاً إلى «اللولب» والعمليات الجراحية الدقيقة. ابتكر البروفيسور الألماني هارتيغ ف. باور، طريقة جديدة لوقف تدفق المنى عند الرجال عبر استخدام صمام يشبه «الحنفية» في عمله، ومن الممكن فتحه وغلقة حسب الحاجة. «باور» اعتبر هذا الابتكار إنصافاً للمرأة التي تتحمل حتى الآن تبعات وعواقب ومضاعفات مختلف طرق منع الحمل، مؤكداً أن الصمام يمكن أن يحل بديلاً عن حبوب منع الحمل للرجال، والتي يعمل الطب منذ سنوات على تطويرها. وأضاف «الصمام الذكري يساهم أيضاً في حماية البيئة، لأن مخلفات حبوب منع الحمل، وأهمها هرمون الاستروجين، تنتقل إلى المياه الجوفية، وإلى دورة الماء في الطبيعة، ومن ثم إلى مياه الشرب».



تشخيص امراض السرطان عن بعد

تعتزم وزارة الصحة الروسية إطلاق عدد من المشاريع التجريبية التي من شأنها تشخيص أمراض السرطان عن بعد. والمقصود بالأمر، إجراء مشاورات بين الأطباء عبر الإنترنت وإقامة جسور فيديو باستخدام تكنولوجيات حديثة. باشرت وزارة الصحة بإنشاء منظومة موحدة للتواصل والتشاور والتشخيص عن بعد، فيما بين الأطباء من مختلف المستشفيات الروسية، وكذلك إقامة مؤتمرات فيديو مع أكبر عدد ممكن من أطباء المستشفيات كي تشمل هذه الشبكة مناطق وأقاليم الاتحاد الروسي كلها. لا تمنع القوانين الروسية الأطباء من تقديم خدمات عن بعد، وتقضي حتى بإمكان عقد مؤتمرات تجمع بين الأطباء، حيث يقدمون عن بعد توصيات لزملائهم ومساعدة طبية للمرضى إذا اقتضى الأمر ذلك. وصرحت الوزارة: «سنستطيع قريباً تقييم فاعلية تلك المشاريع التجريبية، انطلاقاً من مبدأ رئيسي يقوم عليه الطب، ألا وهو: «لا تلحق ضرراً بالمرضى».

الأثار ليست أصناماً



باختصار..!



«الحرب والسلام»

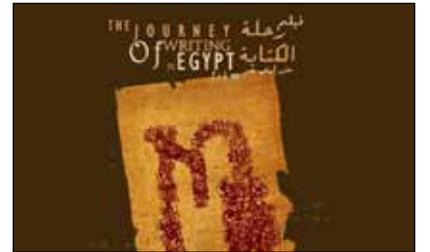
افتتح في أبو ظبي الأربعاء 7 تشرين الأول معرض اللوحات الفنية السوفيتية والروسية المكرس لسنوات الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها، تحت عنوان «الحرب والسلام».

حيث جرى عرض أكثر من 120 عملاً فنياً في المعرض الأول من نوعه للوحات والأعمال الفنية السوفيتية والروسية، والذي افتتحه وزير الثقافة والشباب في الإمارات.

ويؤكد القائمون على المعرض أن «الفن السوفيتي يعبر عن قيمة تاريخية وثقافية، حيث تعكس اللوحات المعروضة الخراب والدمار الذي تسببه الحروب. ونحن نشاهد نتائج تلك المأساة، وكيف كان وقعها على الناس البسطاء. إن هذا لدرس لنا جميعاً».

وحضر مراسم افتتاح المعرض المئات، وقدم فنانون من روسيا مثل عازفة البيانو يكتيرينا ميتشيتينا، وعازف الكمان المشهور يوري باشميت، وغيرهم. حفلاتهم الفنية خلال الشهر الجاري.

ويضم المعرض أيضاً أعمال النحاتة السوفيتية فيرا موخينا، والنحات يفغيني فوتشيتين، وأعمال الكسندر غيراسيموف واليكسي غريبتسيا ونيكولاي أندرونوف وسيمون تشويكوف وغيرهم، التي تعكس مآسي الحرب ومآثر العمل.



«رحلة الكتابة في مصر»

ينافس الفيلم الوثائقي «رحلة الكتابة في مصر» الذي أنتجته مكتبة الإسكندرية مؤخراً، أفلاماً أخرى على جائزة المهرجان الدولي للأفلام الأثرية في إيطاليا، وهما: الجائزة العامة للمهرجان، والجائزة الخاصة التي تحمل اسم العالم الأثري الإيطالي باولو أورسي، الذي أسهم في تأسيس المهرجان.

وافتح المهرجان أنشطة دورته السادسة والعشرين، الثلاثاء 6 تشرين الأول والذي يستمر خمسة أيام، وهو مهرجان يقام سنوياً منذ عام 1990 في إيطاليا، وهو جزء من سلسلة مهرجانات دولية متخصصة في الأفلام الوثائقية الأثرية الخاصة بقضايا الأبحاث الأثرية، وحماية التراث الثقافي، حيث يشارك في المهرجان 58 فيلماً.

ويوثق الفيلم تاريخ ظهور الكتابة وتطورها في مصر، منذ فجر التاريخ، حيث رصد نحو 18 نوعاً من الخطوط والكتابات المختلفة التي تمثل إحدى عشرة لغة استخدمها المصريون والأقوام الأخرى، التي عاشت على أرض مصر، في مناطق شملت شبه جزيرة سيناء، وواحة سيوة، ومتاحف ومعابد أثرية، منها: أبوسمبل والأقصر ودندرة وأبيدوس.

● وكالات

تقدم الأثار التي تشير إلى مراحل تاريخية موعلة في القدم، للإنسان الراهن الكثير في الميادين العلمية منها العمارة والهندسة وعلم الفلك والجغرافيا، ولا تزال الأعمدة والمسارح والقلاع مادة هامة تسهم في تطوير الوعي والمعارف العلمية، كما تقدم في كثير من الأحيان طرائق التعااطي مع المواد وخواصها والأدوات التي استخدمت آنذاك، خاصة بعد انتقال الجماعات البشرية للزراعة.

ولعله ليس صدفة أنهما أشهر الهتين في أدمغة الأجيال المتعاقبة، كما قدس الإنسان الخير ممثلاً بفصل الربيع، وما تزال بعض الشعوب تحتفل بعيد الربيع، الذي له طقوسه الجماهيرية والغنائية والفنية الخاصة. وأصبح عند عدد من شعوب المنطقة عيداً وطنياً للدلالة على عمق التعلق بالخير وجديد الطبيعة والحياة وتعبيراً عن قدرة الإنسان على مراهة الطبيعة بالتجديد.

ولعله ليس صدفة أنهما أشهر الهتين في أدمغة الأجيال المتعاقبة، كما قدس الإنسان الخير ممثلاً بفصل الربيع، وما تزال بعض الشعوب تحتفل بعيد الربيع، الذي له طقوسه الجماهيرية والغنائية والفنية الخاصة. وأصبح عند عدد من شعوب المنطقة عيداً وطنياً للدلالة على عمق التعلق بالخير وجديد الطبيعة والحياة وتعبيراً عن قدرة الإنسان على مراهة الطبيعة بالتجديد.

قطبان متلازمان للوثنية

واجهت الجماعات البشرية القديمة الظواهر الطبيعية بعجز معرفي، إذ لم تستطع أن تتوصل إلى وعي حقيقي لتلك الظواهر آنذاك، وكانت تلك الظواهر كالزلازل والعواصف.. الخ، تلحق الأضرار الجسيمة بتلك الجماعات، فأخذت تتشكل في وعيها عقائد دينية تنوعت من جماعة لأخرى، وأخذت تلك الجماعات بتجسيد تلك العقائد بأشكال مادية ملموسة تقديراً منها لتلك القوى، وعبرت من خلال التماثيل الكاملة والنضفية عن خضوعها لآلهتها المتعددة، ومع التطور التاريخي تجاوزت البشرية تلك العقائد، وانتهى أمرها إلى بطون التاريخ، وهكذا فإن الوثنية امتلكت ركنان أساسيان، أولهما: هذه العقائد بعد أن تجاوزت تلك المرحلة، فلم تعد تقدر تلك الأوثان والأصنام، وأصبح الصنم بحد ذاته تراثاً حضارياً، وتحول إلى عداد قائمة الأثار، وفي الوقت نفسه قيم فنية تاريخية، وإلى موضوع بحث لكشف مدى الانسجام بين عقائد تلك الجماعات من جهة وتجسيدياتها المادية من جهة أخرى.

الأثار ليست أصناماً، فوجود الصنم يتطلب جماعة بشرية تحمل عقيدة ما إزاءه، لقد تحولت «الأصنام» إلى أثار لها قيمة معرفية وفنية جمالية وتدل على مهارة الإنسان في التعامل مع محيطه الخارجي.

إن المساس بالأثار بما فيها ما كانت رموزاً للأصنام، ما هي إلا محاولة لإنكار أن الوثنية وتعدد الآلهة مرحلة تاريخية مرت

■ جيران الجار

تقدم الأثار أيضاً لوحة عن مسائل الوعي البشري، وسبله في التعااطي مع الظواهر الطبيعية وما ترتب على ذلك من معتقدات وأفكار، دلت على العجز المعرفي حينها، لكنها في الوقت نفسه قدمت لوحات فنية طورت معارف الإنسان وعلومه، وذلك عندما حول الإنسان عقائده إلى تجسيديات مادية مثل تماثيل الآلهة والمعابد وتصويراته للحياة الآخرة، وتحولت المعتقدات إلى لوحات فنية تحتفظ بقيمتها الجمالية وتدل على المستويات الفنية التي بلغتها الجماعات البشرية، إضافة إلى تقديمها ما يستخلص من مادة تتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين الطبقات والأقوام المجاورة.

أما في المجال الوطني فنجد الكثير، فقد قدمت الكثير وأطلقت شحنات وطنية في وجدان الناس، حيث لعبت الشخصيات التاريخية دوراً هاماً في فهم الوطنية وما يترتب عليها من مهام وواجبات. وليس بمستغرب أن تتعرض الأثار لأعمال التدمير أو التزوير، خاصة على أيدي تلك المجموعات التي تريد أن تمحو صفحات من التاريخ، والمثال المعروف هنا اعتماد الصهيونية على تنظيم مجموعات لنهب أثار الشعب الفلسطيني، وقيامها بتزوير معالم أثرية فلسطينية، أما المثال الأخر القريب فهو ما جرى لأثار العراق على أيدي المحتلين الأمريكيين، وكان ذلك جزءاً من عملية كبيرة ومعقدة جرت فيها محاولة غسل الأدمغة لكون الأثار تشد أبناء الوطن الواحد نحو قيم تاريخية وطنية.

ذهب الوعي البشري في مناطقنا نحو تقديس العواطف الإنسانية، ووجد فيها مادة للتلاحم وتغليب العواطف الإيجابية وتقديرها، فكانت فينوس وعشتار الحب،

إن المساس بالأثار ما هي إلا محاولة لإنكار أن الوثنية وتعدد الآلهة مرحلة تاريخية مرت بها جماعات البشر

ثروة اجتماعية

ومن المعروف أيضاً أن الأثار ركيزة اقتصادية وطنية لكثير من الدول، وتتعاظم أهميتها الاقتصادية مع تعاظم حركة السياحة الخارجية والداخلية المتوخية معرفة تلك الأثار ومواضعها وأبعادها المعرفية ودورها في تطور العلوم.

وتتعدد وتنوع الشرائح الاجتماعية المستفيدة منها، إضافة إلى ما يدخل خزينة الدولة، كما أن الأثار تتسم بطابع الديمومة ولا تنضب «كغيرها من الموارد»، وحتى صيانتها تجري بفترات متباعدة زمنياً، ولها تبعاتها العلمية الإيجابية في إبراز علماء أصبحوا معروفين على النطاق العالمي.

مهمة وطنية وإنسانية

تعتبر الحروب البلاء الأعظم الذي يهدد الأثار، وقد تعرضت العديد من الأثار السورية للأذى والتدمير والسرقة والنهب وكان آخر الوقائع على ذلك ما فعلته «داعش» بعد أن سيطرت على تدمر وأثارها وخاصة أعمال التدمير التي لحقت بمعبد بل التدمري الأكثر شهرة. إن الخطر سيظل ماثلاً وقوياً يهدد الأثار السورية ما دامت الحرب لا تضع نهايتها، وما دامت جماعات التطرف العقائدي مصممة على استراتيجية تدمير الأثار وتاريخ الجماعات البشرية ومحو كل أثر حضاري إنساني.

الإعلام الفارغ.. ولعبة الغموضة!



تمارس وسائل الإعلام، في كثير من الأحيان، الاعيياً وتستخدم وسائلها تقوم من خلالها بقلب الحقائق والأحداث أو اجترانها من سياقها أو تشويهاها أو حرفها عن مسارها، بما يسمح لها التلاعب بالوعي، والتأثير عليه وفق الأهداف والسياسات التي أنشئت من أجلها، أو وفق من يهيمن عليها!

■ ز.م

وغالباً ما تجري هذه الممارسة بأساليب متعددة، وفجة أحياناً، بعيدة عن المصداقية المهنية، وتستخدم طرقاً لا يدركها المتلقي العادي، إذ يجري حجب الرؤية عنده أو تشويهاها، فيكون أحكامه الخاصة والتي غالباً ما تكون خاطئة أو مجزوءة أو ناقصة في أحسن الأحوال.

يعتقد كثيرون أن هذه الأمور طبيعية، وتحدث...، ولكن البحث الدقيق عن الأهداف الفعلية وراءها، يؤكد أن استثمارها وتوظيفها دافعه إشغال الناس عن القضية الأساس... أو تعليق أفعالهم على حادثة وهم، كما أوراق اليانصيب والمقامرة..

انشغل الناس بقضايا تفصيلية حدثت هنا وهناك، تناولها الإعلام، وانشغلت الصفحات أياماً وهي تروي قصة «المارد» الذي خرج من مصباحه السحري، ليحقق رغبات بعض

المحظوظين! كالمدرّب الرياضي السوري وابنه، والذي أثرت ضجة إعلامية كبيرة حول تعاقد مع نادي إسباني! والصبي السوداني الذي اشتبهت به الشرطة الأمريكية، ثم تبين أنه مخترع! «السوري الذي فشلتته الصحفية الهنغارية، والصبي السوداني مخترع

لعبة الغموضة. كل يوم يتعرض فيه المهاجرين إلى شتى أنواع المعاناة والمعاملة السيئة والنصب والاحتيال، كل يوم تتطفئ حياة بعض السوريين في طريق اللجوء، كل يوم ينطفئ الليل على قصة أخرى من قصص الحرب المخيفة، ولكن المارد نائم!

الساعة، الذي اشتبهوا فيه أنه إرهابي.. ولم نعرف ما هو الاختراع الذي عمله، ولكن مجرد توقيفه جعله نجماً عالمياً هؤلاء يمكن أن نعتبرهم محظوظين.. الشكر للفيستوك وللصحفية المجرية والشرطة الأمريكية وللإعلام الفارغ.. هكذا كتب أحدهم على صفحته، مبيناً رأيه بالإعلام المهيمن الذي يمارس

كل يوم ينطفئ الليل على قصة أخرى من قصص الحرب المخيفة، ولكن المارد نائم!

بدون تعليق!



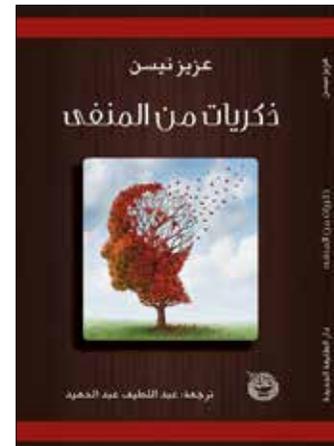
المستوطنين، أعرب عن سعادته بـ«البادرة الطيبة» التي صدرت عن «الجزيرة»، مشيراً إلى سعي القناة إلى «إرضاء الإسرائيليين واليهود المتحدثين بالإنكليزية». وأضافت «السابعة» أن قناة «الجزيرة» قالت: «الكثير من جمهورنا رأى أن الخبر يقلل أهمية مقتل (الإسرائيليين)، ولم يذكر الخبر في سياقها أن الفلسطيني هو من طعنهما!».

في موازاة ذلك، ذكرت «معاريف» أن شبكة «بي بي سي» البريطانية أوردت الخبر بالصيغة نفسها، لكنها رفضت الاعتذار كما فعلت «الجزيرة»، الأمر الذي دفع تل أبيب إلى استدعاء ممثل القناة والاحتجاج رسمياً.

بادرت قناة «الجزيرة» القطرية إلى الاعتذار من «الإسرائيليين» على طريقة تعاملها مع الاحتجاجات الفلسطينية في القدس، وتحديداً التعامل مع العملية الأخيرة التي أدت إلى مقتل مستوطنين. وذكرت صحيفة «معاريف» الثلاثاء 6 تشرين الأول أن «الجزيرة» الناطقة بالإنكليزية عرضت خبر العملية بـ«طريقة ملتبس»، وورد في خبرها أن «شاباً فلسطينياً قتل رمياً بالرصاص بعد طعنات قاتلة في القدس، ومقتل ضحيتين إسرائيليتين»، مشيرة إلى أن اعتذار القناة جاء بعد موجة احتجاجات وانتقادات شارك فيها آلاف الإسرائيليين. موقع القناة السابعة، المتحدثة باسم

ذكريات من المنفى

■ إعداد قاسيون



صدرت مؤخراً عن دار الطليعة الجديدة، الطبعة الثانية من المجموعة القصصية: «ذكريات من المنفى»، للمؤلف والأديب عزيز نيسن، ترجمة عبد اللطيف عبد الحميد.

يدهش عزيز نيسن قارئه بقدرته الفائقة على تحويل الشقاء والبؤس الذي عاشه بسبب مواقفه المبدئية إلى عالم من السخرية الموجهة، فقصصه الساخرة هي قبل كل شيء، عالم أحاسيسه وتجربته الحياتية. وهو لم يترك ناحية من نواحي الحياة، إلا وكتب عنها بأسلوب غاية في البساطة والعمق.

وقد ترك لعشاق الأدب الساخر أدباً غنياً، فيه أكثر من ألفي قصة وحكاية وسبع روايات ساخرة، وكتب مذكراته في مجلدين، وألف مجموعتين شعريتين والعديد من المسرحيات الساخرة، بالإضافة إلى الكتابة للصحافة التي استمر بها حتى آخر أيامه. وقد ترجمت أعماله إلى ثلاث وعشرين لغة كما حاز على العديد من الجوائز العالمية.

في الرسالة التي يوجهها لقارئه في مقدمة المجموعة، يؤكد أن كتابه ليس رواية نثرية، إنما هي جزء من حياته

«إن الذكريات المقدمة لكم، إنما هي جزء من حياتي الحقيقية. ولن أقول بأن أشهر المنفى بقيت في ذاكرتي كشيء صعب وثقيل جداً. لأن ما غاص في عمق الماضي هو أكثر مرارة، ويشبه الثمرة على الغصن التي تزداد حلاوتها مع مرور الزمن»

■ عزيز نيسن

الحقيقية وإن «عيشتي اللإنسانية والامي وأحزاني ستبدو سخيفة كمشوار سياحي فاشل، فيما لو قورنت مع ما يمكننا أن نجده في تاريخنا من الشهداء العظام والمنفيين».

إن من يطالع على ذكريات في المنفى سيدرك بصورة جلية كم من المرات تهدمت حياته، فعاد يبنيها من جديد، غير متوقف عن عطاءاته الساخرة حتى آخر لحظة من حياته.

ثلاث وعشرون قصة قصيرة في 106 صفحة من القطع المتوسط.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حملة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقدة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 09/10/2015» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

تتطلب كتابة القصص الإخبارية أخذ آراء ووجهات نظر متوازنة، لبناء قصة صحفية تقارب الحقيقة. ومن هذا المنطلق، لا بد من تنبيه القارئ بأن ما سيقراه هنا، لا يخضع للمعايير الصحفية المتعبة. فالحكاية التي يوشك على سماعها، تكتفي فقط بوجهة نظر واحدة. هي حكاية أحد المستشفيات الحكومية كما يرويها طفلاً في الحادية عشر من عمره.

صحفي صغير..!

من قلب مشفى حكومي



دخل مجد المستشفى بعد تشخيص حالته بمرض نادر أقعده عن الحركة بصورة مؤقتة. وهناك أمضى، ثلاثة أشهر ونصف، قضى معظمها في قسم العناية المشددة. بالرغم من تطور المرض ومضاعفاته، احتفظ مجد بوعيه، ليراقب ما يجري حوله، ومن هذا المنطلق، يمكن عدّه «أصغر مراسل صحفي» من قلب المستشفى.

■ نور ابوفراج

بخلاف كوابيس من في سنه، حول وحوش في الخزائن، أو ساحرات شريرات، وجد مجد نفسه أمام مخاوف أخرى مختلفة تماماً. هناك في غرفة العناية المشددة شاهد للمرة الأولى عدداً كبيراً من المرضى الموصولين بالأنابيب والأجهزة، وشاهد أيضاً مريضاً ينزف ويخضب سريره بالدماء.

الليل في المستشفى طويل..

عند سؤاله عن أكثر الأوقات التي قضاهما إخافة داخل قسم العناية المشددة، يجيب مجد قائلاً: أنه كان يكره ساعات الليل التي تمتد من (12) ليلاً حتى السابعة صباحاً. ويضيف مبرراً السبب: أن هناك مرضى قد ماتوا ليلاً دون أن ينتبه إليهم الأطباء والمرضات المناوبين.

كان مجد في ليال عديدة يعجز عن النوم، فيبدأ بمراقبة المرضى وأجهزة «المونيتور». حيث أن فترة مرضه الطويلة أكسبته القدرة على تفسير دلالات بعض الأرقام التي تظهر على الشاشة. وهكذا يقول: أنه كان يقبل نظره في الغرفة ليطمئن عما يجري حوله، ويضيف: أنه في إحدى المرات نبه الممرضات إلى «نقص في أكسجة أحد المرضى»، وأنه في مرة أخرى حذرهم من أن هناك طفلاً يوشك على السقوط.. تلك التفاصيل لم تكن تعني شيئاً سوى أن الطفل لم يكن يشعر بالأمان، ولذلك أحس أنه يتوجب عليه البقاء صاعياً.

كمن في سنه.. يدرك مجد ان هناك حرباً دائرة في البلاد.. قلبت الحياة رأساً على عقب

أحلام الصغار الوردية!

أطباء المستشفى في عيون ولد صغير كان مجد يمتلك، كأى طفل في عمره،

العقلانية، وقد تميل إلى المبالغة، ومن جهة أخرى قد يبدو الحديث عن الوضع النفسي للمرضى ومعاناتهم في المستشفيات الحكومية نوعاً من الترف، تحديداً في بلاد مات الكثير من أطفالها تحت الانقاض أو القصف والغزائف. ربما يكون مجد محظوظاً لأنه وجد سريراً يستقبله، وكادراً يبذل الكثير من الجهد لإنقاذه. لكن ذلك قد لا يغير من قسوة التجربة التي عاشها الطفل، وهو يشعر بأن هناك بعض الأطباء والمرضات لا يابهون لموت المرضى، أو لا يبذلون الجهد الكافي لإنقاذهم. الحرب لم تكن مبرراً كافياً بالنسبة له، ولا يجب أن تكون كافية بالنسبة لنا، فتراجع قطاع الصحة والمستشفيات الحكومية عن مهامها في تأمين العلاج اللائق للمواطنين باعتباره حقاً من حقوقهم، كان مع مئات الأسباب الأخرى، سبباً لتزايد الاحتقان الشعبي الذي مهد الطريق للحرب في المقام الأول.

الحرب ليست مبرراً..

كمن في سنه، يدرك مجد أن هناك حرباً دائرة في البلاد، قلبت الحياة رأساً على عقب. أسأله إن كان يعتقد أن الحرب هي السبب في الوضع الحالي للمستشفى. أسأله دون أن أتوقع أن يفهم تماماً عما أتحدث. لكنه يجيب دون تردد: ربما تكون الحرب مسؤولة عن نقص الأدوية. فقد اعتادت الممرضات على التأكيد والقول بأن المستشفى في السابق كان قادراً على تأمين الأدوية والمستلزمات الضرورية لعلاج المرضى جميعها، وأن الأدوية كانت أرخص سعراً. لكنه يستدرك مستكراً: «الحرب مسؤولة عن فقدان الأدوية فقط، لكن دمشق مليئة بالأطباء! كان من الممكن تعيين أطباء يحبون الأطفال ويعتنون بهم أكثر».

حكايا الأطفال

بالتأكيد تفتقد حكايا الأطفال إلى

**مقياس خاص
للحرب يضعه
عقل الطفل
حول التفاني
والإخلاص في
العمل وبذل
الجهد الحقيقي
لإنقاذ النفس
البشرية**

أحلاماً وردية عن الأطباء الذين يسارعون لعلاج المرضى وتقديم الدواء لهم. إلا أن تلك الصورة الخيالية تكسرت أثناء علاجه، وهو يرى أطباء متدربين يقفون حائرين دون أن يعلموا في بعض الحالات ما هي الخطوة الصحيحة للتصرف. يتذكر مجد كيف أشرف على الموت مرة. كان يسمع كل ما يجري حوله دون أن يستطيع فتح عينونه. يسمع أمه تصرخ وتسال الطاقم الطبي ما العمل دون أن تلقى إجابة.

يصنّف مجد الأطباء الذين عاجلوه إلى صنفين: من يجب المرضى ومن يكرههم. من كان مستعداً لإجراء عملية انعاش أكثر من مرة. ومن اكتفى بمحاولة إنعاش واحدة قبل أن يفقد الأمل، ويعلم موت مريض جديد. هو مقياس خاص للحرب يضعه عقل الطفل. حول التفاني والإخلاص في العمل، وبذل الجهد الحقيقي لإنقاذ النفس البشرية قبل إعلان لحظة الموت.